نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر
تاريخ شخصى

تأليف
الدكتور سيد عويس
المستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

1973

من حق مصرنا الخالدة أن تقلب صفحات جهود بناتها وأبنائها من حين إلى حين. فمصرنا الخالدة، وحدها، تستطيع أن تحكم على كل جهد يبذل فى سبيلها وعلى كل عمل يوهب من أجلها.

المؤلف

الدكتور سيد عويس

"الإهداء"

إلى الزميل العزيز الغالى،
المغفور له الدكتور محمد محمد شلبى،
أحد رواد مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر،
تحية لجهوده الرائدة التى بذلها من أجل القرية المصرية،
ووفاء لذكراه العاطرة.

المؤلف
سيد عويس

"الفهرس"

مقدمة

عندما التحقت بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة فى يوم 16 أكتوبر عام 1937. كنت واحدا من 65 طالبة وطالبا حضروا أول محاضرة ألقيت فى الفترة الدراسية الأولى. وكان يوما مشهودا. أذكره على الدوام. ولا يمكن أن أنساه. ويذكره زميلاتى وزملائى على الدوام. ولا يمكن أن ينسوه. كنا من جيل كان يملأ قلوبه حب مصرنا الخالدة، كما كانت تملأ قلوبه الرغبة فى النهوض بها. وها قد جاءت الفرصة النادرة. كنا من جيل أعضاؤه كانوا يرددون هتاف "نريد أن نتعلم"! يرددونه وهم صامتون أحيانا، ويرددونه بأعلى أصواتهم أحيانا أخرى.

وجاء العلم إلينا يتهادى واستمتعنا، واستمعنا لأساتذة مصريين، أذكر منهم الآن الأستاذ إسماعيل القبانى، والدكتور بن بهمان، والدكتور حلمى السعيد، والسيدة زاهية مرزوق، والدكتور عبد الحميد جوهر، والدكتور عبد العزيز القوصى، والدكتور عبد الواحد الوكيل، ولدكتور على حسن، والأستاذ فتح الله المرصفى، والأستاذ كمال الدين فهمى، والدكتور محمد خليل عبد الخالق، والدكتور محمد عبد المنعم رياض، والدكتور محمد عوض محمد، والأستاذ محمد كامل النحاس، والدكتور محمود أباظة، والدكتور محمود عزمى القطان، والدكتور منصور شوقى، والأستاذ يعقوب فام.

وجاء العلم إلينا يتهادى واستمتعنا، واستمعنا لأساتذة أجانب، أذكر منهم الآن السيدة الزا ثابت، والسيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى، والآنسة مارى ديفونشير، والدكتور ويندل كليلاند.

وعندما احتفل بافتتاح مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، رسميا، فى يوم 23 ديسمبر عام 1937، كنت وغيرى من الطالبات والطلبة أسرة تحتفل بأفراحها. وكان الاحتفال جادا ورائعا ولكنه كان أيضا احتفالا لما نصبو إليه من آمال وما نعقد العزم عليه من أعمال وخدمات من أجل مصرنا الخالدة. كانت آمالا شريفة نقية، وكان العزم أكيدا. لقد تذوقنا بعض قطرات من محيط المعرفة الزاخر وعشنا كل معانيها، وأحسسنا بأن القيود التى تكبلنا تتفكك، وأن عقولنا الفتية تتفتح. وكان يوما عظيما ترك آثاره الطيبة ولا يزال فى النفوس وفى العقول. لقد بدأت فيه الخطوة الأولى للاعتراف رسميا بمهنة جديدة هى مهنة الخدمة الاجتماعية، أقصد الاعتراف بتعقيل العمل الاجتماعى فى سبيل التغيير إلى الأفضل، تغيير مجتمعنا المصرى فى ذلك الحين إلى الأفضل.

وكان التحاقى بمدرسة الخدمة الاجتماعية، فى ضوء ظروفى الاجتماعية الثقافية والاقتصادية، بداية طريق جديدة لى وتجربة من التجارب الحاسمة فى حياتى. كان هذا الالتحاق، فعلا وحقا، بداية الثورة على حياتى التى واجهتها عندما ولدت وبعد أن شببت عن الطوق وصرت شابا. وكانت هذه الثورة ثورة على أوضاع هذه الحياة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية جميعا. وكانت، فى الوقت نفسه، ثورة شخص واحد ضد طبقة بأسرها بمفاهيمها وقيمها وعاداتها وتقاليدها وأساليب حياتها ومستواها الاقتصادى جميعا. ومنذ أن عشت هذه التجربة الحاسمة، وفى أثنائها، تبلورت فكرة كتابة تاريخ "نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر" فى ذهنى. ولكنها كانت مجرد فكرة من الأفكار العديدة التى يسعدنى بها عقلى أحيانا أو يزيد من أجلها شقائى أحيانا أخرى.

وهأنذا فى الكتاب الحالى "نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر. تاريخ شخصى" أحقق تنفيذ هذه الفكرة. وقد كتبت هذا الكتاب من خلال التاريخ الشخصى لجزء أو لأجزاء من حياتى. ولم يكن هدفى أبدا أن أثقل على القارئ بالحديث عن نفسى، ولكنى أحسست صادقا أن تاريخ نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر هو بعض تاريخ حياتى. فأنا عاصرت أحداث نشأة هذه المهنة مرحلة بعد أخرى. وكنت قريبا من الأحداث وأسهمت فيها. ولعل هذه المعاصرة، وهذا

القرب، وهذا الإسهام، كلها، أن تؤكد لى وللآخرين أننى أولى بتدوينها على وجهها الصحيح. وأن واجبى أن أفعل ذلك. لأننى أصبحت من أعرف الناس بها، وأكثرهم فهما لها، وكنت شاهد عيان فيها بل واحدا من الذين وقفوا على مقدماتها. ويكفينى صحبة السيدة الزا ثابت الطويلة التى لم تنقطع منذ عام 1937 حتى الآن. والسيدة الزا، كما سيتضح من فصول هذا الكتاب، قد أسهمت إسهاما فعالا فى تثبيت جذور مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر، وهى تعمل، منذ أن وطأت قدماها أرض مصر فى أواخر عام 1934، فى ميادين هذه المهنة ومجالاتها حتى الآن. وقد أعطتنى كل المستندات والوثائق التاريخية منذ إنشاء أو قبل إنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التى تبنت، بحق، تحقيق إنشاء مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر. وهذه المستندات والوثائق لا تزال فى حوزتى حتى الآن.

وإذا كان من حظى أن أفكر فى كتابة تاريخ نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر فى عام 1937 وما بعده، وإذا كانت الظروف قد يسرت لى الإقدام على حمل مسئولية هذا العمل الخطير وتنفيذها - فأن رجائى أن أيسر لمصرنا الخالدة الحكم على الجهود التى بذلت والأعمال التى وهبت من أجل صنع هذا التاريخ. فهذه الجهود والأعمال هى، قبل كل شئ، من مصرنا الخالدة ومن أجل مصرنا الخالدة.

ويتضمن الكتاب الحالى أربعة فصول، هى:

1- قصة الكتاب الحالى.

2- المجتمع المصرى بعد ثورة عام 1919 وحتى عام 1937.

3- نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر.

4- من بواكير مشروعات مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر.

وقد رأيت أن لا أعوق سياق الدراسة بالهوامش والتعليقات، فجريت على إثبات أرقام المراجع والتعليقات فى النص، ثم جمعتها فى نهاية كل فصل من فصول الكتاب ليرجع إليها القارئ.

وتعتبر هذه الهوامش والتعليقات، بطبيعة الحال، جزءا متمما لكل فصل.

ولا يسعنى وقد تم إعداد هذا الكتاب إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى كل من حفزنى للقيام بهذا العمل، وإلا أن أعترف بفضل من عاوننى أو تعاون معى حتى أصبح بصورته الحالية. وأخص منهم بالذكر السيدة الزا ثابت والعزيز الغالى الأستاذ أحمد عويس والأستاذ محمد شوقى إبراهيم الذى قام بعملية نسخ النسخة الأصلية من الكتاب على الآلة الكاتبة.

والرجاء التوفيق ،،،

يونيو عام 1972

د. سيد عويس

الفصل الأول
قصة الكتاب الحالى

انقطاعى عن الدراسة المنتظمة – محاولاتى للعودة إلى الدراسة المنتظمة وفشلها – مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة – جذور فكرة كتابة تاريخ نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر – أهم مبررات كتابة هذا التاريخ.

1- انقطاعى عن الدراسة المنتظمة:

اضطررت فى شهر يناير عام 1930 إلى أن أترك مدرسة الخديوية الثانوية بعد وفاة أبى. وكنت في ذلك الحين فى السنة الرابعة وأسير فى الدراسة قدما نحو تحقيق هدفين، هما: الحصول على شهادة البكالوريا ثم الالتحاق بالجامعة. ولم يتحقق هذان الهدفان مع الأسف. ولم تكن وفاة أبى العامل الوحيد للانقطاع عن الدراسة التى كنت أحبها وأسعد بها، والتى كانت تملك على كل كيانى. بل كان أهم عامل لهذا الانقطاع هو إلحاح جدى لأبى الذى أراد، ولا راد لإرادته، أن أقوم مقام أبى فى إدارة محل تجارته. وكانت حجته أن الحصول على شهادة من مدرسة أو جامعة لا يفيدنى كثيرا، فأن الحياة هى أعظم مدرسة وأعظم جامعة.

ولم يكن لى ولا لأمى المستضعفة إلا أن يرضخ كلانا لمشيئة هذا الجد. أنا أقوم بمسئولية إدارة محل تجارة أبى بعد وفاته، وهى تعيش من أجلى فى كنف هذا الجد وأسرته الأبوية الممتدة.

وكان عمرى عندما تحملت مسئولية إدارة محل أبى أقل من سبع عشرة سنة. كنت يافعا لا أدرك من أسرار الحياة ألا القليل. وكانت المسئولية التى حملتها ينوء بها شبابى الغض. ومع ذلك فقد واجهت هذه المسئولية مضطرا، وكنت أعزى نفسى مرددا أن العلم ليس فى المدرسة أو فى الجامعة وحدهما. وإن الحياة، بحلوها ومرها، أعظم مدرسة وأعظم جامعة.

2- محاولاتى للعودة إلى الدراسة المنتظمة وفشلها:

ومرت السنوات سنة بعد سنة. وفى خريف عام 1934 وجدت نفسى مدفوعا إلى ضرورة استئناف الدراسة المنتظمة دفعا. فدرست فى إحدى المدارس الثانوية الليلية بالقاهرة لمدة عام، درست فى خلاله علوم السنة الرابعة الثانوية والسنة الخامسة الثانوية جميعا. ودخلت امتحان شهادة البكالوريا فى شهر يونيو عام 1935 ونجحت فى الامتحان. وقد حفزنى هذا النجاح إلى مواصلة التعليم، فقدمت أوراقى إلى الجامعة لأدرس فى كلية الحقوق.

ومع ذلك فلم يكن الالتحاق بالجامعة من حظى. كنت قد تزوجت منذ ثلاثة أعوام ومن ثم زاد عبء الحياة على كاهلى. فقد مات جدى لأبى منذ عامين وأنا لست مسئولا فى ذلك الحين عن نفسى وعن أمى فحسب بل كنت مسئولا أيضا عن زوجة أنجبت لى ابنا. وإزاء هذه الظروف وجدت نفسى مضطرا إلى تأجيل الالتحاق بالجامعة إلى حين.

ومما يسر لى قبول هذا التأجيل أن اللواء محمد توفيق عبد الله كان وزيرا للحربية والبحرية فى ذلك الحين، ولأن أبى كان صديق صباه فقد أتاح لى هذا الوزير التعيين فى مصلحة الحدود فى شهر نوفمبر عام 1935 موظفا على الدرجة الثامنة الكتابية. ولما كان التعيين فى وظيفة حكومية فى ذلك الحين يعنى بعض الضمان الاجتماعى لأسرتى، وأن ترك فرصة هذا التعيين لا يمكن أن يكون فى ضوء ظروفى الاجتماعية والاقتصادية إلا إهدارا لبعض حقوق هذه الأسرة – فقد قبلت التعيين وأجلت الالتحاق بالجامعة.

ومهما يكن من الأمر فأن قبولى تأجيل الالتحاق بالجامعة كان فى ضوء رغبتى الشديدة فى طلب العلم، بالضرورة، قرارا موقوتا. وقد حاولت الالتحاق بمدرسة الليسيه الفرنسية الليلية، كما حاولت الالتحاق بقسم الصحافة بالجامعة الأمريكية، ولكنى لم أوفق فى المحاولتين لضيق ذات يدى. وجعلنى الفشل فى المحاولتين السابقتين شخصا ضائعا، فأغلقت نفسى فى التدين الشديد. ولعل ظروف وفاة أبى، ومواجهتى للحياة غضا برئيا، وزواجى المبكر، والعقبات التى واجهتنى فى سبيل تعليمى، فضلا عن ظروف تنشئتى الاجتماعية وظروفى الاقتصادية، جميعا، أن دفعتنى إلى مواجهة هذا الضياع بالهروب منه إلى هذا التدين الشديد.

ومع ذلك فإن التدين الشديد الذى أغرقت نفسى فيه، كان بالضرورة، خيرا أنه قد عزلنى عن الحياة التى يعشها إعادة من كانوا فى مثل سنى ولكنه، فى الوقت نفسه، شجعنى على القراءة وعلى الكتابة. ولم تكن قراءاتى أو كتاباتى على الرغم من ضغوط جماعتى المرجعية التى كنت انتسب إليها فى ذلك الحين، كلها، دينية، فقد كنت أقرأ الكتب الدينية وغيرها من الكتب السياسية والأدبية والفلسفية والتاريخية. وكنت أطالع المجلات العديدة سواء كانت دينية أو غير دينية، على الرغم مما قد يوجد على صفحات بعضها من صور يعتبرها أعضاء جماعتى المرجعية عادة صورا خليعة!

وزادت قراءاتى وكتاباتى العديدة، على الرغم من عدم انتظامها، فى حبى لطلب العلم وشغفى به. ولم أملك فى كل الأحوال فى ذلك الوقت إلا أن أهتف من أعماقى صامتا، أو أن أرفع صوتى فى دعواتى فى السجود أو بعد الصلاة صائحا مزمجرا أو مترنما بهذا الحب الذى كان يزداد على مر الأيام. كان يزداد إلى درجة أننى كنت استقطع كل ما أحصل عليه من نقود شخصية لشراء الكتب والمجلات أو لاستئجار قراءتها. وبذلك كنت أضن على نفسى بالركوب انتقالا إلى محل عملى وأذهب إليه على الرغم من بعد الشقة سائرا على الأقدام.

وقد لاحظت أن حبى لطلب العلم وشغفى به يشاركنى فيه الكثيرون من الزملاء والأصحاب. وكنا نجتمع لكى نخطط لطلب إباحة الانتساب للجامعة. نكتب عن ذلك فى الجرائد أحيانا، أو نذهب أحيانا أخرى جماعات إلى وزارة المعارف العمومية فى ذلك الحين طالبين مقابلة الوزير ونحن نصيح "نريد أن نتعلم"! وأذكر أننا نجحنا فى مقابلة أحد الوزراء فى إحدى المرات. وتفاءلنا خيرا بهذه المقابلة، ففى خلالها سمعت آذاننا لأول مرة من مسئول الوعد بإباحة الانتساب للجامعة. ولكنه كان مجرد وعد لم يف أحد بإنجازه إلا بعد أن شاب شعر رأسى.

3- مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة:

وفى غضون شهر يوليو عام 1937 قرأت فى إحدى الجرائد عن إنشاء "مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة". وهى مدرسة تدرس مادة الخدمة الاجتماعية وبعض العلوم الإنسانية مثل علم الاجتماع وعلم النفس فضلا عن المشاكل الاجتماعية سواء كانت مشاكل تتعلق بالريف المصرى أو تتعلق بالمدينة. وقد اشترطت المدرسة لقبول الطلبة الجدد بعض الشروط أهمها أن يكون الطالب حاصلا على شهادة البكالوريا المصرية أو ما يعادلها. وقد توفرت فى هذه الشروط جميعا. ومن ثم كنت أول من ذهب إلى مقر المدرسة الجديدة، وملأت استمارة الالتحاق أملا فى أن أكون ضمن طلابها. وقد تحقق هذا الأمل لأن الدراسة كانت مسائية، ولأن مصاريف الدراسة قد تيسر لى فى ضوء ما أحصل عليه من مرتب أن أدفعها، ولأننى اجتزت امتحانا شفويا بنجاح.

وما أسعدنى فى اليوم الأول لالتحاقى بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، لقد أحسست فى ذلك الوقت صادقا أننى فى بداية طريق جديدة لم يكن لها فى حياتى مثيل من قبل. كما

أحسست بحق أننى أمام تجربة من التجارب الحاسمة فى حياتى. وكنت أعيشـــها كالمـــذهول. فهأنذا أحقق أهم أهدافى فى ذلك الحين، أى استئناف التعليم العالى المنتظم، فى ســـهولة وفـــى يسر.

وكان التحاقى بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة فعلا وحقا بداية طريق جديدة لـــى وتجربة من التجارب الحاسمة فى حياتى. كان هذا الالتحاق فعلا وحقا بداية الثورة على حياتى التى واجهتها عندما ولدت وبعد أن شببت عن الطوق وصرت شابا، وكانت هذه الثورة علـــى أوضاع هذه الحياة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية جميعا. وكانت، فى الوقـــت نفســـه، ثـــورة شخص واحد ضد طبقة بأسرها بمفاهيمها وقيمها وعاداتها وتقاليدها وأساليب حياتها ومستواها الاقتصادى جميعا.

4- جذور فكرة كتابة تاريخ نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر:

كان كل ذلك فى أول الأمر مجرد إحساسات مسبقة. وعلى الرغم من أنها كانت كذلك، فأنها كانت فى نفسى تكاد أن تكون حقيقة واقعة وكأن مصدرها الهام ما أو شفافية من نوع ما. ومن هنا عقدت العزم على أن أسجل بعض الحادثات التى مرت بى أو تمر بى منذ أن بدأت أن استقبل هذا الطريق الجديد . ومنذ أن عشت هذه التجربة الحاسمة ، وفي أثنائها تبلورت فكـــرة كتابة تاريخ " نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية في مصر " في ذهني . ولكنها كانت مجرد فكـــرة من الأفكار العديدة التى يسعدنى بها عقلى أحيانا أو يزيد من أجلها شقائى أحيانا أخرى.

فلم يتسع وقتى قبل اليوم لكى أحقق تنفيذ هذه الفكرة. ولا أدرى ما الذى دفعنـــى إلـــى كتابة هذا التاريخ الآن؟ لعل وجود ما سجلته تحت يدى هو الدافع. أو لعل فكـــرة كتابـــة هـــذا التاريخ هى الدافعة إلى الإفادة مما سجلته. ومع ذلك فلماذا أحاول القيام بكتابة هذا التاريخ فى الوقت الحالى؟ أن الراجع عندى للحقيقة وللتاريخ هو أن الوقت الحالى هو انسب الأوقات. فقد مر وقت طويل منذ عام 1937 حتى الآن. وفى خلال هذا الوقت الطويـــل أرجـــو أن تكـــون تجاربى العديدة قد نضجت، وأن تكون رؤيتى للأمور قد وضحت ، ومن ثم يكون حكمى على هذه الأمور أكثر موضوعية وأكثر بعدا عن الشطط. ومع ذلك فأنه يجب على أن أضيف إلـــى كل ذلك عاملا آخر حاسما يسر لى اختيار هذا التوقيت المناسب، وهو تشجيع السيدة الزا ثابت مديرة جمعية الخدمات الاجتماعية ببولاق، وقد جاء هذا التشجيع بمثابة تأكيد الثقة فى نفســـى لكى أتجاسر فأفكر فى حمل مسئولية هذا العمل الخطير. وكنت فى حقيقة الأمر أفتقد هذه الثقة فى الكثير من الأحيان. ومن ثم كنت فى حاجة إلى هذا التشجيع.

والسيدة الزا ثابت، كما سيتضح من فصول هذا الكتاب، قد أسهمت إسهاما فعـــالا فـــى تثبيت جذور مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر. وهى تعمل، منـــذ أن وطـــأت قـــدماها أرض مصر فى أواخر عام 1934، فى ميادين هذه المهنة وفى مجالاتها حتـــى الآن. وعنـــدها كـــل المستندات والوثائق التاريخية منذ إنشاء أو قبل إنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعيـــة التى تبنت، بحق تحقيق إنشاء مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر. وقد تفضـــلت الســـيدة الـــزا بإعطائى كل هذه المستندات وهذه الوثائق منذ عام مضى.

وقد عشت فى خلال هذا العام، على الرغم من مشاغلى، فى هذه المستندات والوثـــائق أقراها وأستوعبها وأتمثلها. وقد بدا لى من خلال هذه القراءة أننى أعيش جزءا أو أجزاء مـــن حياتى الماضية وجها لوجه. وأحسست أن تاريخ نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر هـــو بعض تاريخ حياتى. فأنا قد عاصرت أحداث تاريخ نشأة هذه المهنة مرحلة بعد أخرى. وكنـــت قريبا من هذه الأحداث وأسهمت فيها. ولعل هذه المعاصرة، وهذا القرب، وهذا الإسهام، كلهـــا أن تؤكد لى وللآخرين أننى أولى بتدوينها على وجهها الصحيح. وأن واجبى أن افعـــل ذلـــك. لأننى أصبحت من أعرف الناس بها، وأكثرهم فهما لها، وكنت شاهد عيان فيها بل واحدا من

الذين وقفوا على مقدماتها. ويكفينى صحبة السيدة الزا الطويلة التى لم تنقطع منذ عـــام 1937 حتى الآن، وهى من هى، لأقف على أسرار هذه الأحداث وملابساتها.

5- أهم مبررات كتابة هذا التاريخ:

ولا يشفع لى فى الأقدام على حمل مسئولية كتابة تاريخ نشأة مهنة الخدمة الاجتماعيـــة فى مصر أن تنفيذ هذه المسئولية كان عندى مجرد فكرة منذ اليوم الأول لالتحـــاقى بمدرســـة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة فحسب، بل لأننى كنت متصلا بميادين مهنة الخدمـــة الاجتماعيـــة وبمجالاتها منذ عام 1937 حتى الآن، ومنذ أن تخرجت فى هذه المدرسة فى عام 1940، بـــل قبل أن أتخرج فى شهر مايو عام 1939، عملت أول ما عملت، فى مجتمعنـــا، فـــى ميـــدان الأحداث الجانحين. عملت كأخصائى اجتماعى يستخدم طريقة خدمة الجماعة أولا. ثم عملت، ثانيا، كأخصائى اجتماعى يستخدم طريقة خدمة الفرد. ومنذ عام 1956 أعمل كباحث اجتماعى فى ميدان البحوث الاجتماعية والجنائية حتى الآن.

وفى عام 1947 أسهمت فى تأسيس "جمعية الخدمات الاجتماعية بحى بـــولاق" وهـــى جمعية تعمل، ولا تزال، فى الحقل الاجتماعى فى حى بولاق وتستخدم طريقة خدمة المجتمع، فضلا عن طريقتى خدمة الفرد وخدمة الجماعة.

وقد درست "نظام المراقبة الاجتماعية بالمحـــاكم" The Probation system فـــى المملكـــة المتحدة فى خلال الفترة من شهر فبراير عام 1948 إلى شهر سبتمبر عام 1948. ومارســـت عمل ضابط المراقبة فى لندن وفى وولتش وفى كارديف. وكنت أمارس استخدام طريقة خدمة الفرد، فى هذه الفترة، كما تمارس فى المجتمع الإنجليزى.

وقد أسهمت عن وعى فى بعض المشروعات الاجتماعية فى مستهل ثورة عام 1952، منها مشروع "معونة الشتاء" ومشروع "قطار الرحمة" وغيرهما.

وفى خلال الفترة من شهر أغسطس عام 1953 حتى شهر مايو عـــام 1956، كنـــت أعيش فى مدينة بوستن بالولايات المتحدة الأمريكية. والتحقت طوال هذه المدة بمحلة "نورفلك" (Norfolk House Center) بحى روكسبرى بهذه المدينة. وكنت أعمل بعـــض الوقـــت أخصـــائيا اجتماعيا يستخدم طريقة خدمة الجماعة فى محيط الشباب الزنوج، كما تمارس هذه الطريقة فى المجتمع الأمريكى. والتحقت. أيضا، فى خلال شهور مايو عام 1955 إلى يوليو عـــام 1955 بمستشفى بوستن السيكوباتى Boston Psychopathic Hospital حيث كنت أدرس وأطبـــق طريقـــة "العلاج الجماعى" (Group Therapy) فى خلال فترة التحاقى بهذا المستشفى.

ولعل ما يشفع لى، أيضا، فى الأقدام على حمل هذه المسئولية، أننى منذ أن تخرجـــت فى مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة حتى الآن أقوم بالتدريس فيها، ولاء لها واعترافا منـــى لجميلها وفضلها على، طوال هذا الوقت إلا إذا كنت، لسبب أو لآخر، خارج الجمهورية. وقـــد دفعنى القيام التدريس، فى عام 1966، إلى أن أؤلف كتابى "الخدمة الاجتماعية ودورها القيادى فى مجتمعنا الاشتراكى المعاصر". وقد تضمن هذا الكتاب ضمن ما تضمن، إيمـــانى بحاجـــة المجتمع المصرى المعاصر إلى مهنة الخدمة الاجتماعية. كما تضمن هذا الكتاب، ضـــمن مـــا تضمن، إيمانى بالطاقات الإيجابيـــة المنتظمـــة التـــى يســـتطيع الأخصـــائيون الاجتمـــاعيون المصريون، كقادة اجتماعيين ثقافيين مصريين، أن يســـهموا بهـــا مـــع غيـــرهم مـــن القـــادة الاجتماعيين الثقافيين المصريين الآخرين، فى سبيل تغيير المجتمع المصرى المعاصـــر إلـــى الأفضل.

ولعل ما يشفع لى، كذلك، فى الأقدام على حمل هذه المسئولية اننى كنت أحد مؤسسى الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين منذ إنشائها فى عام 1941، وقد كان لى نصيب مع

زملائى الأخصائيين الاجتماعيين فى الكفاح من أجل الاعتراف بمهنة الخدمة الاجتماعية فى المجتمع المصرى كمهنة لها أهدافها واتجاهاتها وتخصصها، ولها طرقها المهنية الخاصة بها وآدابها المعترف بها. وكان بعض ثمرات هذا الكفاح الشاق الطويل اعتراف الدولة بالدرجة التى تمنحها مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة كشهادة عالية فى عام 1946.

وإذا كانت الظروف قد يسرت لى أن أكون واحدا من خريجى أول دفعة خرجتها مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة فى عام 1940، فأن من حق الأخصائيين الاجتماعيين الحاليين الذين يمارسون مهنة الخدمة الاجتماعية فى الوقت الراهن ومن يأتى من بعدهم، أن يقفوا على تاريخ نشأة هذه المهنة.

ولعل الوقوف على هذا التاريخ على وجهه الصحيح أن يدفعهم إلى التمسك بآداب هذه المهنة وبمبادئها وبالعمل جاهدين فى سبيل تحقيق أهدافها الإنسانية فى ضوء قيم مجتمعنا المصرى ومبادئه ومثله العليا. وليكن لهم فى الذين سبقوهم إلى الميدان فواجهوا الأدوار الاجتماعية القديمة وحدهم وصارعوها، وصرعوها، ونحوا بإيمان أدوارا اجتماعية بالية، وكانوا الطلائع الثورية فى الحقل الاجتماعى فى كل مكان يعملون فيه سواء كان ذلك فى الأسرة، وفى المدرسة، وفى المؤسسة الدينية، وفى النادى الاجتماعى، وفى المعسكر، وفى المستشفى، وفى المؤسسات العقابية، وفى المؤسسات الإنتاجية، وفى المجتمع المحلى، وفى القرية، وفى المدينة .... ليكن لهم فى هؤلاء الذين أهلتهم الدراسة العلمية العالية فى مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة ليكونوا قادة اجتماعيين ثقافيين فبادروا إلى تنفيذ خطط التغيير إلى الأفضل، ومواجهة الأدوار الاجتماعية الراسخة فى مجتمعنا فى أواخر الثلاثينات من القرن الحالى وما بعدها، فى إيمان وشرف، وانتشروا فى الأرض الطيبة، يعملون مع قرنائهم وأهليهم وبنى وطنهم من العمال والفلاحين وأعضاء الطبقة المتوسطة الدنيا - ليكن لهم فى كل هؤلاء أسوة حسنة.

وكتابة تاريخ نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر فى الوقت الراهن تعتبر فضلا عن ذلك محاولة إلى لفت النظر إلى إحدى فئات القادة الثقافيين فى مجتمعنا المصرى المعاصر هى فئة "الأخصائيين الاجتماعيين". ولفت النظر إلى هذه الفئة يعنى فى الوقت نفسه، بالضرورة، الاهتمام بمطالبهم. ومطالب الأخصائيين الاجتماعيين المصريين قليلة. وهى تنحصر فى التشجيع المعنوى والمادى. وذلك بالتعرف على ما لهم وما عليهم وتيسير الطريق أمامهم، فضلا عن الاهتمام بمستواهم العلمى حتى يتمكنوا من النهوض بمسئولياتهم. وبخاصة فى ضوء الظروف التاريخية التى يمر بها مجتمعنا المصرى المعاصر، بكفاءة أعظم. لأن انخفاض المستوى المهنى للأخصائى الاجتماعى المصرى يعتبر خسارة عامة يدفع ثمنها هذا المجتمع ويتحملها المواطنون. ويعنى كل ذلك، ضمن ما يعنى، الاهتمام بإنشاء نقابة مهنية تضمهم وترعى أمورهم وتسهر على مصالحهم فى الحاضر وتؤمنها لهم فى المستقبل. فنحن فى الواقع فى أشد الحاجة إلى متخصصين اجتماعيين فى الوقت الراهن يمكنهم النهوض بمجتمعنا والتقدم به سريعا لتحقيق الأهداف العليا للتنمية الاجتماعية فيه.

وبالإضافة إلى كل ذلك، بل وقبل كل ذلك، يبرز حق مصرنا الخالدة فى أن تقلب صفحات جهود بناتها وأبنائها من حين إلى حين. فمصرنا الخالدة، وحدها، تستطيع أن تحكم على كل جهد يبذل فى سبيلها وعلى كل عمل يوهب من أجلها. وهى، وحدها، تستطيع أن تضع معايير هذا الحكم. وقد تكون هذه المعايير فى صالح الجهد المبذول أو العمل الموهوب فتسجل رضاءها عنه. وتخلد فضائله. أو لا تكون هذه المعايير كذلك فتسجل سخطها عليه. وتخلد عبرته.

وإذا كان من حظى أن أفكر فى كتابة تاريخ نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر فى عام 1937 وما بعده، وإذا كانت الظروف قد يسرت لى الأقدام على حمل مسئولية هذا

العمل الخطير وتنفيذها فأن رجائى أن أيسر لمصرنا الخالدة الحكم على الجهود التـــى بـــذلت والأعمال التى وهبت من أجل مصرنا الخالدة ومن أجل صنع هذا التـــاريخ، فهـــذه الجهـــود والأعمال هى – قبل كل شئ، عن مصرنا الخالدة ومن أجل مصرنا الخالدة.

الفصل الثانى
المجتمع المصرى بعد ثورة عام 1919
وحتى عام 1937

نير الاحتلال البريطانى – ثورة عام 1919 – طبيعة ثورة عام 1919 – من نتائج ثورة عام 1919 – من ملامح المجتمع المصرى فى عام 1937.

1– نير الاحتلال البريطانى:

ولدت فى شهر فبراير عام 1913، وكانت مصرنا الخالدة فى ذلك الحين تحت نير الاحتلال الفعلى لبريطانيا .. وبعد حوالى عام ونصف نشبت الحرب العالمية الأولى فى خلال الفترة من شهر يوليو إلى شهر أغسطس عام 1914. وقد دخلت بريطانيا هذه الحرب فى 4 أغسطس عام 1914 إلى جانب فرنسا وروسيا.

وإذا كان الاحتلال البريطانى الفعلى قد تضمن فى حقيقة الأمر الحماية المقنعة، حيث كان المعتمد البريطانى هو الحاكم الحقيقى للبلاد، وحيث خضعت مصر للسيطرة الإنجليزية التى استبدت بشئون البلاد كافة، وحاولت فصل السودان عنها، وألغت الدستور الذى كان قائما قبل الاحتلال – فأن دخول بريطانيا الحرب العالمية الأولى جعل مصرنا الخالدة فى ذلك الحين إحدى المستعمرات البريطانية. فقد فرض على بنات البلاد وأبنائها قانون التجمهر فى شهر أكتوبر عام 1914، وأعلنت الأحكام العرفية ووضعت الرقابة على الصحف فى شهر نوفمبر عام 1914، ووضعت البلاد تحت الحماية البريطانية فى 18 ديسمبر عام 1914، ثم خلع الخديوى عباس الثانى من على عرش البلاد وتولى السلطان حسين كامل العرش فى اليوم التالى.

وكان شعبنا العظيم يئن تحت الاحتلال البريطانى البغيض منذ أن هزم جيش الإنجليز الغاصب جيش مصرنا الخالدة بقيادة عرابى فى فجر 13 سبتمبر عام 1882. حيث حطم المستعمر الصناعة القائمة عندما أغلق أبواب المصانع الحكومية كمصنع الورق ببولاق ودار صك النقود، وحيث باع مغازل القطن ومصانع النسيج التى كانت باقية منذ عهد محمد علـى، وعطل الترسانة لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر، وباع البواخر النيلية بأرخص الأثمان وعطل الحوض البحرى لإصلاح السفن. كما حطم الحرف الصغيرة حتى تحل سلعه الإنجليزية محل المصنوعات المحلية فشرد من أجل ذلك حوالى مائتى ألف من صغار الحرفيين. وحيث حطم المستعمر الاكتفاء الذاتى فى الريف، وحيث أصبحت الشوارع فى المدينة التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الصناعات والحرف من غزالين وخياطين وصباغين وخيامين وصانعى أحذية – مزدحمة بالمقاهى والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية. ومن ثم تضاءل شأن الصانع المصرى وانحطت كفايته وروجت الأسطورة الكاذبة بأن مصر بلد زراعية وأنها لا يمكن أن تكون صناعية بسبب عدم وجود الفحم والحديد بها. وصارت مصرنا مزرعة قطنية للمستعمر تمد مصانعه فى إنجلترا بالقطن المصرى بأرخص الأسعار.[1]

ومع كل ذلك، وأكثر من ذلك، فأن الشعب المصرى العظيم لم يستسلم أبدا. كان كل هم هذا الشعب الأصيل أن يحرر البلاد من الغاصب بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهما من أبناء مصر البررة. وفى خلال الحرب العالمية الأولى، كتم شعبنا العظيم تذمره طيلة مدتها تحت ضغط الأحكام العرفية – وكان ذلك إلى حين. فعندما عقدت الهدنة، وبدا من الحكومة

البريطانية الغاضبة إصرارها على فرض الحماية وتثبيتها، ويئس الشعب المصرى العظيم من الوصول إلى حقوقه بالطرق السلمية، قام بثورة عام 1919.

2- ثورة عام 1919:

وكنت عندما هب الشعب المصرى العظيم تأثرا فى شهر مارس عام 1919، فى السادسة من عمرى. وقد عشت أحداث الثورة واعى الكثير منها على الرغم من حداثة سنى. كنت أرى من نافذة بيتنا الجنود الإنجليز وضباطهم، وهم مدججون بالسلاح، يسيرون فى شوارع الحى الذى يقع فيه بيتنا وفى حاراته، يحاولون أن يقذفوا الرعب فى قلوب بنات شعبنا العظيم وأبنائه على اختلاف أعمارهم وثقافاتهم ومكاناتهم الاجتماعية. ومع ذلك فأن إرهاب جنود الإنجليز وضباطهم لم يزد الناس إلا صلابة. وكنت استمع لما يقوم به شباب حينا والاحياء المجاورة وغيرهم فى طول البلاد وعرضها من نشاطات وما يبذلون من جهود لإحباط ما يدبره الإنجليز ضد شعبنا الأمين. وفى الأوقات التى كنت أستطيع الخروج فيها من بيتنا كنت مع الصبيان الآخرين وشباب الحى أردد الشعارات الهادرة ضد الغاصبين. كنت أردد مثلا "تعيش مصر حرة" و"نموت وتحيا مصر" و"فليسقط الإنجليز" و"فلتسقط إنجلترا"، وغيرها من الشعارات الأخرى مثل "يحيا الوطن" و"يحيا سعد". وفى المدرسة الأولية، كان التلاميذ وأنا معهم يرددون نشيدا وطنيا ذائعا. وأذكر من أبيات هذا النشيد:

أنا أبناء النيل بنيه أعلا من قد سلفوا قدرا

وعندما جاءت لجنة ملنر فى 7 ديسمبر عام 1919 ووصلت إلى القاهرة فى الخفاء فى الساعة الثانية بعد ظهر نفس اليوم، رأيت بعينى رأسى بعد يومين من مجيئها، أى فى يوم 9 ديسمبر عام 1919، المحلات التجارية فى حينا مغلقة احتجاجا على هذه اللجنة. وكان محل تجارة أبى ضمن هذه المحلات. وقد رددت مع الهاتفين فى ذلك الحين شعار:

"فلتسقط لجنة ملنر"

ولم تكن أسباب ثورة عام 1919 سياسية كلها. أى لم تكن ثورة على الاحتلال الأجنبى الذى أصيبت به البلاد منذ فجر 13 سبتمبر عام 1882، وما جره هذا الاحتلال البغيض من ويلات على البلاد على الرغم من الوعود والعهود بالجلاء المتكررة ونقضها وعدا بعد وعد وعهدا بعد عهد. ولم تكن ثورة عام 1919، أيضا، ثورة على الحماية التى فرضها الاستعمار الإنجليزى فى 18 ديسمبر عام 1914 وما جرته هذه الحماية على مصرنا الخالدة من قيود ومن مظالم، فحسب - بل كان من أسباب هذه الثورة ما له جذور اجتماعية ثقافية واقتصادية. وقد عشت على حداثتى بعض آثار هذه الجذور الاجتماعية والاقتصادية وعانيت منها كما عانى الملايين من بنات شعبنا الأصيل وأبنائه الشىء الكثير. وكانت هذه الآثار واضحة لى كل الوضوح كلما وجهت عينى فى أنحاء حينا الشعبى: حى الخليفة بالقاهرة، فى محيط الآلاف وعاش فيه آباؤهم وأجدادهم من قبل. فكان مهد طفولتهم ومرتع شبابهم ومصدر أرزاقهم ومكانا لذكرياتهم وذكريات هؤلاء الآباء والأجداد. كما كان، ولا يزال، رابطة شعورهم القوى بالانتماء - فكنت أرى بعينى رأسى كيف تعيش بنات هذا الحى وكيف يعيش أبناؤه. كانت أغلبيتهم الساحقة من المسلمين. فقد كان عدد الأسر المسيحية أو الأسر المنتمية للديانة اليهودية منهم قلة تعد على الأصابع. وكانوا من العمال الحرفيين الفقراء فى الأغلب الأعم. فمنهم البناؤن والمبلطون والنجارون والمبيضون والخياطون. وكان الكثير منهم يعمل فى كسر الأحجار من جبل المقطم. ومن هؤلاء، أيضا من كان يعمل فى القرفات العديدة الموجودة فى الحى "تربية" يؤدون خدمات دفن الموتى وغيرها من الخدمات. ومنهم من كان يقرأ القرآن على اختلاف درجاتهم وذيوع صيتهم. وكان من هؤلاء، كذلك، من يبيع الحلوى والفواكه

وأصناف العطارة وأصناف البقالة والعلافة والفول المدمس والطرشى والطعمية والخبز ومن يؤدى الخدمات للآخرين كالحلاق والسقا مثلا. أما النساء العاملات فكان منهن من يؤدين الخدمات فى بيوت الآخرين الأرفع مستوى نظير لقمة العيش، أو من يشاركن آباءهن أو أزواجهن الذين يحصلون على لقمة العيش عن طريق البيع والشراء. وكبار السن منهن كن ينفردن بعمليات البيع والشراء فى بعض الأحيان.

وكانت الأغلبية الساحقة من أطفال الحى حفاة الأقدام ولا يلبسون إلا القمصان وما يستر عوراتهم. أما الجلاليب فكانوا يلبسونها فى فصل الشتاء أو فى المناسبات وهى فى معظم الأحيان مناسبات الأعياد. وكان الكثير من رجال الحى وشبانه ومن نسائه وشاباته حفاة الأقدام، وأن لبسوا فى أقدامهم شيئا فقد كانوا ينتعلون فى الغالب نعالا بسيطة الصنع أو بلغا. وكان يلبس الرجال والشبان والنساء والشابات الجلاليب وهم فى البيوت أو فى الحارات والأزقة. ويخرج الرجال والشبان بجلاليبهم إلى أعمالهم وإلى الأماكن الأخرى. أما إذا خرجت النساء والشابات فكن يلبسن الملاءات السوداء الرخيصة الثمن. وكانت الجلاليب التى يلبسها أبناء الحى وبناته مصنوعة من الأقمشة الرخيصة الثمن كالدمور والدبلان والبفتة. ويلبس الجلباب الواحد صيفا وشتاء ولا يستبدل بغيره حتى يشكو البلى.

وكان التسول حرفة للعديد من بنات الحى وأبنائه. ويبدو أن وجود القرافات فى هذا الحى فضلا عن المساجد مثل مساجد السيدة عائشة والسيدة نفيسة والسيدة سكينة والإمام الشافعى والإمام الليثى وغيرها من عوامل احتراف هذه المهنة. وقد بدا لى وأنا فى سنى الغضة أن لاحتراف مهنة التسول مواسم يزداد فيها عدد المتسولين المحترفين وغير المحترفين عندما يزور بنات مصرنا الخالدة وأبناؤها، من شتى البقاع، قبور موتاهم المنتشرة فى قرافات الحى. وكان هؤلاء يأتون أفواجا من حى الخليفة ومن أحياء مدينة القاهرة الأخرى ومن بعض القرى المجاورة.

ولن أنسى ما حييت ما رأيت بعينى رأسى فى يوم من الأيام عندما كنت العب من لداتى بجوار إحدى القرافات المتاخمة لحى عرب اليسار، حين وجدت بعض النساء واقفات تحت أحد أسوار قلعة محمد على التى كان يحتلها الإنجليز الملاعين فى ذلك الحين. كن كاسيات عاريات. وكان الجزء الأسفل من جسم كل امرأة منهن عاريا. ورأيتهن يستجدين كل من يطل عليهن من أعلى السور من جنود الإنجليز وضباطهم وهن يضربن على أفخاذهن بكفوف أيديهن صائحات "هالو جونى" و"جفت مونى"، والجنود والضباط الإنجليز يقذفون الخبز من صنف كان يقال عنه إذ ذاك "البقسماط"، كما كانوا يقذفون قطع اللحم التى كان يقال عنها "السليقة" والجبن وغيرها. كن من نساء الحى المطحونات، وكانت سبيلهن إلى لقمة العيش هذا النمط من التسول العاهر، التسول بأجسامهن دون ما خجل أو احتشام. وإذا كنت اعتذر لهؤلاء النسوة اليوم عن سوء سلوكهن لأن "أعقل الناس أعذرهم للناس". أو لأنه "لو كان الفقر رجلا لقتلته"، أو لأنهن كن، أولا وقبل شئ. "نتاج المجتمع الذى كن يعشن فيه فى ذلك الحين وبعض مصنوعاته". فأننى لم أغفر لهن ذلك يوم أن رأيتهن يفعلن هذا الفعل الفاضح أمام الأعداء الألداء. كدت على الرغم من حداثة سنى أن أصعق خجلا وحزنا وأسى. ولم يكن فى وسعى أو فى وسع من كنت ألعب معهم إلا أن نترك اللعب ونجمع الحجارة من على الأرض ونقذفهن بها ثم نهرب. فعلنا كل ذلك، كما يبدو، احتجاجا وأسفا وهلعا.

وكانت المقاهى منتشرة فى حى الخليفة. وكان عددها كبيرا وأن كان عدد المساجد والزوايا ينافس عددها فى بعض أجزاء هذا الحى. وكانت كثرة الجالسين على المقاهى والقاعدين فى رحاب المساجد، ليلا ونهارا، وكلهم من رجال الحى ومن شبانه، دليلا واضحا على كثرة المتعطلين منهم.

ولم توجد شوارع رئيسية فى حى الخليفة فى ذلك الحين ألا شارعا واحدا وهو الـــذى كانـــت تسير فيه الترام. أما ما بقى من طرقات فقد كان مجرد حوارى وأزقة أغلبها ضيق غير نظيف ويضاء بالفوانيس ليلا. وكان بعض هذه الحوارى والأزقة لا يضاء. وكانت ظلمة هذه الحوارى والأزقة تسبب لأبناء الحى وبناته، وخصوصا نحن الصغار، الهلع والخوف الشديد. كما كانت تؤكد لنا أسطورة وجود "العفاريت" وبخاصة إذا كان قد مات أحد سكانها ميتة غير طبيعية. وما كان علينا لكى نواجه هذه العفاريت إلا أن نقرأ بعض آيات من القرآن الكريم مثل آيات ســـورة "الفاتحة" أو سورة "قل هو الله أحد" أو غيرها. وبيوت الحى كانت تضاء جميعها بالكيروســـين. ومعظمها لم تدخله المياه. وكلها لم يتصل بشبكة المجارى. والروائح الكريهة الخانقـــة تنبعـــث عادة حول البيوت وتملأ جو الحى العام. ويؤكد ذلك ما كنت ألاحظه فى حوارى الحى وأزقته ليلا أو نهارا، من البقايا الآدمية وغير الآدمية التى يتركها الكثير من بنات الحى وأبنائـــه فـــى الطرقات.

وقد تأكد لى. فى ذلك الحين، انتشار الأمية فى محيط ذكور الحى وإناثه على السواء. فعندما استطعت أن أقرأ وأكتب كان بعض رجال الحى وشبانه يدعوننى، كما كانوا يفعلون ذلك من قلة من أبناء الحى من تلاميذ الكتاتيب الكبار أو تلاميذ المدرســـتين الأوليتـــين والمدرســـة الابتدائية للبنين الموجودة فى الحى أو تلاميذ الحى فى المدارس الأخرى فى الأحياء المجاورة. لقراءة الجريدة التى يكون قد اشتراها أحدهم. فأجلس بينهم وهم من حولى يستمعون لما أقـــرأ. وكانوا يتابعون قراءتى باهتمام شديد ويفهمون ما أقوله. وقد بدا لى فى ذلك الحين أن قراءتـــى كانت تبدو وكأنها ببغاويه. لأننى كنت وأنا القارئ لا أستطيع أن أفهم كل ما أقرأ.

أما إناث الحى فقد كن سواء النساء المتزوجات أو الشابات غير المتزوجات منهن فـــى الأغلب الأعم من الأميات. ففى حارتنا مثلا حيث كانت توجد ستة بيوت تسكنها اثنتـــا عشـــرة أسرة ممتدة أو مركبة وتضم حوالى 170 عضوا كان أكثر من نصفهم من الإناث، لم توجد من بين أعضائها الإناث سوى سيدة واحدة كانت تعرف القراءة والكتابة. وقد ارتفعت مكانة هـــذه السيدة الاجتماعية بسبب ذلك. فكانت تقرأ لغيرها من النساء الخطابات أو الجرائد إذا رغبن فى ذلك. وكانت تفسر لهن كل ما غمض عليهن مما قد يحدث من الحوادث خارج دائرة الحياة فى بيوتهن، وفضلا عن ذلك كانت هذه السيدة تحسب لمن يرغب من النساء ما صرفن من نقـــود وتسجل فى دفاتر ما يوفرن من نقود أو أقساط ما قد يدفعن من قروض نظير شرائهن الملابس بالدين من بائعات الأقمشة اللاتى كن يسمين فى ذلك الحين بـــ "الدلالات". أما فـــى الحـــوارى الأخرى فقد كان من النادر أن تجد، فى ضوء انطباعاتى وما أذكره الآن، سيدة متزوجة تعرف القراءة والكتابة.

وعلى الرغم من حداثة سنى فقد شعرت بالأحوال السابقة وغيرها التى كـــان يعانيهـــا شعبنا العظيم. وقد رأيت بعض هذه الأحوال تدفع الكثير من شباب حى الخليفة ورجالـــه إلـــى الارتماء فى أحضان السلطة العسكرية الإنجليزية الرهيبة لكى يعملوا تحت نيرها ويرسلوا إلى سيناء والعراق وفلسطين والدردنيل وفرنسا عمالا فى ما تحتاج إليه الجيوش. وعلى الرغم من أن عدد العمال من هذا الحى كان جزءا من مليون أو أكثر، فأن آثار العمل الذى قاموا به بدت على من عاد منهم أحياء بعد انتهاء الحرب. كانت آثارا بغيضة أودت بحياتهم الأسرية وشردت أطفالهم وأصابتهم بالأمراض والعاهات. أما من ماتوا فقد كانوا شهداء أبرارا للحياة المريـــرة التى عاشوها وللظروف الاجتماعية والاقتصادية التى عانوا منها الأمرين. وأبناء الحى الـــذى عشت فيه طفولتى وبعض شبابى، هؤلاء، كانوا عينة من المليون مصـــرى أو أكثـــر الـــذين أكرهوا على العمل تحت نير السلطة العسكرية الإنجليزية القاسية وعوملوا معاملة المعتقلـــين، يربطون بالحبال ويساقون كالأنعام، ويقام عليهم الحراس، ويعاملون معاملة لا إنسانية. فكـــانوا يمرضون فلا يعتنى بهم، ويموتون فلا يهتم بأمرهم أحد.

وقد أكره هؤلاء المساكين أو دفعوا دفعا إلى الارتماء فى أحضان السلطة العسكرية الإنجليزية الرهيبة لعوامل عديدة. منها الحالة القائمة التى كانوا يعيشونها وقد ذكرت بعض سماتها وملامحها. ومنها حملة الإذلال التى كانوا لها هدفا. وقد استخدم فى هذه الحملة كل سلاح مثل الوعيد والقهر والقسوة واغتصاب الأموال والأعراض. ومنها حملة التضليل التى كان سلاحها الترغيب فى الآمال الزائفة والأحلام الباهتة من أجل الحصول على التعيينات الموفورة من البقسماط والسجاير والشاى وغيرها من التعيينات المتعلقة بالملبس والتى كانت تتطلبه أحوال العمل وظروفها. وكانت وسائل هذا الترغيب عديدة. وكانت الأغانى إحدى هذه الوسائل. وقد وعيت ذاكرتى بعض هذه الأغانى. وأنى إذا أتذكر ذلك الآن، أشعر بالخجل وبالرثاء لمن قاموا بتأليفها أو قاموا بترديدها فى ذلك الحين.

وقد يعذر الكثير منهم من أجل ذلك، فقد كانوا أناسا من المطحونين، ما فى ذلك من شك، ومن المضللين الذين يعيشون حياة العذاب واستعذاب هذا العذاب. فكنت تراهم يترنمون بالترغيب فى الارتماء فى جحيم السلطة العسكرية الإنجليزية الرهيبة قائلين مثلا:

يا للى رماك الهوى   حود على السلطة
يقلعوك الهلاهيل   ويلبسوك سترة

وعلى الرغم من هذه الحملات الرهيبة فأن أصالة الشعب المصرى العظيم قد وعت أسبابها ومسبباتها وقاومتها ولم تنس آثارها بل احتجت عليها بكل الأساليب. ومن هذه الأساليب أخذت الأغانى الشعبية السوية تواجه الأغانى المستخذية المشار إليها فصارعتها وصرعتها، فكنت تسمع هذه الأغانى السوية وهى تتردد على السنة الكبار والصغار محتجة على المعاملة غير الإنسانية التى لاقاها أبناء البلاد وتفضح المغالطة وتكشف عن استيائها وأساها من التضليل والوعد والوعيد والترغيب الزائف التى أكرهت أكثر من مليون مصرى على الارتماء فى أحضان السلطة العسكرية الإنجليزية الرهيبة.

ومن هذه الأغانى الشعبية السوية، نجد مثلا:

يا عزيز عينى   وأنا بدى أروح بلدى
بلدى يا بلدى   دى السلطة خدت ولدى

3- طبيعة ثورة عام 1919:

وإذا كانت ثورة عام 1919 ترجع إلى تذمر شعبنا المصرى العظيم من حالته السياسية وتطلعه إلى ما يصبو إليه من حرية واستقلال، كما ترجع إلى استياء هذا الشعب الكريم من حالته الاجتماعية الثقافية والاقتصادية التى صار إليها منذ الاحتلال البريطانى البغيض منذ فجر 13 سبتمبر عام 1882 – فأن طبيعة هذه الثورة كانت سياسية. أى أنها لم تكن ثورة اجتماعية ثقافية أو اقتصادية. واستمرت ثورة عام 1919 ثورة سياسية. وحتى عندما تطورت ظلت ثورة سياسية كذلك فى معظم الأحوال. (2)

فالملاحظ أنه منذ حديث يوم الأربعاء 13 نوفمبر 1918 إلى يوم تأليف الوفد فى 23 نوفمبر 1918 كانت الأهداف هى "التفاهم مع الاحتلال"، وكانت الصيغة التى وضعها الوفد لكى يثبت لهيئته صفة التحدث عن الأمة وهى صيغة التوكيل التى وقعها أعضاء الهيئات النيابية القائمة فى ذلك الحين، كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وغيرها وأكثر عدد ممكن من ذوى الرأى والأعيان وسائر طبقات الشعب – كانت هذه الصيغة تنص على إنابة أعضاء الوفد فى "أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما". (3)

ويعنى "التفاهم مع الاحتلال" والسعى "بالطرق السلمية المشروعة" أن الوفد يطلب المفاوضة مع أولى الحل والعقد البريطانيين بشأن مستقبل مصر. وقد تأكد ذلك فى مناسبات عديدة. ومستقبل مصر هنا يعنى مطلب الاستقلال التام لها، ومطلب أن تكون حكومتها دستورية مع مراعاة مصالح الأجانب واحترام امتيازاتهم بكل دقة والتعهد بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية ثم حياد قناة السويس.

وقد ضمن الوفد مطالبه ونداءه إلى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر **الاهتمام بعمل إصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية تستعين مصر على تحقيقها بذوى العلم من أهل البلاد الغربية كما كانت تلك عادتها فيما مضى.** (4)

وقد أكد سعد زغلول هذه المطالب فى كل مناسبة. وأكد أيضا أن مطالب الوفد تشمل السودان فأن "من الفضلة أن نقرر بأن كل ما نقوله عن مصر ينسحب على السودان، لأن مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة". وكان يرى الزعيم المصرى أنه لا توجد "منافاة بين طلب الاستقلال والرضا بامتيازات الأجانب .. لا منافاة بين الاثنين فى الوجود، وأن كان فيه تضييق لدائرة السيادة التامة التى يقتضيها الاستقلال"، و"أن تحبيب الأجانب فى الإقامة بمصر وتسهيل سبل العمل لهم مفيد للبلاد أكبر فائدة ... ولابد من أداة تحبب لهم الإقامة بيننا، وهذه الأداة هى الامتيازات". (5)

وقد استمرت مطالب الوفد وهى "التفاهم مع الاحتلال"، والسعى "بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد أعضاء الوفد للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما" هى نفس المطالب قبل أن يموت سعد زغلول فى 23 أغسطس عام 1927 وبعد أن مات حتى تم عقد معاهدة عام 1936. واستمرت أهم سبل هذا التفاهم سبيل المفاوضات. وعلى الرغم من هذا الاتجاه السلمى فقد كان الإنجليز الأعداء وبعض المصريين الذين وضعوا "قاعدة التساهل مع الإنجليز"، يضعون العقبات أمامه. ومع ذلك فقد دفعت الأمة المصرية ثمنا غاليا من أجله واستنفدت كل طاقاتها الخلاقة ومعظمها فى سبيل تحقيق هذه المطالب السياسية. فمنذ اعتقال سعد وصحبه أول مرة فى 8 مارس عام 1919 ثم اعتقالهم للمرة الثانية فى 23 ديسمبر عام 1921 بدأ قتل الشهداء، وتهديد الموظفين، وإضراب المحامين والعمال، ومظاهرات الطلبة والسيدات المصريات، وقطع السكك الحديدية، وتحطيم عربات الترام وفوانيس النور، وتعطيل المواصلات وإضراب البريد فى طول البلاد وعرضها.

وقد استمرت هذه الطاقات تتبدد من أجل تحقيق مطالب الأمة السياسية، التى صاغها الوفد، حينا من الدهر. وكان أسلوب التفاهم مع الاحتلال أى أسلوب المفاوضات هو الأسلوب الذى اختارته الأغلبية الساحقة من زعماء البلاد. وما أن بدأت المظاهرة الأولى التى نظمها الطلبة فى يوم الأحد 9 مارس عام 1919، كنت على حداثة سنى واحدا من أعضائها. كنت فى مدرسة السيدة عائشة الأولية بحارة السرجة بدرب غزية بحى الخليفة فى ذلك اليوم عندما أنتظم تلاميذ المدرسة جميعا فى صفوف، وخطب الخطباء من داخل المدرسة ومن خارجها يعلنون لهم قيام الثورة. وكان من الخطباء من خارج المدرسة بعض طلبة المدارس العليا من أبناء الحى. واستمعنا لخطب الخطباء، وأنشدنا الأناشيد الحماسية، ثم هتفنا بالشعارات الثورية ضد المستعمر الغاصب. ثم احتجز صغار السن من التلاميذ، وأنا منهم، ونصحوا بالذهاب إلى بيوتهم على أن لا يعودوا إلى الدراسة إلا بعد إصدار تعليمات أخرى. وقد تكرر تنظيم المظاهرات مرارا وتكرارا منذ ذلك الحين ليس فقط عندما كنت تلميذا فى المدرسة الأولية وفى المدرسة الابتدائية، ثم طالبا فى المدرسة الثانوية فى المدرسة الأولية وفى المدرسة الابتدائية، ثم طالبا فى المدرسة الثانوية بل بعد ذلك. أى منذ عام 1919 حتى عام 1937 كلما دعت المناسبات إلى ذلك. وكانت هذه المناسبات عديدة ومكررة. وأننى أذكر الآن هتافاتنا كانت

تجلجل بالشعارات باللغة العربية وباللغة الإنجليزية وباللغة الفرنسية. وكنا نهتف بالشعارات باللغة الأجنبية كلما مرت المظاهرة فى الشوارع التى يكون أغلب سكانها من الأجانب. واتخذ تنظيم المظاهرات فى تلك الفترة طابعا اجتماعيا ثقافيا فى مناخ المجتمع المصرى، وأصبح جزءا من الحياة المعاشة نفسها.

واستمرت المطالب سياسية فى معظمها على الرغم من اهتمام الوفد **نظريا** بعمل إصلاحات اقتصادية وإدارية واجتماعية تستعين مصر على تحقيقها بذوى العلم من **أهل البلاد الغربية** كما كانت تلك عاداتها فيما مضى. استمرت هذه المطالب سياسية فى معظمها حتى بعد إلغاء الحماية البريطانية بموجب تصريح 28 فبراير عام 1922 وبعد أن تقرر النظام الدستورى وإعلانه فى عام 1923. فقد بقيت الامتيازات الأجنبية قائمة وظلت الحكومة البريطانية مصرة على تثبيتها والاستمساك بها، وظل النظام الدستوري غير كامل وغير مستقر ردحا من الزمان فى ظل الاحتلال الأجنبى. وقد ألغيت الامتيازات الأجنبية بموجب اتفاقية منترو التى عقدت فى 8 مايو عام 1937، أى بعد معاهدة عام 1936. ومع ذلك فأننى أذكر أن الوفد المصرى فى أواخر عام 1934 قد دعا أعضاء لجانه وأنصاره إلى عقد مؤتمر عام للنظر فى شئون البلاد من شتى نواحيها. ولم تتضمن هذه النواحى السياسية فحسب، بل شملت بعض "النواحى الاقتصادية والاجتماعية كذلك. وقد حضرت هذا المؤتمر فى خلال يومى 9 و10 يناير عام 1935 بمدينة رمسيس بالزمالك. وكان هذا المؤتمر أول مؤتمر عام للوفد المصرى، وقد حضره حوالى خمسة وعشرين ألفا من حملة تذاكر الدعوة، وجاءوا من جميع نواحى العاصمة ومن مختلف المدن والثغور والأقاليم. وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنا ونظاما. وكان له صدى عظيما فى طول البلاد وعرضها. وقد وقف الحاضرون ساعات يستمعون للخطب التى ألقيت فى هذا المؤتمر، ومنهم من جلس نفس الفترة ولنفس الغرض. وقد عالج الخطباء فى هذا المؤتمر مسائل وموضوعات ذات أهمية فى شئون البلاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتشريعية. وبدا لأهل مصرنا الخالدة أن صفحة جديدة قد بدأت فى كفاح الوفد وأن هذا الكفاح قد تضمن موضوعات أخرى غير سياسية على جانب كبير من الأهمية. ففضلا عن الموضوعات التى ألقيت عن الموقف السياسى والدستورى وعن الوفد المصرى: نظامه وأغراضه، وعن القضاء فى مصر والامتيازات الأجنبية، والمحاماة وحقوقها وأنظمتها، والصحافة وحريتها – فقد تضمنت موضوعات هذا المؤتمر، وشئون التعليم والجامعة والأزهر، وعلاقاتنا الاقتصادية والاجتماعية بالنزلاء الأجانب، وشئون الفلاح وإصلاح القرية، والمحاصيل الزراعية ووسائل تحسينها وتصريفها، والتعاون فى مصر ووسائل تشجيعه، والشئون الصحية العامة وأمراض المناطق الحارة، والصناعة المصرية: تشجيعها وترويجها، وتنظيم شئون العمال فى مصر ورفع مستواهم، فضلا عن بعض الموضوعات الأخرى مثل شئون الأوقاف وإصلاحها، وإصلاح الإدارة والأمن العام، وعلاقات مصر بأمم الشرق، والمرأة المصرية ونصيبها فى النهضة القومية.

ولن أنسى ما حييت يومى 9 و10 يناير عام 1935، فقد استمعت لمشاكل مجتمع مصرنا الخالدة فى ذلك الحين، لأول مرة، **بطريقة منتظمة ومباشرة** من بعض زعماء البلاد والمتخصصين. وخرجت من هذا المؤتمر، كما فعل الكثيرون غيرى، وبخاصة الشباب منهم، والإحساس بالمسئولية الضخمة نحو مصرنا الخالدة ونحو الإسهام فى مواجهة المشاكل الاجتماعية الثقافية والاقتصادية فضلا عن السياسية التى يعانى منها المجتمع المصرى فى تلك الفترة – يملأ نفوسنا وكياننا. وقد تأكد لنا جميعا عبء هذه المسئولية وعمقها وبخاصة ما تعلق منها بالمشاكل الاجتماعية الثقافية والاقتصادية. وأحسست، كما أحس غيرى، بأن الطريقة إلى الحياة الأفضل لابد وأن تكون غير الطريقة الحالية التى يتبعها العديد من زعماء مصرنا الخالدة فى ذلك الحين. وان الحاجة إلى تغيير الطريقة الحالية أصبحت ضرورة.

كنت فى الفترة السابقة على هذا المؤتمر وبخاصة قبل أن استأنف دراستى المنتظمة، فى خريف عام 1934، قد بلغت سن العشرين من عمرى. وكنت، كما كان الكثيرون غيرى، فى ضوء الظروف الاجتماعية الثقافية والاقتصادية التى كنا نعيشها نهتم اهتماما بالغا بالأمور الدينية أكثر من اهتمامنا بغيرها من الأمور الشخصية أو العامة. ولعل ذلك كان يرجع أول ما يرجع إلى الاحباطات التى واجهها أعضاء جيلنا. ولعل أهم عوامل وجود هذه الاحباطات ما بدا لنا، بوعى أو من غير وعى، من فشل ثورة عام 1919 الذى قتل بدوره الطموح، الذى كنا نتوقعه من نجاحها. وكنا نتعلم ونمارس ما نتعلمه بهدف تحقيق النجاة فى الحياة الآخرة، حيث نستظل بظل العرش يوم لا ظل إلا ظله كشباب نشأنا فى طاعة الله جل وعلا. أى أنه على الرغم من سن الشباب التى كنا نجتازها فقد كانت الدنيا عندنا لا قيمة لها فهى عند الله الكريم المتعال لا تساوى جناح بعوضة. وعلى الرغم مما كانت تعانى منه مصرنا الخالدة من ألوان الظلم والعنف والطغيان والاستغلال المشين التى تصدر عن المستعمر أو تصدر عن بعض أبنائها، فضلا عما تعانيه من المشاكل الاجتماعية الثقافية والاقتصادية الرهيبة التى كانت تنهش كيانها نهشا وتوهن هذا الكيان وتهده هدا – كنا لا نأبه قليلا أو كثيرا بمحاولة تغيير هذا الواقع الأليم إلى الأفضل. وكانت حجتنا على ذلك أن الملايين من المصريين فى ذلك الحين قد استحقوا ما هم فيه لأنهم قد حادوا عن السبيل السوية. وقد بدت هذه الحجة مقنعة لنا على الرغم من الضياع الذى كان يعيشه هؤلاء الملايين سواء كانوا أطفالا أو أحداثا أو شبابا أو نساء أو رجالا. لم يدر بخلدنا فى ذلك الحين أنه إذا صلح المجتمع صلح أعضاؤه، وأن الحياة الفاضلة هى نتاج المجتمع الفاضل، المجتمع الذى لا يوجد فيه ظلم واستغلال والذى لا يوجد فيه فقر وجهل ومرض. لم يدر بخلدنا فى ذلك الحين أن العدالة كانت مفهوما قد صاغه المصريون لأول مرة منذ آلاف السنين وعاشوا به ومن أجله منذ أقدم العصور. وأن العدالة كمفهوم قد صدرتها مصرنا الخالدة إلى العالم بأسره منذ بدأ ضمير هذا العالم فى التكوين. وأن الفضل هو فضل "من يتخذ العدالة نبراسا له فينهج نهجها"، وأن العدالة خالدة الذكرى فهى تنزل مع من يقيمها فى القبر ولكن اسمه لا يمحى من الأرض". وأنه "هكذا قال الرب، احفظوا الحق واجروا العدل. لأنه قريب مجئ خلاصى واستعلان برى"، وأن الرب "يقضى بالعدل للمساكين ويحكم بالإنصاف لبائسى الأرض، ويضرب الأرض بقضيب فمه ويميت المنافق بنفخة شفتيه"، وأنه "إذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل أن الله نعما يعظكم به أن الله كان سميعا بصيرا" و"أن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون". [6]

4- من نتائج ثورة 1919:

وعلى الرغم من أن طبيعة ثورة عام 1919 كانت سياسية، أى أنها لم تكن ثورة اجتماعية ثقافية أو اقتصادية، فأن نتائج هذه الثورة كانت سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافية جميعا.

فقد نجحت ثورة عام 1919 فى إلغاء الحماية، واضطرت الاستعمار الإنجليزى الظالم، وأنفه راغم، إلى إعلان هذا الإلغاء، والاعتراف باستقلال مصرنا الخالدة.

ولا جدال فى أن إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصرنا الخالدة، وهى تراث استعمارى بغيض، كان ثمرة لثورة عام 1919 عندما ألغيت هذه الامتيازات بموجب اتفاقية منترو التى عقدت فى 8 مايو عام 1937.

وثورة عام 1919 قد نجحت، كذلك، فى أن تجبر الإنجليز المستعمرين والملك ومن يلوذ بهم من المصريين الذين تتصارع مصالحهم مع مصالح الشعب المصرى العظيم، على

وضع الدستور وإقامة الحكم النيابى. وعلى الرغم من عيوب دستور عام 1923 فقد كان خطوة إلى الأمام. وكان يتيح للشعب أن ينظم صفوفه، وأن يتقدم فى حركاته الثورية. ومن ثم يمكن القول أن ثورة عام 1919 قد توجب بنجاحها فى تقرير النظام الدستورى فى مصرنا الخالدة جهادا طويلا شاقا استمر أربعين عاما سبقتها. ذلك أن جهاد الأمة فى سبيل الدستور قد بدأ فى أواخر عهد إسماعيل فى عام 1879.

ونجحت ثورة عام 1919 نجاحا معنويا يرتبط بتاريخها القومى. ذلك أنه قد تألفت من الثورة صفحة مجيدة من البطولة والتضحية جديرة بأن تحيى فى النفوس روح الإخلاص للوطن، هذه الروح التى هى عدتنا فى النضال والكفاح. فهؤلاء الشهداء المجهولون الذين جادوا بحياتهم فى أثنائها وما بعد ذلك، فى سبيل مجد الوطن وعظمته غير ناظرين إلى مكافأة ينالونها، أو منافع يجنونها، خليقون بأن يبعثوا فى نفوس مواطنيهم على تعاقب الأجيال روح الجهاد الخالص من أجل مصرنا الخالدة. أى أن ثورة عام 1919 دون ما جدال قد بثت روح الوطنية فى محيط أبناء شعبنا الطيب وغرست فى نفوسهم بذورها المقدسة التى ترعرعت على مر الزمان وآتت أكلها وأصبحت الزاد الذى لا ينضب للكفاح المستمر من أجل الحرص على استقلال مصرنا الخالدة ورفعة شأنها فى المستقبل. (7)

وإذا كانت زعامة ثورة عام 1919 لم تلق بالا واهتماما للناحية الاقتصادية فقد كان من أهم ثمار هذه الثورة البدء فى إنشاء صناعة وطنية قوية. نلاحظ ذلك عندما دعا طلعت حرب إلى تأسيس بنك مصر فى شهر أغسطس عام 1919. وتأسس بنك مصر فى عام 1920 فى غمار ثورة عام 1919 ووسط المظاهرات والإضرابات السياسية، بل وعلى الرغم منها. وظهر أول مشروع صناعى لهذا البنك فى عام 1922، ولم يأت عام 1928 حتى أنشأ البنك عشر مؤسسات تجارية وصناعية كبيرة وفق النظم الحديثة. وارتفعت المودعات فى بنك مصر بشكل مستمر حتى بلغت 17 مليونا من الجنيهات فى عام 1938. وبمرور الوقت أقيم اتحاد الصناعات فى عام 1924 الذى دعا إلى تعديل السياسة الجمركية وإنشاء وزارة للتجارة والصناعة. واضطرت الحكومات المصرية إلى إصدار التعليمات بتفضيل المصنوعات المحلية متى تساوت مع الأجنبية فى الجودة والمتانة ولو زاد ثمنها بنسبة 10%. وفى عام 1930 تقرر إلغاء النظام الجمركى القائم وإقامة نظام جديد يحمى الصناعة الوطنية الناشئة. ثم كانت معاهدة عام 1936 وإلغاء الامتيازات الأجنبية فى عام 1937. وأصبح تاريخ معظم الصناعات المصرية الهامة القائمة يرجع إلى ما بعد عام 1930 أو ما بعد عام 1937. فقد ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات المساهمة الصناعية من 7 مليون فى عام 1919 إلى 10 مليون فى عام 1930 ثم إلى 22.5 مليون فى عام 1936. وزاد الاهتمام بالتعليم الصناعى، فارتفع عدد الطلبة فى المدارس الصناعية من ستة آلاف طالب فى عام 1925 إلى 27500 طالب فى عام 1937. كما زاد عدد العمال فى أهم الصناعات من 297000 عامل وفق إحصاءات عام 1927 إلى 341000 عامل فى عام 1937. (8)

وتاريخ مصرنا الخالدة يسجل فى سجلات الخلود يوم 9 سبتمبر عام 1881 وما قبله وحتى ما بعده حتى فجر يوم 13 سبتمبر عام 1882 فى خلال الثورة العرابية، حيث كان أعضاء مجتمعنا المصرى الخالد أكثر إدراكا وأقوى شعورا مما كانوا عليه بعد ذلك حتى دعوة مصطفى كامل ومحمد فريد إلى عام 1919. ذلك اليوم يوم 9 سبتمبر فى الساعة الرابعة بعد الظهر أمام سراى عابدين حيث اصطفت ثلاثة "الآيات" من قوات الجيش المصرى، وحيث انضمت إلى الآلايات الثلاثة فرقة حرس السراى. وكان على رأس هذه القوات عرابى راكبا على حصانه والخديوى توفيق، نزيل السراى، من أمامه واقفا على الأرض. ثم يفتح سجل

الخلود صفحاته ليسجل وينطق "الفلاح الضخم المتخفى فى (بدلة) ضابط كبير تلمع على كتفيه وصدره النجوم والسيوف البرنزية" قائلا:

"نحن لسنا عبيدا ولن نورث بعد اليوم".

قال ذلك وكان الكلمات قد "انزلقت من فمه مثل غيرها من الكلمات، انزلقت أمام المصريين والقناصل على السواء، ويقينا لم يحس الخديوى ولا عرابى نفسه فظاعة الرحلة الشاقة عبر مئات السنين التى قطعتها هذه الكلمات لتصل فى هذا الموعد لتخرج من فم هذا الفلاح ولتدخل أذن هذا الخديوى. مئات السنين من القهر والظلم ومئاتها من الصبر. والألم، مئات السنين تعهدت هذه الكلمة، أرضعتها، جمعت حروفها المتناثرة، ألفت معانيها من آلاف الصرخات ومن حبات العرق ومن شهقات الموتى، من ظلام الليالى السوداء، ومن كئووس الخمر، ومن أضواء المخادع الشاحبة ومن صرخات المتعة ...." (9)

وجاءت ثورة عام 1919 والحركة الوطنية قد اتسع مداها، وانضمت إليها طبقات وفئات كانت بمعزل عنها. وصار الشعب بأسره يدا واحدة واستأنف مسيرة أصيل يوم 9 سبتمبر عام 1881 بعد أن استرد ثقته وارتفع مستوى طموحه من أجل الإسهام فى تحقيق استقلال مصرنا الخالدة وإعلاء شأنها ورفعتها.

وأخذت طبقات المجتمع المصرى الخالد وفئاته، تحت تأثير ثورة عام 1919، تسلك مرحلة جديدة من مراحل العمل والنهوض. وكان من أهم ملامح هذه المرحلة ذيوع الروح الرياضية حيث بدأ الشباب المصرى ومن إليهم يؤلفون الجماعات والنوادى الرياضية وفرق الكشافة فى المدن والأقاليم. وفى إبريل عام 1920 تأسست جمعية الكشافة الأهلية لضم فرق الكشافة والتشجيع على إنشاء فرق جديدة وتنظيمها.

وكان لثورة عام 1919 أثرها فى النهضة النسائية. ذلك لأن اعتياد السيدات تأليف المظاهرات، وإلقاء الخطب فى المجتمعات، وتأليفهن الجمعيات، ونشر آرائهن وأبحاثهن فى الصحف والمجلات، وإسهامهن فى تطور الحوادث العامة فضلا عن اضطلاعهن بأعمال البر والإحسان وبخاصة ما قصد منها النهوض بالطبقات الشعبية .. كل هذه الأمور قد أفادت من ثورة عام 1919، وكان أثر هذه الثورة فى إبرازها واتساع مداها، ما فى ذلك من شك، أثرا ملحوظا. (10)

وكان لثورة عام 1919، أيضا، أثر فعال فى النهضة التعاونية. فالملاحظ أن حركة التعاون فى مصر قد بدأت فى عام 1909. وقطع أبو التعاون عمر لطفى فى ميدان التعاون فى مصر مرحلة شعبية طبقا للمبدأ الأصيل للتعاون. ولكن الحركة خبت من بعده لعدم وجود القوة الدافعة التى تكمن دائما فى وجدان الزعيم عندما توفى فى عام 1911 وتركها وهى لا تزال طفلة فى الثالثة من عمرها تواجه وحدها أنواء أحداث الحرب العالمية الأولى وعواصفها. ولكن حركة التعاون قد بعثت بعثا جديدا فى عام 1920 عندما عاد إبراهيم رشاد من بعثته واتصل بأنصار عمر لطفى وكان منهم عبد الرحمن الرافعى، وانتهى الرأى إلى أن يتبع طريقا وسطا هو قبول وصاية الحكومة على الحركة التعاونية إلى أن تقف على قدميها ويشتد ساعدها، ثم يتم تحريرها بعد ذلك من هذه الوصاية وتسلم إلى الشعب ليتولى أمرها بنفسه. وأنشئت مصلحة التعاون وأخذت تغزو البلاد طولا وعرضا بالمبادئ التعاونية . وتنشئ الجمعيات وتنظمها وتراجع حساباتها. (11)

ونشطت الحركة العمالية فى خلال ثورة عام 1919 وفى أعقابها. فأزداد شعور العمال بالتضامن لتحسين حالتهن والمطالبة بحقوقهم، وترقية شئونهم. وتعددت نقابات العمال، بحيث لم يكن يمر وقت ألا ونسمع بين حين وآخر نبأ تأليف نقابة جديدة لهم. فكان عام 1919 وعام 1920 بعثا جديدا للنهضة العمالية. وسرت الروح النقابية إلى طوائف أخرى كالمعلمين

والخبراء والصحفيين والأطباء والتجار وبعض الموظفين، فشرعوا من ذلك الحين فى تأسيس نقابات لهم. [12]

وفى غمار ثورة عام 1919، نهضت الموسيقى المصرية والأغانى الشعبية كما لم تنهض من قبل. ويكفى أن نذكر فى هذا الشأن سيد درويش وبيرم التونسى وبديع خيرى. وتبلورت بفضل ثورة عام 1919 نهضة أدبية شاملة فى الشعر والقصة والرواية والمسرحية والمقالة الصحفية والنقد الأدبى على أيدى طه حسين وتوفيق الحكيم والعقاد والمازنى ومحمد حسين هيكل وجورج أبيض ويوسف وهبى وعلى الكسار ونجيب الريحانى وغيرهم. [13]

5- من ملامح المجتمع المصرى فى عام 1937:

ومع ذلك فأن ثورة 1919 لم تحقق الكثير لبنات مصرنا الخالدة وأبنائها. فقد استمر الاحتلال البريطانى البغيض قابعا حتى عام 1937، وحتى بعد ذلك. واستمرت السلطة السياسية فى يد المندوب السامى، يقيم الوزارات ويقعدها ويتدخل فى أبسط شئون البلاد الداخلية. كل ذلك كان يحدث على الرغم من إلغاء الحماية وعلى الرغم من تصريح 28 فبراير عام 1922. ولن أنسى ما حييت يوم مقتل "السردار" الإنجليزى فى غضون شهر نوفمبر عام 1924 وما تبع ذلك من أمور تهدف كلها إلى إذلال الحكومة المصرية وشعبنا الكريم. فقد وجه إنذار بريطانى لتدفع الحكومة المصرية غرامة قدرها نصف مليون جنيه، وتسحب الجيش المصرى من السودان، وتبقى المستشار المالى والمستشار القضائى الإنجليزيين، وتحترم نظام القسم الأوروبى فى وزارة الداخلية، وتقمع كل مظاهرة شعبية. وأن تلبى هذه المطالب فى الحال. ولم تنتظر الحكومة البريطانية الرد، وإنما أصدرت التعليمات إلى الجنود البريطانيين باحتلال جمرك الإسكندرية. بلغت سنى فى ذلك الحين حوالى أثنى عشر عاما أو أقل قليلا. وأننى أذكر قراءة خبر مصرع السردار فى الجرائد التى كان يشتريها جدى لأبى. وكنت أقرأ كل ليلة لجدى، وبنات أعمامى وأبناؤهم. الأطفال والصبيان والصبايا، يستمعون لما أقرأ عن هذا الحادث وعن محاكمة المتهمين حتى تمت المحاكمة ونطق بالحكم. ولعل جدى لأبى أن فعل ذلك وتركنى أقرأ هذا الخبر وأظل أتابع قراءته ليلة بعد ليلة حتى النهاية، لكى يصحح لى نطق ما أخطئ من ألفاظ، أو لعل جدى لأبى أن فعل ذلك وتركنى أقرأ هذا الخبر وأظل أتابع قراءته ليلة بعد ليلة حتى النهاية، لكى يعطينى بطريق غير مباشر درسا فى التربية الوطنية. أو لعل جدى لأبى أن فعل ذلك لتحقيق هذين الهدفين معا ولتحقيق أهداف أخرى كان يخفيها هذا الجد فى سريرته. وأذكر "الجاويش" مهدى الذى يعمل سائقا فى مصلحة السجون واتخذ مسكن أسرته بجوار محل عمل أبى بحى الخليفة الذى كان يقع فيه سجن مصر حيث يعمل الجاويش مهدى. كان الجاويش مهدى يحمل المتهمين بقتل السردار من السجن إلى المحكمة ومن المحكمة إلى السجن فى كل يوم طوال أيام المحاكمة. وكان يأتى عصر كل يوم بحكاية عن هؤلاء المتهمين ينشرها فى زهو بين الناس من بنات الحى وأبنائه. وكان الجميع ينصتون إليه ويستمعون لكل ما يقوله وكأن على رؤوسهم الطير. كانوا يتلقفون من فم الجاويش مهدى كل ما يخرج منه عن هؤلاء المتهمين. وبدا لى فى ذلك الحين أن هؤلاء الناس الصامتين لم يكونوا كذلك. كانت عيونهم تشع الحزن والأسى وتجلجل بالكبرياء وأصوات الاحتجاج. فقد كنت على صغر سنى حزينا حزنا شديدا. وكان الأسى يملأ صدرى الصغير أو يكاد. وكنت أشعر بلون معين من الكبرياء يتحول إلى احتجاج صارخ عندما كنت أصلى وأدعو الله فى السجود أو بعد أن أختم الصلاة. وما كان أشد حزنى عندما جاء الجاويش مهدى فى غضون شهر يونيو عام 1925 وجلس بين الحاضرين وهو يصف مصرع السبعة المتهمين الذين حكم عليهم بالإعدام شنقا. قال الجاويش مهدى كلاما كثيرا عن كل واحد منهم. ماذا قال قبل أن يشنق؟ وكيف تم

الشنق؟ وماذا حدث بعد الشنق؟ وكيف دفن؟ والحق لقد كان الجاويش مهدى ذا ذاكرة حديدية فلم تفته شاردة ولا واردة إلا ذكرها. وقد حفر جميع ما قاله الجاويش مهدى آثارا فى حياتى لم تمحها رمال الزمان حتى وقتنا الراهن. (14)

وفى خلال شهر مايو وأوائل شهر يونيو عام 1927 وقعت ما سميت بأزمة الجيش عندما فكر البرلمان المصرى وهو ينظر ميزانية الدولة عن عام 1928/1927 فى زيادة وحدات الجيش المصرى وتحسين أسلحته وترقية التعليم فى المدرسة الحربية والحد من سلطة المفتش العام الإنجليزى. وإذ أذكر ذلك الآن فأننى لا أنسى الصورة المتكررة لتعسف بريطانيا وظلمها إزاء مصرنا الخالدة. إذ احتجت على ذلك. ثم أرسلت بوارجها إلى الإسكندرية وبورسعيد. كنت فى المدرسة الثانوية فى ذلك الحين. وأذكر أننى والعديد من الطلبة فى داخل المدرسة وفى خارجها، وقد نكبنا فى توقعاتنا وتحطم مستوى طموحنا، لم نفعل شيئا إلا الحديث عما حدث وعن موقف الحكومة المصرية إذ ذاك. وكان موقفها يتضمن التسليم المشين بمعظم الطلبات البريطانية.

وعندما عينت فى مصلحة الحدود فى شهر نوفمبر 1935 عشت عن قرب مع الضباط الإنجليز. واكتشفت عن قرب مدى التغيير الذى حدث فى شخصيات الموظفين المصريين. وأحسست مدى ما أصابهم من الذل والانحطاط. وبانوا أمامى فى كل المواقف، إلا من رحمه ربك، لا عزة عندهم ولا كرامة. وبأن فجرهم وعهرهم واضحين وضوحا جليا. وفى ضوء هذه التجربة تحققت بأن الإنجليز الملاعين هم الحكام الحقيقيون فى مصرنا الخالدة. وان مصدر سيطرتهم قبضتهم على الجيش المصرى وقبضتهم على البوليس المصرى.

وكما أن ثورة عام 1919 لم تستطع أن تقضى على السيطرة الاستعمارية، فهى أيضا لم تستطع أن تقضى على سيطرة الإقطاع، وعلى رأسه نزيل السراى. فقد زاد عدد الأراضى التى يملكها الملك والأمراء والنبلاء حتى قاربت نصف مليون من الأفدنة. واستمر 12420 مالكا فى عام 1936 يملكون قرابة مليونين ونصف مليون فدان من مجموع الأراضى المصرية التى تبلغ مساحتها فى ذلك الحين حوالى خمسة ملايين ونصف مليون فدان.

وفى ظل الاستقلال الاسمى الذى فازت به مصرنا الخالدة، ظهرت فئة بارزة من كبار الماليين المصريين المتصلين أوثق اتصال بالشركات الأجنبية، وبرؤوس الاموال الاستعمارية. كما ظهرت فئة من التجار المصريين الذين رأوا أن من صالحهم التعاون مع رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق مزيد من الأرباح.

ومن ثم برزت فئة جديدة شاركت فئة رجال الإقطاع، من كبار الملاك، الحكم تحت سيطرة نزيل السراى والاستعمار. وكون أعضاء الفئتين حفنة من الباشوات والبكوات كانت تسيطر على مصر سياسيا، منهم الوزراء، ومنهم أعضاء مجلس الشيوخ ورؤساؤه. [15]

ويكفى أن أذكر هنا أحد رؤساء مجلس الشيوخ هو محمد محمود خليل كان أحد أفراد قلائل فى مصرنا الخالدة يحملون لقب "مليونير". وكان يجر وراءه ثوبا مزركشا بأسماء شركات تعد بالعشرات. رياسات بعضها معقودة اللواء بسعادته، وبعضها الآخر عقد له لواء العضوية فقط! [16]

أما أحمد زيور أول رئيس وزارة قامت بتحطيم دستور 1923، وإسماعيل صدقى جلاد الشعب الذى اشترك فى معظم وزارات الانقلاب، وحتى محمد حافظ رمضان الذى كان رئيس الحزب الوطنى ثم تخلى عن مبادئ الحزب باشتراكه فى إحدى وزارات الانقلاب، وغيرهم كثيرون – فقد كانوا جميعا أعضاء فى مجالس الشركات ذات الجنسية الإنجليزية والجنسية الأجنبية التى كانت تتخذ عن عمد أسماء مصرية حينا وتحتفظ حينا آخر بجنسيتها الأجنبية صراحة.

وفى ضوء هذه السيطرة السياسية، سيطرة الاستعمار والإقطاع وكبار رجـال المـال، نجد أن الصناعة المصرية لم تتقدم التقدم المنشود لها فى ظل استقلال حقيقى. لقد استمرت هذه الصناعة صناعة استهلاكية أساسا. صناعة غزل ونسيج وجلود وأغذية وسكر. وعلى الـرغم من حماية الصناعة المصرية بكل صنوف الحماية الممكنة، كادت أن تتعرض فى عـام 1939 إلى الإفلاس. (17)

وكنت فى خلال عام 1937 وما حوله، أى قبل ذلك وبعد ذلك، أحس كما يحس غيرى بأن ازدياد عدد السكان المستمر الذى تضاعف فيما بين عـام 1885 وعـام 1937، إذ بلـغ حوالى 1520624 نسمة – يضاعف أسباب الفقر والبؤس فى محيط الملايين من أعضاء شعبنا الصابر. وكان بعض المختصين فى عام 1937 يشعرون بأن الحالة الاقتصادية فى بلادنا، فى محيط الملايين من أعضاء شعبنا الصابر، أسوأ حالا مما كانت عليها منذ مائـة عـام عنـدما لاحظها الرحالة لين (E.W.Lane) فى ذلك الحين. وكان يؤكد رجال الطـب المتخصصـون أن الظروف الاجتماعية فى عام 1937 أسوأ حالا، بالتأكيد، مما كانت عليه فى عام 1890 عندما أدخل نظام الرى الدائم فى البلاد. وكنت ألاحظ مستوى الفقر المنخفض الذى تعيشه الأغلبيـة الساحقة من بنات بلادى وأبنائها فى شكل الإعداد الهائلة من المتسولين فـى شـوارع مدينـة القاهرة ومدينة الإسكندرية وغيرهما من المدن الكبيرة الأخرى. كانوا من النسـاء والرجـال والأطفال يلبسون الثياب الرثة ويمشون يسألون الناس عراة الأقدام ويلحون فى السؤال. وكانت حياة الناس فى حى الخليفة، الذى كنت أعيش فيه حتى ذلك الحـين، فـى شـوارعه الضـيقة وحاراته وأزقته القذرة، تدل دلالة واضحة على ما بلغه المستوى الاقتصادى والاجتماعى مـن السؤ. مما كان يجعلنى أتساءل كيف كان يعيش هؤلاء الناس وكيف سـيكون مصـير بنـاتهم وأبنائهم فى المستقبل؟ كنت فى حى الخليفة أشعر، كما كان يشعر من كان يعيش فى القرية فى ذلك الحين، بالمرض المنتشر وبالقذارة المتفشية فضلا عن الجهل المستشرى فى محيط الأفراد والجماعات على السواء.

وقد كان المرض يهد كيان شعبنا الكريم الصابر، فحتى عام 1937 كان لا يوجد فـى مصرنا الخالدة طبيب صحى يستطيع أن يجزم أى نوع من المراحيض القروية أكثر صـلاحية من سواه صحيا واقتصاديا. أو ما إذا كان الأوفق للفلاح، وهو يمثل أغلبية الشعب الساحقة من الجهلاء والفقراء والمرضى، إيجاد زريبة لجاموسته وحماره، فى بيته ذاته، فيصير فى القريـة زرائب بعدد منازلها، أو تنشأ للحيوانات حظائر خاصة بمنأى ومعزل عن القرية، منعـا مـن شيوع القذارة والذباب والروائح الكريهة فى أرجائها. (18)

وعلى الرغم من اتجاه اهتماماتى نحو الأمور الدينية فى ذلك الحين فقد كنـت أسـائل نفسى، كما كان العديد من بنات مصرنا الخالدة وأبنائها يفعلون، كيف السبيل إلى التغيير إلـى الأفضل؟ وكانت الأسئلة الملحة التى تساور نفوسنا كثيرة جدا، ومن هذه الأسئلة مثلا "ما الذى خلق هذا الموقف الرهيب وجعله حقيقة مرة واضحة لكل ذلك عينين؟"، ما مدى هذا الموقف؟". "وما مدى انخفاض مستوى المعيشة فى محيط المصريين المعاصرين؟"، "وما هى أهم العوامل من وراء هذا الانخفاض؟، فضلا عن "ما الذى يجب عمله؟".

ومما يعتبر شهادة صادقة على ما ذكرت ما كان يدور بخلد المغفور له أستاذى "يعقوب فام" وبعض صحبه فى تلك الفترة. كان ذلك على التحديد فى عام 1932. وكان هـذا المربـى الجليل مع هؤلاء الأصدقاء يعيشون حياة القلق الرهيبة على المصير، ويحاولون فـى الوقـت نفسه أن يواجهوا هذه الحياة مواجهة إيجابية.

ويبدو ذلك واضحا إذ يقول رحمه الله "كنا جماعة من الشبان نفكر فى مناحى الخدمـة الاجتماعية التى نستطيع أن نؤديها دون الاستعانة بالحكومة أو بالسلطات ودون دعاية طويلة

عريضة يكون الغرض منها تكوين جمعيات أو جماعات أو ما أشبه. وإنما كنا نفرا قليلا وكنا لا نستنكف أن نبقى كما كنا نحن نفرا قليلا، ومع ذلك فقد كنا نشعر أننا من الطبقات المحظوظة فى مصر لكل منا عمله الذى يقوم به على وجه مرض ويتناول فى نظير تأديته أجرا لا بأس به يكفى الواحد منا ليعيش كما تعيش الطبقة المتوسطة، نأكل فنشبع وننام فنستريح ونخرج من منازلنا فنروح عن أنفسنا لأننا نملك من المال ما يكفى لهذا الضرب من العيش وهذا النوع من الترويح عن النفس.

"ثم كنا نفكر فى بلدنا أيضا، تثور نفوسنا للتقلبات السياسية فى مصر، فنتحدث فى السياسة ثم تتقزز نفوسنا فنرجع العلل عندنا للأخلاق تارة وللفقر تارة وللجهل تارة وللحياة الاجتماعية من أولها إلى آخرها تارة أخرى. كنا نشكو ونلوم، نشكو السلطات ونلومها لأنها لا تفعل هذا أو ذاك، نشكو الشعب ونلومه لأنه باق كما هو دون تغير أو تقدم، ونحزن للفلاح ونحزن للعمال ونحزن لأطفال الشعب كيف أن هؤلاء جميعا لا يجدون رعاية أو عناية تكفل لهم حياة محتملة فيها الكد والعمل المضنى ولكن فيها أيضا بعض المتعة والترويج عن النفس. كانت هذه الخواطر تجول بأنفسنا ولكن لم نكن ندرى ماذا نفعل، كنا نظن أن العمل من شأن غيرنا، من شأن الحكومة والسلطات لأن للحكومة سلطة وسلطانا ومالا وفيرا تستطيع بهذه جميعا أن تحدث أمرا فى هذا البلد، وأما نحن فيكفينا أن نلقى نظراتنا إلى الحياة عندنا ونشكو مر الشكوى من هذه الحياة فى مجموعها وفى تفصيلاتها.

"ثم تنبهنا إلى أننا جزء من هذه الحياة الفاسدة، وأنها فاسدة لأننا نحن لا نعمل على إصلاحها بما فى وسعنا من جهد، وان الحياة تصلح فى مجموعها إذا صلحت جزئياتها، وان الفرد مهما صغر شأنه يجب أن يعمل ما فى وسعه، وأنه يستطيع أن يفعل الشىء الكثير، وأن النظرة السطحية العامة إلى الحياة لا تفيد ولا تجدى، وأن ما يفيد ويجدى فى الواقع هو النظر إلى التفاصيل والعمل على تقويم هذه التفاصيل، وأن هذه أمورا لا تستلزم حكومة أو سلطانا أو مالا، وإنما تستلزم جهودا متواضعة يقوم بها الأفراد، ثم ألسنا نحن أفرادا؟ ليس من العار علينا أن نقعد منتظرين مجئ الإصلاح على أيد غير أيدينا ويعمل أناس غيرنا؟ ثم ماذا يستطيعه الغير ونعجز عنه نحن؟ ماذا يستطيع الفرد العادى المثقف أن يفعل؟ ثم ماذا يمنعنا أن نفعل مثلما يفعل ونبذل من الجهد والمال مثلما يبذل؟.

"تنبهنا آذن إلى أن هذا البلد لا يحتاج إلى أناس يبكون وينوحون على فساد الحياة عندنا من الوجهة السياسية والاقتصادية والصحية والأخلاقية، وأن البكاء والنواح لا يعودان على أحد بفائدة، لا بل أن دلا على شئ فأنهما يدلان على عدم فهم الشاكى للحقائق أولا، ثم هو محاولة منه للتحلل من مسئوليات لا يجوز له عقليا أو أخلاقيا أن يتحلل منها ثانيا.

"فاستقر رأينا على أن نعمل، فاجتمعنا وكونا جماعة لدراسة النواحى الاجتماعية القريبة منا والتى يمكن لمجهوداتنا الضعيفة أن تؤثر فيها ...." [19]

وما كان أعظم سعادتى عندما دعيت فى صيف عام 1938 لكى اشترك فى أول مسح اجتماعى علمى عن "مشكلة الفقر فى مصر فى عام 1938". كنت فى ذلك الحين طالبا فى مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة أنهيت لتوى الدراسة بالسنة الأولى بنجاح. وكان قد اقترح "اتحاد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية بالقاهرة" [20] The Cairo Alliance of Social Workers فى يناير عام 1938، على "الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية" التى تشرف على مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة القيام بدراسة علمية للتعرف على عوامل الفقر فى مصر، وفى مايو عام 1938 وافق مجلس إدارة الجمعية على تكوين هيئة للقيام بالمسح الاجتماعى العلمى المشار إليه واعتمد لتحقيق هذا الهدف مبلغ 454 جنيها مصريا. [21]

وكنت واحدا من 56 طالبا ضمن الذين تطوعوا بالقيام بالعمل الميدانى للمسح الاجتماعى فى خلال شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر عام 1938. وكان عدد هؤلاء المتطوعين 249 شخصا. وكان عدد الاستثمارات التى ملأها كل طالب متطوع خمسين استمارة على الأقل تضم كل واحدة منها 80 بندا. وقد صيغت استمارة المسح الاجتماعى فى ضوء بعض الحقائق التى جمعت عن المجتمع المصرى فى عام 1938. وكانت هذه الحقائق تدور كلها حول عوامل الفقر فى مصر سواء كانت عوامل اقتصادية، أو صحية، أو ثقافية.

وقد لوحظ أنه فى خلال الفترة من عام 1921 وعام 1922 كان عدد السكان فى مصر حوالى 13.000.000 نسمة، وكان الدخل القومى فى هذه الفترة للفرد الواحد حوالى 21 جنيها مصريا سنويا. أما فى عام 1938 فقد كان عدد السكان فى مصر حوالى 16.250.000 نسمة، وكان الدخل القومى فى هذه الفترة للفرد الواحد 12 جنيها مصريا سنويا، وهو يوازى نفس الدخل القومى للفرد الواحد فى العام الواحد قبل خمسة وعشرين عاما أى فى عام 1913. وبمقارنة هذا الدخل بمتوسط الدخل القومى فى عام 1935 فى السويد وفى عام 1934 فى الولايات المتحدة، مثلا، نبدو ضالته وانخفاضه حيث بلغ هذا المتوسط فى السويد فى عام 1935 مبلغ 60 جنيها مصريا للفرد الواحد سنويا وفى الولايات المتحدة فى عام 1934 ، مبلغ 80 جنيها مصريا للفرد الواحد سنويا.

وإذا كان من الصعب أن نتخيل أن الشخص الواحد فى عام 1938 كان يعيش على جنيه مصرى واحد فى الشهر فأن حقيقة الأمر لا تؤكد ذلك. وذلك بسبب توزيع الثروة القومية غير المتساوى الذى يجعل أغلبية سكان مصرنا الخالدة فى ذلك الحين يعيشون فى عوز خطير. ولما كانت الأرقام عن هذا الموضوع غير متاحة فى ذلك الحين فلعل توزيع الأراضى الزراعية، وهى الثروة الرئيسية فى البلاد، أن تساعد على إيضاح هذا الموقف. فالملاحظ أنه فى عام 1938 كان عدد ملاك الأراضى الزراعية 2444181 مالكا. وكان هؤلاء يملكون 5831556 فدانا. وكان 2248513 من هؤلاء الملاك يملك الواحد منهم خمسة فدادين أو أقل، وكان معظمهم يملك أقل من ذلك، حيث أن من بينهم 567805 من الملاك فقط كان يملك الواحد منهم من فدان واحد إلى خمسة فدادين. وكان المالكون لخمسة فدادين أو أقل يملكون 1872987 فدانا من جملة الفدادين المملوكة وقدرها 5831556 فدانا، أى نحو 32.2%، وكان متوسط ما يملكه المالك الواحد نحو 0.82 من الفدان. أى أن نحو 93% من جملة ملاك الأرض الزراعية، وهم الذين يملك الواحد منهم خمسة فدادين أو أقل، يملكون ثلث جملة الأرض الزراعية فقط. أى أنه بالنسبة لسكان الريف نجد أن نحو 93% من الأسر يعيشون فى الواقع فى فقر مدقع. وبالإضافة إلى ذلك نجد أن نحو 70% من جملة الملاك يملك الواحد منهم فدانا أو أقل، أى متوسط 0.42 من الفدان. وعلى ذلك يمكن القول أن هذه النسبة من الملاك كانوا يعيشون حياة ضنك رهيب، حيث أن متوسط دخل الواحد منهم كان يتراوح ما بين أربعة جنيهات مصرية إلى ستة جنيهات مصرية سنويا. وكل سنة كانت تمر يزداد الموقف سوءا حيث أن الكثير من الناس يملكون قطعا من الأرض أصغر، وحيث ينخفض متوسط حجم ما يملكون باستمرار. (22)

وهذا يعنى أن الملكية فى مصر فى ذلك الحين قد زاد تفتتها، كما زاد فقراء الفلاحين عددا وفقرا. فالملاحظ أن عدد العمال الزراعيين قد زاد من 659883 عاملا فى عام 1927. إلى 1457267 عاملا فى عام 1937. وهم عمال كانت أجورهم الحقيقية تقل بشكل مطرد، من عام إلى عام. وكانت البطالة الموسمية تتفشى بينهم. (23)

أما الأشخاص الذين كانوا لا يملكون أرضا زراعية، فأننا نجدهم فى المدن وفى غيرها حيــث يكون العمال غير المهرة، والخدم، والحرفيون، وصغار الموظفين، وغيرهم، ومنهم عدد كبير من مدرسى المدارس الأولية كانوا يتقاضون دخلا أقل من خمسة جنيهــات شــهريا. وكــان الإحصاء السنوى الرسمى يتضمن فى ذلك الحين بعض الجداول التى تبين مســتوى المعيشــة لكل من فئة العمال وفئة الموظفين الصغار الذين يعملون فى مصالح الحكومة وإداراتها. وقــد تبين من هذه الجداول لعام 1938 أن قيمة البضائع الضرورية للأسرة المعادلــة ل 6.3 مــن الأشخاص البالغين فى محيط العمال 34 جنيها مصريا سنويا، وقيمتها لنفس الأسرة فى محيط الموظفين الصغار 55 جنيها مصريا سنويا. مع ملاحظة أن كلا من هذين المبلغين يواجه فقط نفقات الطعام والوقود والصابون.

وفى ضوء الحقائق التى جمعتها الهيئة التى قامت بالمسح الاجتمــاعى العلمــى عــن مشكلة الفقر فى مصر عن المجتمع المصرى فى عام 1938 اتضح أن نسبة الوفيات فى محيط أعضاء هذا المجتمع بلغت وفقا للإحصاءات الرسمية نحو 27.2 فى الألف. ولمــا كــان مــن المعروف أن تسجيل حالات الوفيات فى المجتمع فى ذلك الحين كان قاصــرا وبخاصــة فــى المناطق الريفية، فأن نسبة الوفيات الحقيقية كانت من المحتمل لا تقل عن 29 أو ربما تصــل إلى 31 فى الألف. وتعتبر هذه النسبة أعلى نسبة فى جميع البلاد المتمدينة فى ذلك الحين.

ولا تعكس نسبة الوفيات وحدها سوء الحالة الصحية فى البلاد ولكن يعكس هذا السوء انتشار الأمراض العديدة. فالملاحظ أن مرض التراكوما كان يصيب أكثر من نحو 95% مــن عدد السكان الإجمالى، أى كان يصيب حوالى 15000000 نسمة. وفى تعداد عام 1937 نجد أن عدد المكفوفين قد بلغ 86218 شخصا. وكان عدد المصابين من الفلاحين بمرض البلهارسيا والانكلستوما حوالى 10000000 شخص. ويضاف إلى ذلك أنواع الأمراض الأخــرى التــى تبتلى البلاد الأخرى عادة.

وقد دعا الدكتور محمد خليل عبد الخالق إلى الاهتمام بالظروف الصحية القاسية التــى كان يحياها المقترعون قبل أن يجندوا فى الجيش المصرى، وذلك أن عدد الأصحاء منهم الذين يختبرون صحيا لا يزيد على 4%. وقد دلت التقارير المنشورة فــى عــام 1935 علــى أن القومسيون الطبى قد رفض نحو 82% من المقترعين لعدم صلاحيتهم للخدمة العسكرية، مــع ملاحظة أن أغلبية الذين قبلوا فى الخدمة العسكرية قد وضعوا تحت العلاج قبل قبولهم. وكان من المعروف فى ذلك الحين أن من كان يطلق سراحهم من الجيش سرعان ما يرتــدون عــن العادات الصحية السوية، التى مارسوها عندما كانوا فى حياة الجيش، بعد رجوعهم إلى قراهم، مما جعل من الصعب التكهن بإعادة العدد الكافى السليم منهم إلى الخدمة عند الطلب.

ويبرز السؤال عن عدم قيام المجتمع المصرى فى ذلك الحين بواجب عــلاج هــؤلاء المرضى، ولعل الإجابة عن هذا السؤال ترجع إلى أن عدد الأطباء فى مصر فى ذلك الحــين كأن قليلا، إذ بلغ عددهم فى عام 1938، 3524 طبيبا، أى بمعدل طبيب واحــد لكــل 4600 نسمة. وكان هذا المعدل قبل الحرب العالمية الأولى فى فرنسا طبيب واحد لكل 1600 نســمة، وفى الولايات المتحدة طبيب واحد لكل 800 نسمة. وكما كان توزيع الثروة القومية غير متساو وكان تأثيره على الدخل القومى لأعضاء المجتمع كبيرا، فأن توزيع الصحة القومية كان أيضا غير متساو، ومن ثم فإن تأثير هذا التوزيع على صحة أعضاء المجتمع المصرى فــى ذلــك الحين كان كبيران فالملاحظ أن ثلثى عدد الأطباء المذكورين كانوا فى ذلك الحين يعيشون فى المدن الكبيرة حيث كان يسكنها نحو 16% فقط من السكان أما ثلث عدد الأطباء البــاقين فقــد كانوا يخدمون نحو 84% من السكان فى المحافظات. ولعل أهم العوامل لسوء هذا التوزيع، أى

توزيع الخدمات الطبية، أن يرجع إلى أن الطبيب لا يستطيع أن يكسب معاشه إذا عمل خارج المدن حيث يكون سكان القرى الأغلبية الساحقة من المواطنين المطحونين الفقراء الذين لا يستطيعون دفع نفقات العلاج الطبى. وحتى إذا أمكن توزيع عدد الأطباء المذكورين توزيعا سويا، فأنه من الملاحظ أن هذا العدد لا يكفى مواجهة الحاجة الملحة إلى خدماتهم.

وبالإضافة إلى ما سبق نلاحظ أن نسبة عدد الذكور من السكان الذين يعرفون القراءة والكتابة فى عام 1937 قد بلغت نحو 27.2%. أما نسبة عدد الإناث من السكان اللاتى يعرفن القراءة والكتابة فى نفس العام فقد بلغت نحو 10% فقط.

وخلاصة القول فإننا نلاحظ أنه ليس من المبالغة فى شئ إذا قلنا أن مشكلة الفقر فى مصرنا الخالدة فى ذلك الحين كانت أمرا عاديا. أو بعبارة أكثر دقة أن نحو 90% من سكان البلاد فى ذلك الحين كانوا يواجهون ظروفا اقتصادية وصحية وثقافية أقل ما توصف به أنها كانت ظروفا أقل من العادى. وأن آثار هذا الموقف على حياة الأسرة المصرية فى ذلك الحين عديدة. فهى لا تمس فقط القوت الضرورى، بل أيضا الصحة والأخلاق والذكاء وحقوق الأفراد فضلا عن الرفاهية القومية. [24]

ولا نستكمل صورة الحياة فى المجتمع المصرى فى عام 1937 وما حوله إلا إذا تحدثنا عن نصف هذا المجتمع، وأقصد بهذا النصف أعضاءه الإناث. فقد لاحظت وأنا فى سن العاشرة فى عام 1923 اهتمام المجتمع المصرى فى ذلك الحين بمنع زواج الأطفال. وذلك بتحديد سن زواج الذكر بـ 18 عاما وسن زواج الأنثى بـ 16 عاما. وعلى الرغم من الاحتجاجات التى ظهرت فى ذلك الحين من بعض الفئات فقد أصر المجتمع بحق على موقفه. وأنا أذكر بعض هذه الاحتجاجات فى صورة أغنية شعبية كنت أغنيها كما كان يفعل ذلك الآخرون فى ذلك الحين، أذكر منها ما يلى:

أبوها راضى وأنا راضى — ومالك آنت بقى ومالنا يا قاضى
البنت سن تلاتاشر — والوجه قمر أربعتاشر
أبوها راضى وأنا راضى
أكتب كتابها وطاوعنى — وأوعى يا قاضى تلاوعنى
ولا أنت عاوز بقى يعنى — دايما تشاكى وتقاضى
أبوها راضى وأنا راضى

ومنذ عام 1929 اعتبر المشرع أن صيغة الطلاق بالثلاثة إذا نطقها المطلق وهو فى الغالب الزوج الذكر، طلاقا واحدا. كما اعتبر أن طلاق الزوج تحت تأثير الخمر، والطلاق الإجبارى، والطلاق المشروط، كلها. غير صحيحة.

ومع ذلك ففى ضوء خبراتى منذ أن كنت طفلا فى العاشرة من عمرى أو فى السادسة عشر من عمرى أو بعد ذلك حتى عام 1937، لاحظت أن المكانة الاجتماعية للأنثى المصرية سواء كانت زوجة أو ابنة أو أختا أو جارة، كانت مكانة اجتماعية، على وجه العموم، منخفضة. على عكس مكانتها كأم فهى مكانة اجتماعية رفيعة للغاية. وكل ذلك يبدو على الرغم من أن التراث الثقافى المصرى، على مر العصور، وعلى المستوى النظرى، قد كفل للأنثى المصرية المحبة والرعاية. كما كفل حقوقها فى التنشئة الاجتماعية السوية. فنجد أن الدين الإسلامى، وهو دين أغلبية المصريين، مثلا، قد جعل للزوجة المصرية المسلمة على زوجها المصرى المسلم حقوقا عديدة. منها حقها فى اختيار هذا الزوج. ونلاحظ أنها بزواجها لا تفقد اسمها، ولا شخصيتها الذاتية، ولا أهليتها فى التعاقد، ولاحقها فى الملكية، ولا يضيع من استقلالها المالى شئ. وفضلا عن حقوقها على زوجها فى العشرة بالمعروف والعدل وحقوقها الجنسية والإنفاق، فأن من حقها عليه أن يقدم لها مهرا.

ومع ذلك فأننا نجد أن الأنثى المصرية، فى ضوء الواقع الحى للمجتمع المصرى فى ذلك الحين، فيما عدا الأنثى الأم، لم تكن لها المكانة الاجتماعية اللائقة بها. بدا لى منذ أن كنت أقرأ فى عام 1928 بعض النسخ القديمة من مجلة "فتاة الشرق" الصادرة فى عام 1907، وعلى الأخص عندما قرأت الجزء السابع من أعداد السنة الأولى من هذه المجلة المؤرخ فى 15 إبريل عام 1907، بعض ما سطرته إحدى السيدات المتعلمات التى ذكرت اسمها كما ذكرت أنها كريمة أحد بكوات ذلك العصر، تحت عنوان "العادات المستهجنة". قالت السيدة المذكورة ".. دعانى الاضطرار إلى الخروج من منزل والدى مساء يوم فى خلال هذا الأسبوع بصحبة سيدتين من فضليات القوم وخيرة بنات الوطن. **ولما كنت غير معتادة من قبل على التجوال فى أنحاء العاصمة** ولم أخرج غير هذا اليوم لعدم إقامتى فيها، صرت **أتعثر بأطراف إزارى**، فلم أكد أخطو بضع خطوات خارج المنزل والسيدتان من خلفى تشجعاننى على المرور ريثما نصادف عربة توصلنا إلى المحل الذى نقصده حتى مر بجانبى بعض المتهتكين وقد ارتدوا ملابس (الكرنفال)، فما وقع نظرى عليهم حتى امتلأت خوفا ورعيبا وكدت أقع مغشية من شدة ما أثر على ذلك المنظر الغريب وقد داخلنى من أمرهم ما لم يكن بالحسبان. غير أن السيدتين اللتين كانتا تسيران معى أخذتا تشجعاننى لتذهبا عنى الخوف والرعب، وتعرفانى بأن الذين أرتجف منهم هم مخلوقات مثلى من بنى الإنسان قد اتخذوا هذه الملابس للتخفى عند خروجهم إلى المتنزهات كى لا يعرفوا فيتمكنوا عندئذ من الجلوس فى المنتديات العامة ومحال اللهو كما تقضى بذلك عادات المدنية الحديثة. فعند ذلك أخذنى العجب مما سمعته من السيدتين وحسبتهما تمزحان لتخفيض ما ألم بى، ولما لم يجدهما كل ذلك فائدة تزيل دهشتى وارتعاشى اكترتا لى عربة حملتنى وإياهما إلى المحل الذى نقصده، فلم أكد أضع قدمى داخل هذا المنزل حتى اضطربت اضطرابا عظيما، وطلبت النوم اضطرارا فى منزل كنت لا أود أن أبدى فيه أقل حركة تخالف عادات الزائرين. وعند منتصف الليل استيقظت وأنا بحالة الخوف والقلق متخيلة أمام عينى أولئك الأشخاص بملابسهم المدهشة وهيئاتهم المخيفة، وما زلت على تلك الحالة حتى ظهرت الغزالة من خدرها، فناديت السيدتين وكلفتها بالذهاب معى إلى منزلى كما جاءتا بى إلى هنا، فاكترتا لى عربة ورجعنا بها إلى منزلي، وعند وصولنا ومقابلة والدى أخذ منهما العجب لما رأيا فى وجهى من آثار الخوف والارتياع، وسألانى عن السبب فلم أجبهما بشيء وتوجهت إلى غرفتى الخاصة وألقيت بنفسى على سريرى، ولبثت يومين لم يهنأ لى فيها طعام ولا منام، وقد أحضرا طبيبا لمد واتى فعالجنى بضعة أيام حتى ذهب بعض ما كان بى، فتنبه فكرى لتسطير هذه الأحرف وتقديمها إلى مجلتك الغراء راجية التكرم بنشرها علها تطرق آذان رجال الأحكام وأصحاب العدالة فيمنعوا الناس عن الظهور فى الشوارع بمثل هذه المظاهرات **المخيفة حرصا على راحة الخواطر وصيانة الشرف والعفاف**". [25]

كما بدأ لى مدى انخفاض المكانة الاجتماعية للأنثى المصرية فى معاملة الذكور المصريين لها بعامة، وذكور حى الخليفة الذى ولدت فيه وعشت فيه جزءا من مرحلة شبابى، بخاصة. ولن أنسى ما حييت تحذير أمى الشديد لى، وأنا صبى فى العاشرة من عمرى، من عدم أخبار أبى عن خروجها من بيت أسرة جدى لأبى الممتدة إلى بيت أسرة جدى لأمى الممتدة أيضا الذى كان يقع فى نفس الحارة وعلى بعد خطوات تعد على أصابع اليد الواحدة من البيت الأول. مع أن خروجها كان بقصد زيارة أسرتها وكان يقع تحت سمع وبصر الجميع. كنت أراها ترتجف وهى تحذرنى. كانت أنثى مستضعفة، كغيرها من ملايين الإناث فى مجتمعنا فى ذلك الحين، تخشى فى كل لحظة من شبح "الضرة"، وتصبر دائما وباستمرار على المكاره وألوان الضيم، وتعتبر دنياها دنيا البيت وليست خارج البيت. وكانت إذا خرجت بعيدا عن الحارة كانت تخرج فى صحبة أبى وصحبتى من أجل زيارة أقارب أو من أجل زيارة ولى من أولياء الله ! وكانت تسير فى شوارع الحى وحدها من وراء أبى الذى كان يأمرنى بالسير

معه. وكنت أختلس النظرات إليها وأراها تتعثر بأطراف إزارها تماما مثل السيدة التى أرسلت خطابها لكى ينشر فى مجلة فتاة الشرق، فى عام 1907. مع أن الزمن كان غير الزمن. فقد كان هذا يحدث بعد ثورة عام 1919 وحتى عام 1930 عندما مات أبى وكان عمرى أقل من سبعة عشر عاما.

والإناث المصريات حتى عام 1937، وما حوله، كن، كما هى الحال الآن، يعشن فى كنف أسرة أبوية وليست أموية. ومن ثم كان الذكور هم المسئولين. وكانت الأنثى المصرية تعد فى الأغلب الأعم لتكون (ست بيت)، ومن ثم فأدوارها الاجتماعية خارج الأسرة فى ذلك الحين كانت محدودة للغاية. وحتى العاملات منهن كن يعملن فى مهن محدودة، وكان معظم العاملات منهن يعملن فى الزراعة وفى البيت معا. ولم يكن للأنثى المصرية فى ذلك الحين حق فى أن تنتخب أو أن تنتخب، وإذا تزوجت الأنثى المصرية كانت تفعل ذلك من أجل خدمة الزوج وكانت تقوم بأدوار اجتماعية عديدة داخل البيت. وكانت الزوجة تقبل طائعة زواج زوجها بأخرى مع ملاحظة أن نسبة الزواج بأكثر من واحدة فى المجتمع المصرى، فى ضوء تعداد عام 1937، كانت نحو 3.44%، وكانت هذه النسبة فى مدينة القاهرة فى نفس العام نحو 2.8%. وكانت الأنثى الزوجة فى نظر الزوج مجرد متاع، ولعله أن يكون متاعه الوحيد المرموق. وكانت الزوجة تعيش فى كنف زوجها فى ظل المعاملة السيئة التى لا ترقى إلى المعاملة الرشيدة، وكانت تصبر على المكاره وتصبر على ألوان الضيم، ف (ظل راجل ولا ظل حيطة). وكانت تطلق الزوجة لأنها لا تنجب الذكور، فعلى الرغم من أن (البنت حبيبة أمها) فأن الابن الذكر مفضل عند الأب والأم معا. وكان يحرم على الإناث المصريات فى سن البلوغ، وربما قبل ذلك، الاختلاط بالذكور. وكان ينظر إلى النساء بعامة على أنهن "ناقصات عقل ودين". وكانت نسبة الأمية فى محيط الإناث المصريات فى عام 1937، كما سبق أن أوضحنا، نحو 90%.

(المراجع والتعليقات)

1- شهدى عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية المصرية 1882 - 1956، القاهرة، الدار المصرية للكتب، 1957، صفحات 5-7.
2- عبد الرحمن الرافعى: ثورة 1919: تاريخ مصر القومى من سنة 1914 إلى سنة 1921، الجزء الأول، القاهرة، كتاب الشعب، 1968 صفحة 20.
3- المرجع السابق: صفحات 70-73.
4- أنظر النداء الذى أرسله الوفد إلى معتمدى الدول الأجنبية بتأليف الوفد ومقاصده وخطواته الأولى، وبموقف السلطة العسكرية البريطانية بازائه (المرجع السابق: صفحتا 99-100).
5- المرجع السابق: صفحة 102.
6- سيد عويس: هتاف الصامتين: ظاهرة الكتابة على هياكل المركبات فى المجتمع المصرى المعاصر، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، 1971 صفحات 22 - 27.
7- عبد الرحمن الرافعى: ثورة 1919: تاريخ مصر القومى من سنة 1914 إلى سنة 1921، الجزء الثانى، القاهرة، كتاب الشعب، 1968، صفحات 156-166.
- تطور الحركة الوطنية المصرية 1882 - 1956، صفحات 54-56.
8- تطور الحركة الوطنية المصرية: صفحتا 57-58.
9- أبو المعاطى أبو النجا: حياة عبد الله نديم، روايات الهلال، القاهرة، فبراير 1969، صفحتا 200-201.
10- ثورة 1919: تاريخ مصر القومى من سنة 1914 إلى سنة 1921، الجزء الثانى، صفحة 168.
11- إبراهيم رشاد: مذكرات مجاهد تعاونى، القاهرة، دار التضامن للطباعة والنشر، 1970، صفحات 123-131.
12- ثورة 1919: تاريخ مصر القومى من سنة 1914 إلى سنة 1921، الجزء الثانى، صفحتا 168-169.
13- تطور الحركة الوطنية المصرية، صفحات 58-60.
14- هتاف الصامتين: صفحتا 28-29.
15- تطور الحركة الوطنية المصرية، صفحات 60-68.
16- محمد السوادى: البرلمان فى الميزان، القاهرة، مطبعة الاعتماد، 1942، صفحة 114.
17- تطور الحركة الوطنية المصرية، صفحات 66-68.
18- البرلمان فى الميزان، صفحة 169.
19- يعقوب فام: أطفالنا وكيف نسوسهم، القاهرة، مطبعة ومكتبة وديع أبو فاضل وولده، صفحتا 9-10.
20- أنشئ هذا الاتحاد فى يناير عام 1937 من بعض محترفى مهنة الخدمة الاجتماعية والمهتمين بها من المصريين والأجانب على السواء.
21- تكونت هذه الهيئة من السادة عبد السلام الشاذلى محافظ القاهرة رئيس شرف، والدكتور محمد خليل عبد الخالق أستاذ علم الطفيليات والدكتور محمد نظيف بوزارة الصحة العمومية، والدكتور محمد عوض أستاذ الجغرافيا، ومدام إلهامى جريس، والدكتور وندل كليلاند بالجامعة الأمريكية مشرفا على المسح، والدكتور محمد رياض الشنوانى خبيرا إحصائيا.
22- الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية: مشكلة الفقر فى مصر فى عام 1938، تقرير باللغة الإنجليزية غير منشور.

23- تطور الحركة الوطنية المصرية، صفحة 73.
24- مشكلة الفقر فى مصر فى عام 1938.
25- ذكية عصمت: العادات المستهجنة، مجلة فتاة الشرق، الجزء السابع السنة الأولـــى، 15 إبريل 1907، صفحات 203 - 206.

الفصل الثالث
نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية
فى مصر

معاهدة عام 1936 – خطوات نحو التغيير إلى الأفضل قبل معاهدة عام 1936 – الطاقات الخلاقة من أجل التغيير إلى الأفضل – الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية – مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

1- معاهدة عام 1936:

فى شهر نوفمبر عام 1935 كان الشعب المصرى العظيم يضغط بثقله على الاستعمار ونزيل السراى ومن يلوذون بهما من أجل طلب إعادة دستور عام 1923 .. وفى مدينة القاهرة بالذات، فى خلال هذه الفترة، أتذكر تصريح "صمويل هور" وزير خارجية بريطانيا الذى ألقاه فى 9 نوفمبر عام 1935 وتناول فيه الحديث عن الدستور المصرى. كما أتذكر صدى هذا التصريح الظالم فى النفوس. كان هذا الصدى عنيفا أثار احتجاج شعبنا المصرى الكريم. وكان هذا الاحتجاج صارخا صاخبا، بدأ يملأ القلوب والنفوس على السواء فى أول الأمر، ثم تدفق مهددا لا يقف فى سبيله عائق، ثم انتظمت الجهود، وقاد شباب مصرنا الخالدة من الطلاب جموع الشعب العظيم، وأصبح الجميع على قلب رجل واحد، ثم قامت المظاهرات بعد ذلك. واستشهد إسماعيل محمد الخالع من العمال، كما استشهد محمد عبد المجيد مرسى ومحمد عبد الحكيم الجراحى وعلى طه عفيفى من طلاب الجامعة ودار العلوم فى القاهرة، واستشهد عبد الحليم عبد المقصود شبكة أحد طلاب المعهد الدينى بطنطا. وكان وقع كل ذلك أليما فى نفوس بنات مصرنا الخالدة وأبنائها. وقد تأثرت من أجل ذلك، وجاءت إلى ذكريات ثورة عام 1919، وما بعدها، بأحداثها الكبرى تتزاحم أمام عينى وكأننى كنت أراها لأول مرة. فقد أضربت القاهرة حدادا على الشهداء، وعم هذا الإضراب جميع نشاطاتها، فأغلقت المتاجر، واحتجبت الصحف، وعطلت جميع الأعمال. واستمرت المظاهرات تسير فى الشوارع حتى ديسمبر عام 1935. وكان من آثار كل ذلك أن تم ائتلاف الأحزاب وعودة دستور عام 1923 فى 12 ديسمبر عام 1935، ثم صدر المرسوم الملكى فى 13 فبراير عام 1936 بتعيين وفد لمفاوضة الحكومة البريطانية فى عقد معاهدة بين مصرنا الخالدة وبين بريطانيا الغاصبة.

وبدأت المفاوضات فى القاهرة فى 2 مارس عام 1926 وانتهت بوضع مشروع المعاهدة التى أمضيت فى لندن يوم 26 أغسطس عام 1936.

وإذا كان حزب الوفد وإتباعه قد قبلوا هذه المعاهدة واعتبروا بريطانيا الغاصبة منذ توقيعها "الدولة الصديقة"، وإذا كان من نتائج هذه المعاهدة، بموجب اتفاقية مونترو فى 8 مايو عام 1937، زوال الامتيازات الأجنبية الذى انقرض به نظام المحاكم المختلطة وحققت مصرنا الخالدة بذلك رسميا سيادتها على الأجانب فى التشريع والإدارة والقضاء، ثم قبول مصرنا الخالدة فى 26 مايو 1937 عضوا فى عصبة الأمم – إلا أن هذه المعاهدة كانت قاصرة قصورا بليغا – ذلك أن أية معاهدة تحالف بين دولتين مستقلتين لا يمكن كما قضت به هذه المعاهدة أن تبيح لإحدى الدولتين (بريطانيا) إبقاء قواتها الحربية فى بلاد حليفتها (مصر) لأى

غرض ما أو تخولها حق احتلال موانيها ومطاراتها وجميع طرق مواصلاتها البرية والمائية فيها فى أية حرب أو حالة خطر الحرب أو توقع طوارئ دولية. [1]

ومع ذلك فقد بدت، بعد عقد معاهدة عام 1936، الطاقات الخلاقة لبنات مصرنا الخالدة وأبنائها وكأنها قد فك عقالها. فتدفقت هذه الطاقات تسعى فى كل اتجاه نحو التغيير إلى الأفضل. وكان هؤلاء البنات والأبناء قد اعتبروا عقد هذه المعاهدة هدنة سياسية مؤقتة. فإذا بهم ينطلقون زرافات ووحدانا لكى يواجهوا أدواء مصرنا الخالدة ومشاكلها المزمنة سواء كانت هذه الأدواء والمشاكل اجتماعية ثقافية أو اقتصادية. أو كان هؤلاء البنات والأبناء قد رأوا القيود السياسية التى كبلت حكومات هذا العهد بموجب هذه المعاهدة فأحسوا بأن الواجب قد أصبح يملى عليهم وقد أصبحوا إلى حين أكثر تحررا من هذه الحكومات، التزامات أخرى من نوع آخر. فانطلقوا يقدمون بإيمان وشرف على حل هذه الأدواء والمشاكل.

2- خطوات نحو التغيير إلى الأفضل قبل عام 1936:

وعلى الرغم من تبدد الطاقات الخلاقة لبنات مصرنا الخالدة وأبنائها نحو التغيير الاجتماعى الثقافى أو الاقتصادى إلى الأفضل قبل معاهدة عام 1936، فأن هذا التغيير لم يبدأ بعد هذه المعاهدة من الصفر. فقد كانت هناك جهود عديدة تبغى هذا التغيير وتعمل من أجله. ولكنها كانت جهودا متناثرة فردية.

ومن هذه الجهود أتذكر جهود "جماعة الرواد" التى أنشئت فى عام 1930 فى مدينة القاهرة. وقد لمست جهود هذه الجماعة عندما زرت "محله الرواد بالطيبى"، لأول مرة، فى عام 1935، وكانت زيارة عابرة، ولكنها تركت فى نفسى فى ذلك الحين بعض الآثار الطيبة. وقد علمت أن جماعة الرواد قد تألفت على يد نخبة من الشباب المصرى المثقف الذين أحسوا بالمشاكل التى كان يعانى منها المجتمع المصرى فى ذلك الحين وقد رأى هؤلاء الشباب أن هدف الأهداف هو تكوين المواطن الصالح الذى يؤمن بالمثل العليا الروحية والفكرية والخلقية، ويعمل على تحقيقها، ويشعر بواجبه نحو المجتمع، ويبذل الجهد فى سبيل خدمته - فى ضوء شعار اتخذوه نبراسا لهم وهاديا هو: "قوة الوطن فى قوة الفرد". ولتحقيق هذا الهدف رأت جماعة الرواد إقامة محلات فى بعض الأحياء باعتبارها مراكز اجتماعية فى هذه الأحياء تعمل على خدمة أهل الحى وتوجيههم ليكونوا مواطنين صالحين. وذلك عن طريق الاتصال المباشر بالمواطنين الأقل حظا فى المجتمع للتعرف على ظروفهم ومشاكلهم الاجتماعية وإزالة العوائق التى تقف فى سبيل نموهم وتقدمهم. ولم تكتف جماعة الرواد بذلك، بل وجهت نشاطها نحو الشباب الجامعى ومن فى مستواه بقصد تحقيق نفس الهدف أى ليكون أعضاؤه مواطنين صالحين، فضلا عن إعدادهم لتولى القيادات التى تؤهلهم لها دراساتهم وثقافاتهم. وقد اعتبرت المحلة مركزا لتدريب الرواد أنفسهم والشباب الجامعى على الخدمة العامة فى ضوء إجراء أبحاث ودراسات فى الموضوعات العامة التى تتصل بأوجه نشاطهم حتى يستطيعوا تفهم مشكلات الأعضاء الذين تخدمهم المحلة وقد حرم قانون جماعة الرواد أعضاءها من الأشتغال بالشئون السياسية أو الدينية.

والملاحظ أن أعضاء جماعة الرواد كانوا من المتطوعين. وأن أعمالهم على الرغم من قيمتها كانت أعمالا فردية، وأن الشعار الذى اتخذوه نبراسا لهم وهاديا على الرغم من هدفه السامى كان قاصرا وحده عن تحقيق هذا الهدف. فالعوائق التى تقف فى سبيل نمو المواطنين الأقل حظا كانت لها جذور عميقة فى بناء المجتمع المصرى فى ذلك الحين.

وقد ذكرت فى الفصل السابق بداية تفكير أستاذى "يعقوب قام" وبعض صحبه فى خلال عام 1932 وما بعده، فى أحوال البلاد. كما ذكرت بعض ما كان يدور بخلدهم فى ذلك الحين وما انتهوا إليه من تكوين جماعة لدراسة النواحى الاجتماعية القريبة منهم والتى يمكن لمجهوداتهم الضعيفة أن تؤثر فيها! وقد وجدوا بعد لأى أن الإصلاح فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين يتردد بين سبيلين لا ثالث لهما، وأن الداعين إليه ينقسمون إلى فريقين، فريق يهمه الأثر المعجل، والفريق الثانى وكان نادرا لسوء الحظ هم أولئك الذين ينظرون إلى بعيد، ينظرون إلى حالة مصرنا الخالدة بعد عشرين أو ثلاثين أو خمسين سنة. ثم قرروا أن يبدأوا عملهم بين أبناء الشعب الصبيان ما بين العاشرة والخامسة عشر الذين يملأون الشوارع والطرقات لا هم لهم إلا الفوضى يذيعونها بين الناس والقانون يعبثون به فى كل لفته من لفتاتهم وكل حركة من حركاتهم. واتجه تفكير هذه الجماعة إلى هؤلاء الصبيان بغرض دراستهم أن لم يكن بغرض الإصلاح. يريدون فهمهم ثم إعادة تربيتهم حتى يصبحوا أشخاصا متمدينين وطنيين يصلحون لأن يكونوا حجرا فى بناء قومى ثابت متين.

وقد وضعت هذه الجماعة برنامجا يؤدى بهم إلى الدراسة. أنهم لم يكونوا أولا يريدون إصلاحا وإنما دراسة، وقد فصلوا عملهم على هذا القدر فقط ودرسوا فى ضوء مشاهداتهم لأطفال الشعب ثم وضعوا خطة العمل بين الصبيان بالتفصيل والإجمال. وكانت خطة الإجمال تتبنى على أساسين مهمين. أحدهما القيادة والإرشاد وتوفير الزعامة البالغة الرشيدة لهؤلاء الصبيان. والأساس الثانى للخطة هو تنظيم الجماعات وحمل الصبيان على أن ينشطوا ويعملوا فى جماعات لا منفردين مستقلين. أى أن خطة الإجمال كانت تكوين جماعات الصبيان المنظمة ووضعها تحت إرشاد قيادة حكيمة أو خلق بيئة صالحة للفرد تؤدى له من الخدمات الأخلاقية والاجتماعية ما عجزت الأسرة المصرية فى ذلك الحين دونه. كل ذلك قامت به هذه الجماعة فى صبر وفى تؤدة وفى ضوء الدراسة الموضوعية قبل عام 1936 وانتهوا إلى الخطة بالتفصيل بعد ذلك عندما أنشئوا معهدا لأطفال الشعب يكون البيئة الصالحة التى يعيشون فيها وينشطون، وسموه ناديا لأطفال الشعب. (2)

3- الطاقات الخلاقة من أجل التغيير إلى الأفضل:

وما أن تم ائتلاف الأحزاب وعودة دستور عام 1923 فى 12 ديسمبر عام 1935. ثم صدور المرسوم الملكى فى 13 فبراير عام 1936 بتعيين وفد لمفاوضة الحكومة البريطانية فى عقد معاهدة تحالف بين مصرنا الخالدة وبين بريطانيا الغاصبة، حتى اتجهت الطاقات لبنات مصرنا الخالدة وأبنائها لتعمل بكل قواها فى الحقل الاجتماعى وتنشد التغيير إلى الأفضل. واستمرت فى خلال عام 1936 حتى عقد معاهدة عام 1936، ثم تدفقت هذه الطاقات تسعى فى كل اتجاه نحو التغيير إلى الأفضل بعد ذلك.

توالت الصيحات تلفت الأنظار نحو الريف المصرى وترقية الفلاح وإصلاح القرية المصرية. وكنت أقرأ المقالات تلو المقالات المنشورة على صفحات جرائد هذه الفترة ومجلاتها، ولأول مرة أعرف الحقائق أو بعضها عن الفلاح المصرى وأصطدم كما أصطدم غيرى بهذه الحقائق المريرة. وكتبت كما كتب غيرى عن القرية المصرية وساكنيها أو ضرورة التطوع لشد جهود المتعلمين وغيرهم من طلاب الجامعات فى سبيل النهوض بالفلاح والاهتمام بقضية العمال ومحاربة البطالة وإنقاذ الشبان العاطلين.

وكنت كما كان غيرى ننظر لمستقبل مصرنا الخالدة بعين التفاؤل فى ذلك الحين. ليس ذلك لأن معاهدة بين مصر وإنجلترا قد تم عقدها فقط، بل لأننا كنا نؤمن بأن فى مصرنا

الخالدة نهضة شاملة أو يجب أن نكون فيها نهضة شاملة. فمنذ قامت الحركة الوطنية فى عام 1919 إلى اليوم قد خطت البلاد، ما فى ذلك من شك، خطى واسعة ووثبت إلى الإمام وثبات متواصلة على الرغم مما كان قائما من أحكام عرفية وإجراءات شاذة وأزمات عنيفة وخصومات حزبية شديدة. ولم تستطع هذه العقبات كلها وقف سير النهضة أو تحويلها عن هدفها الأسمى، وأن أبطأت السير فى سبيل تحقيقها على الوجه المرجو.

وما أن أمضيت المعاهدة فى لندن يوم 26 أغسطس عام 1936، حتى ارتفعت الأصوات بالمطالبة بنصيب الفلاح من حماية القانون، وبإصلاح القضاء، وبتنفيذ القرية النموذجية، وبالحاجة إلى سياسة قومية ثابتة تتناول جميع وجوه الإصلاح، وبتنظيم البيت بعد إبرام المعاهدة. ودعا طه حسين إلى ثورة عقلية فى كلية الآداب فى 1936/10/17، وعقد مؤتمر الطفولة فى نوفمبر عام 1936، ثم تكونت فى كلية الحقوق فى 21 نوفمبر عام 1936 "لجنة أسبوع المعاهدة" لكى تنظم سلسلة من المحاضرات.

وقد حضرت هذه المحاضرات جميعا. وقد تضمنت محاضرات عن:

- واجب الشباب بعد المعاهدة.
- واجبنا الحربى بعد المعاهدة.
- واجبنا الصحى بعد المعاهدة.
- واجبنا الأدبى بعد المعاهدة.
- واجبنا الرياضى بعد المعاهدة.
- واجبنا الزراعى بعد المعاهدة.

وغيرها من المحاضرات. وقد بدأت أول محاضرة فى يوم 5 ديسمبر عام 1936. وكانت تعقد هذه المحاضرات فى قاعة يورت بالجامعة الأمريكية.

ولا يمكن أن أنسى ما تركته هذه المحاضرات فى نفسى من آثار. فأنا أذكر حتى الآن بعض ما قاله طه حسين: "يسألوننى عن واجبنا الأدبى بعد المعاهدة. وأقول لكم: واجبنا الأول والثانى والثالث والأخير هو أن نكون أحرارا". و"إذا كنا فى عصر جديد قوامه النهضة والنشاط والحرية **فلا أقل من أن يعلن المظلومون ما تجيش به نفوسهم من الخواطر والآلام**".

وأنا أذكر الآن بعض ما ذكره اللواء عزيز المصرى عن موضوعات الحرب ومنشؤها، ومزايا الجهاد، والجيش والمعارف، والتربية العسكرية.

وفى 15 ديسمبر عام 1936 كنت أتتبع بلهفة وشوق شديدين المؤتمر الطبى التاسع. كانت موضوعات هذا المؤتمر عديدة وكلها موضوعات ضرورية وهامة. أذكر منها "إصلاح القرية المصرية من الوجهة الطبية والصحية" و"عقلية الفلاح وعلاقتها بالتطبيب والوقاية"، و"أوبئة القرية والوقاية منها"، و"المرافق العامة فى القرية المصرية"، و"جرائم القرى"، و"مكافحة الملاريا فى القرى"، و"تحسين حال الفلاح من الوجهة الاجتماعية" ، و"البرك وأثرها فى انتشار الأمراض فى القرية".

ولم تفت طلعت حرب الفرصة، ففى يوم 24 ديسمبر عام 1936 ألقى خطبة فى حفل شاى أقامه بنك مصر احتفاء بتبادل وثائق المعاهدة ! وتضمنت هذه الخطبة المطالبة بسياسة اقتصادية جديدة.

وقد زخرت الصحف فى خلال تلك الفترة بالمقالات عن واجبنا الصناعى بعد المعاهدة، وواجبنا الاقتصادى بعد المعاهدة، وإصلاح المجتمع المصرى أو الجهاد الأكبر للجامعيين، وتعبئة الشباب المصرى للإصلاح الاجتماعى فى مختلف نواحيه. وقد كتب المقال الأخير

الأستاذ أحمد نجيب الهلالى فى يوم 5 ديسمبر عام 1936، وقد تضمن هذا المقال بعض ما تضمن: "اتجهت فكرة الشباب، فى هذه الأيام، إلى توحيد جهودهم وتنظيم صفوفهم لتأليف الجمعيات الإصلاحية وتقوية دعائم الهيئات المختلفة التى تقوم بخدمة البلاد خدمة مجردة عن الغاية. وبين هذه الجمعيات ما سار بخطوات واسعة على الرغم من قصر الزمن الذى مضى على إنشائها، ولعل فى مقدمتها جميعا "رابطة الإصلاح الاجتماعى". إذ أن هذه الرابطة قد أنتجت من عام واحد إنتاجا يبشر بالخير، ويدعو إلى التفاؤل". (3)

4- الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية:

وكانت هذه الجمعية ضمن الجمعيات العديدة التى تأسست بعد عقد معاهدة عام 1936، ومنها على سبيل المثال لا الحصر "الجمعية النسائية لتحسين الصحة" (إبريل عام 1937). وقد تم تأسيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى يوم 28 مايو عام 1937، حين أقرت أول جمعية عمومية لها القانون الأساسى وانتخب أول مجلس إدارة لها.

وكان الغرض من إنشاء هذه الجمعية ذا شقين:

- الأول: إثارة اهتمام الجمهور بأهداف مهنة الخدمة الاجتماعية وأساليبها.
- الثانى: تدريب الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين **مع مراعاة الأحوال المحلية.**

وتكونت الجمعية فى ضوء قانونها الأساسى من رعاة وأعضاء عاملين. والرعاة هم الذين يعطفون على أغراض الجمعية ويشجعون أعمالها ماديا وأدبيا. أما الأعضاء العاملون فهم يشتركون فعلا فى أعمال الجمعية وفى تنفيذ أغراضها.

وإذا كان إنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية قد تيسر لأن المناخ الاجتماعى الثقافى المصرى فى ذلك الحين كان يدعو إلى مواجهة أدواء مصرنا الخالدة ومشاكلها المزمنة سواء كانت هذه الأدواء والمشاكل اجتماعية ثقافية أو اقتصادية - فأنه من الملاحظ أن فكرة إدخال مهنة الخدمة الاجتماعية فى البلاد وإثارة الاهتمام بها كانتا أمرين جديدين لا يمكن أن يصدرا، فى ضوء ظروف البلاد وأحوالها فى تلك الفترة، إلا من أناس محترفين، ولم يكن يوجد مصرى واحد يحترف مهنة الخدمة الاجتماعية فى ذلك الحين. وإذا كان أستاذى "يعقوب فام" قد كان فى عام 1932 هو وبعض صحبه يفكرون فى مناحى الخدمة الاجتماعية التى يستطيعون أن يؤدوها دون الاستعانة بالحكومة أو بالسلطات ودون دعاية طويلة عريضة يكون الغرض منها تكوين جمعيات أو جماعات أو ما أشبه، فأن هذا الأستاذ الجليل لم يكن بحكم تخصصه ومهنته أخصائيا اجتماعيا مهنيا. أنه كان مربيا عظيما ما فى ذلك من شك، قد كرس حياته ليصنع حياة جيل بأسره، وأصبح أبناء هذا الجيل الآن رجالا يصنعون الرجال. ومن الأدلة التى تؤكد عدم وجود مصرى يحترف مهنة الخدمة الاجتماعية فى تلك الفترة، أن وزير المعارف، وهو الوزير المختص، عندما زرته فى شهر مايو عام 1939 مع بعض طالبات مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وطلابها، وكانت الزيارة بناء على طلب هذا الوزير - علمنا مع الأسف الشديد أنه لا يعرف من أمر مهنة الخدمة الاجتماعية شيئا. فقد كان يستفسر منا عن هذه المهنة مثل غيره من المواطنين العاديين الآخرين. قال لنا ضمن ما قاله: "أن كلية الحقوق تخرج المحامين ووكلاء النيابة والقضاة، وأن كلية الهندسة تخرج المهندسين وأن كلية الطب تخرج الأطباء، وماذا عن مدرسة الخدمة الاجتماعية ومن تخرجهم هذه المدرسة؟". وقد حاولنا أن نشرح له مهنة الخدمة الاجتماعية ومجالاتها وأساليبها، وبدا لنا أن الوزير المختص قد اقتنع ولكن الشكوك بعد انتهاء الزيارة ظلت تساورنى فترة من الزمان!

وكانت السيدة الزا ما يستر [4]، والسيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى [5] عضوا مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية الأول، من الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين. درست الأولى مهنة الخدمة الاجتماعية فى سويسرا، أما الثانية فقد درست هذه المهنة فى الولايات المتحدة الأمريكية. وجاءت السيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى إلى مصرنا الخالدة بصحبة زوجها المغفور له الأستاذ كمال الدين فهمى بعد أن أتم دراسته فى الولايات المتحدة. أما السيدة الزا فقد جاءت إلى مصرنا الخالدة فى أواخر عام 1934 لكى تنشئ "دار الحضانة الدولية بالقاهرة" للعناية بأطفال الأمهات الأجنبيات العاملات، واستمرت تعمل فى هذا المجال حتى آخر مارس عام 1935. وفى شهر نوفمبر عام 1935 عملت السيدة الزا فى "مكتب العمل بالقاهرة" التابع لجمعية الشابات المسيحيات بالقاهرة. واستمرت فى عملها هذا حتى يوم 31 ديسمبر عام 1936. وفى أثناء عمل السيدة الزا بالقاهرة كانت تنتدب للتدريس بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية (جمعية الدراسات والبحوث العلمية الاجتماعية) التى كانت قد تأسست بمدينة الإسكندرية فى عام 1934. وكان معظم طلاب مدرسة الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية من الأجانب الذين يعملون فى الميادين الاجتماعية والذين ترشحهم الجمعيات الأهلية الأجنبية التى كانت اهتماماتها قاصرة على أعضاء الجاليات الأجنبية فى مدينة الإسكندرية، وكانت لغة التدريس السائدة، فى هذه المدرسة، هى اللغة الفرنسية.

وفى خلال عمل السيدة الزا بجمعية الشابات المسيحيات بالقاهرة، اتصلت بالسيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى، واقترحت عليها فكرة إنشاء مدرسة للخدمة الاجتماعية لتدريب المصريين أنفسهم، بنات البلاد وأبنائها، ليصبحوا أخصائيين اجتماعيين مهنيين. وتكون "اتحاد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية بالقاهرة" فى أول يناير 1937 لدراسة أيسر الطرق لتحقيق هذه الفكرة. وعهد إلى السيدة الزا بسكرتارية هذا الاتحاد. وكان أهم الأعضاء الذين يضمهم الاتحاد السيدة الزا ثابت، والسيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى، والآنسة مارى ديفونشير، [6] والدكتور ويندل كليلاند.

وكان أول اجتماع عقد للاتحاد فى غضون شهر يناير عام 1937 حيث اجتمع كل من الآنسة مارى ديفونشير والسيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى والسيدة الزا ثابت والدكتور كليلاند. وكان موضوع المناقشة فى هذا الاجتماع دراسة إمكانيات تنظيم مدرسة للخدمة الاجتماعية بالقاهرة. وكان اجتماعا غير رسمى. وقد تمكن المجتمعون فى هذا الاجتماع من الوصول إلى خطة أولية ناقشوها بعد ذلك فى اجتماع ثانى. وقد تقرر فى الاجتماع الأخير ضم بعض الأعضاء من المصريين هم السيدة زاهية مرزوق والدكتور محمد عوض محمد والأستاذ عبد الحميد زكى. وفى شهر فبراير عام 1937. تكونت لجنة من السيدة الزا ثابت والسيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى والدكتور ويندل كليلاند للنظر فى تنقيح الخطة الأولية التى أعدت لإنشاء المدرسة. وقد تم هذا التنقيح فى ذلك الاجتماع. ورأى المجتمعون ضرورة الاهتمام بالاتصال بالأشخاص الذين يمكن أن يكونوا رعاة لفكرة إنشاء المدرسية للتعرف على آرائهم وعلى مدى تأييدهم.

واجتمعت أول لجنة تنظيمية لمشروع المدرسة فى يوم 12 مارس عام 1937 وحضر هذا الاجتماع الأستاذ عبد الحميد زكى والدكتور محمد عوض محمد والدكتور ويندل كليلاند والآنسة مارى ديفونشير والسيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى والسيدة زاهية مرزوق والسيدة الزا ثابت. وكان شغل اللجنة الشاغل فى هذا الاجتماع التعرف على نتائج الاتصال بالأشخاص الذين يمكن أن يكونوا رعاة للمدرسة. وكان أول من وافقوا ليكونوا أعضاء من الرعاة الأستاذ محمود شاكر، والأستاذ وهيب دوس، والسيدة حبيب خياط، والأستاذ سابا حبشى. وانتهى

الاجتماع بعد الموافقة على الاتصال بأكبر عدد من الأشخاص الذين يمكن أن يكونـــوا رعـــاة، وعلى إبلاغ "حماعية الرواد" بطريقة ما عن مشروع إنشاء المدرسة، وعلى دعوة جميع الرعاة كجمعية عمومية بعد أن يتكون عدد كاف منهم إلى اجتماع عام، وعلى تعيـــين الســـيدة الـــزا سكرتيرة اللجنة التنظيمية.

وفى 24 مارس عام 1937 اجتمعت اللجنة التنظيميـــة بكامـــل أعضـــائها الســـابقين. وأضيف إليها الأستاذ أ.م. هوكارت [7]، وأقترح إضافة الدكتور محمد عبد المنعم رياض إليها. وفى هذا الاجتماع اكتمل عدد من الأشخاص الذين وافقوا ليكونوا رعاة هم السيدات والسادة:

محمود شاكر
وهيب دوس
السيدة حبيب خياط
سابا حبشى
أحمد نجيب الهلالى
مستر ر.م. جريفز [8]
دكتور جارفس [9]
حرم الدكتور منصور فهمى
أمين عثمان
دكتور على فؤاد
عبد السلام الشاذلى
السيدة جوليان رايت
دكتور محمد خليل عبد الخالق
حرم أحمد عبود
السيدة شارل ادلر [10]
دكتور محمود ماهر

وقد رؤى إعادة الاتصال بأشخاص آخرين ليكونوا رعاة، كما اقترح ضرورة اهتمـــام اللجنة بحصر جميع الهيئات الاجتماعية الموجودة فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين، حيث أن هذه الهيئات هى الميدان الذى سيعمل فيه خريجو المدرسة بعد التخرج فى المستقبل، واهتم المجتمعون فى هذا الاجتماع بضرورة إعداد مشروع للقانون الأساسى حتى يمكن اعتماده من وزارة الداخلية، واتفق على عقد اجتماع عام للرعاة فى منزل السيدة حبيب خياط فى يـــوم 16 إبريل عام 1937، على أن يعقد هذا الاجتماع فى الساعة الخامسة مســـاء. وتقـــرر أن يقـــوم برئاسة هذا الاجتماع الدكتور محمد عوض محمد، وتقرر أيضا ترشيح حرم الأســـتاذ كمـــال الدين فهمى عميدة للمدرسة، كما تقرر كذلك محاولـــة إبـــلاغ مدرســـة الخدمـــة الاجتماعيـــة بالإسكندرية بطريقة أو بأخرى عن مشروع إنشاء مدرسة القاهرة.

وقد حضر اجتماع يوم 16 إبريل عام 1937 أعضاء اللجنة التنظيميـــة بعـــد أن ضـــم إلـــيهم الدكتور محمد عبد المنعم رياض، كما حضر من الرعاة السيدات والسادة: السيدة ريشار أدلرن والأستاذ أحمد نجيب الهلالى، ودكتور جارفس، ور.م. جريفز، والسيدة حبيب خيـــاط، وحـــرم الدكتور منصور فهمى، وحرم أحمد عبود، والدكتور محمد خليل عبـــد الخـــالق، وحـــرم ف. نيوهاوس، والأستاذ سابا حبشى، والأستاذ فؤاد أباظة. وقد ناقش الحاضـــرون الحاجـــة إلـــى مشروع إنشاء مدرسة للخدمة الاجتماعية وبخاصة والمجتمع المصري في ذلك الحين يحـــاول أن يصارع العديد من المشاكل الاجتماعية لكى يصرعها. وأنه من غير المتيسر أن نحقق ذلك

ألا بوجود مصريين مؤهلين علميا وعلميا للقيام بهذه المهمة الخطيرة. وأخذت أصوات المجتمعين، ووافق الحاضرون على أن الحاجة ماسة إلى هذا المشروع بالإجماع. ثم تكونت لجنة تحضيرية لدراسة المشروع دراسة إضافية.

واجتمعت اللجنة التحضيرية اجتماعيين فى يوم 20 إبريل عام 1937 وفى يوم 22 إبريل عام 1937. واستمرت اللجنة التنظيمية فى اجتماعاتها تمهيدا للاجتماع الثانى للرعاة الذى عقد فى يوم 7 مايو عام 1937 بمكتب الأستاذ أحمد نجيب الهلالى 21 شارع القصر العينى. وبدأ هذا الاجتماع فى الساعة السادسة والنصف مساء برئاسة الدكتور محمد عوض محمد. وقد حضر هذا الاجتماع جميع أعضاء اللجنة التنفيذية وتسعة من الرعاة كان من بينهم عضو جديد هو فارس نمر.

وقد قرئ فى هذا الاجتماع خطابات المعتذرين، وكان من بينهم الأستاذ محمد حسن العشماوى وكيل وزارة المعارف فى ذلك الحين. وقد ذكر سيادته "أنه يرحب بالاشتراك فى تنظيم مشروع المدرسة، فأن هدف مثل هذه المدرسة أمر يهتم به وزير المعارف شخصيا، وقد أحس الجميع فى طول البلاد وعرضها بالحاجة إلى وجود جماعة من الشباب المنظم الذين يكرسون نشاطهم وعنايتهم للمسائل الاجتماعية ويثيرون اهتمام بنات البلاد وأبنائها بهذه المشاكل، وأنه يقدر الجهود التى تبذل فى سبيل تنظيم مشروع المدرسة، وله عظيم الأمل فى أن تكلل جميعها بالنجاح".

وعرضت السيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى فهى هذا الاجتماع مذكرة بالقرارات التى اتخذتها اللجنة التحضيرية ومنها ما يلى:

- دعوة الأستاذ محمد حسن العشماوى وكيل وزارة المعارف ليكون راعيا للمشروع.
- أن تتضمن الدراسة فى المدرسة أنواعا ثلاثة من الطالبات والطلبة.

النوع الأول يتكون من المصريات والمصريين الحاصلين على شهادة البكالوريا. ويدرسون دراسة نظرية لمدة سنتين، ويمنحون بعد انتهاء دراستهم بنجاح شهادة (أ). والنوع الثانى يتكون من سيدات الطبقة العالية وفتياتها ويدرسن دراسة جزئية نظرية وعملية لمدة ستة شهور على الأقل ويمنحن بعد انتهاء الدراسة بنجاح شهادة (ب). والنوع الثالث يتكون من الممرضات الزائرات على أن يعد لهن دراسة متخصصة تتفق المدرسة بشأنها مع المسئولين على أن يمنحن شهادة (ج) بعد الانتهاء من هذه الدراسة بنجاح.

- أن يتم الاتصال بالمؤسسات الاجتماعية القائمة فى البلاد وبالسلطات الحكومية المختصة لإثارة الاهتمام لديها فى مشروع المدرسة، ولمحاولة تحقيق التعاون بينها وبين المسئولين عن المشروع.

وقام فى هذا الاجتماع كل من السادة الدكتور محمد عوض محمد والدكتور عبد المنعم رياض والدكتور محمد خليل عبد الخالق والدكتور ويندل كليلاند والأستاذ سابا حبشى والسيدة حبيب خياط والدكتور محمود ماهر والسيدة ريشار ادلر بإبلاغ الحاضرين بنتائج اتصالاتهم بالمؤسسات الاجتماعية والدينية، وبشركات الترام ومصر الجديدة والمياه، وبمصلحة السجون وبالصليب الأحمر والهلال الأحمر. وكانت كلها نتائج إيجابية ترحب بالمشروع وتأمل فيه خيرا كبيرا.

وذكر الدكتور محمد خليل عبد الخالق بأنه قد تم الاتفاق مع المسئولين على أن يكون مبنى كلية الطب بالقاهرة مقرا لفصول الدراسة بالمدرسة بعد افتتاحها الذى تقرر أن يكون فى شهر أكتوبر أو فى شهر نوفمبر عام 1937.

وقد اختير الدكتور محمد عبد المنعم رياض أمينا للصندوق، وتكونت لجنة للمالية من سيادته ومن الأستاذ أحمد نجيب الهلالى والسيدة شارل ادلر والدكتور محمود ماهر. وتقرر أن تعتبر اللجنة التنظيمية لمشروع المدرسة هى اللجنة التنفيذية لهذا المشروع على أن يضاف إلى أعضائها السيدة حرم الدكتور منصور فهمى والأستاذ كامل إبراهيم والدكتور محمود ماهر والدكتور عبد الواحد الوكيل.

وفى يوم 20 مايو عام 1937، اجتمعت اللجنة التنفيذية لمشروع المدرسة فى مقر جمعية الهلال الأحمر بالقاهرة، ورأس الاجتماع الدكتور محمود ماهر. وقد حضر من الأعضاء والرعاة السيدات والسادة:

حرم شارل ادلر
حرم الدكتور منصور فهمى
الدكتور عبد الواحد الوكيل
سابا حبشى
الدكتور محمد عبد المنعم رياض
الدكتور محمد عوض محمد
الآنسة مارى ديفونشير
السيدة زاهية مرزوق
الدكتور ويندل كليلاند
عبد الحميد زكى
السيدة الزا ثابت

وذكر فى هذا الاجتماع أن موضوع تنظيم مشروع المدرسة يتطلب حتما إنشاء جمعية لها بالضرورة قانون أساسى محدد، وعرض مشروع هذا القانون على الأعضاء، وبعد المناقشة أقروه بالإجماع. ثم تقرر عقد اجتماع عام من رعاة المشروع وأعضاء اللجنة التنفيذية فى شكل جمعية عمومية لعرض مشروع القانون الأساسى عليهم، وتحدد هذا الاجتماع فى يوم الجمعة 28 مايو عام 1937 فى الساعة الخامسة مساء بمقر جمعية الهلال الأحمر بالقاهرة، وأقر الأعضاء مشروع القانون الأساسى بعد مناقشته وإجراء بعض التعديلات عليه، وولدت بذلك "الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية"، وانتخب أول مجلس إدارة لها وكان يتألف من السيدات والسادة:

أحمد نجيب الهلالى	الرئيس
الدكتور محمود ماهر	الوكيل الأول
حرم الدكتور منصور فهمى	الوكيل الثانى
الدكتور محمد عوض محمد	الوكيل الثالث
حرم الأستاذ كمال الدين فهمى	للسكرتارية العامة
الدكتور محمد عبد المنعم رياض	لأمانة الصندوق
كامل إبراهيم	
الدكتور عبد الواحد الوكيل	
سابا حبشى	
السيدة شارل ادلر	
عبد الحميد زكى	
الدكتور ويندل كليلاند	
الآنسة مارى ديفونشير	

أ . م . هوكارت
السيدة زاهية مرزوق
السيدة الزا ثلث

5- مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة:

اجتمع أول مجلس إدارة للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بعد الانتهاء مباشرة من الاجتماع العام لأعضاء اللجنة التنفيذية ورعاة مشروع إنشاء مدرسة للخدمة الاجتماعية، أى فى نفس يوم 28 مايو عام 1937. وقد رأس هذا الاجتماع الدكتور محمد عوض محمد لاعتذار الأستاذ أحمد نجيب الهلالى عن عدم الحضور. وتضمنت مناقشة الأعضاء أعمالا إدارية. منها ضرورة طبع القانون الأساسى للجمعية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية، وحصر عدد الرعاة الذين وافقوا فعلا على الانضمام للجمعية، واعتبار المرجع فى الأمور التى تتعلق بالمدرسة هو اللجنة التنفيذية للمدرسة التى من واجبها دراسة كل أمر يعرض عليها ثم تقوم هى بعرضه بعد دراسته على مجلس الإدارة. وأتفق على عقد اجتماع مجلس الإدارة التالى بمكتب الأستاذ أحمد نجيب الهلالى فى يوم الجمعة 25 يونيو عام 1937 فى الساعة السادسة مساء. وتم عقد هذا الاجتماع فعلا فى الوقت والمكان المحددين، برئاسة الأستاذ أحمد نجيب الهلالى.

وكان أهم أعمال المجتمعين يتركز فى ضرورة القيام بالدعاية للجمعية وللمدرسة واقتراح أساليب هذه الدعاية، وفى الاهتمام بمستقبل طالبات المدرسة وطلابها بعد تخرجهم من حيث ضرورة الاطمئنان على وجود فرص للعمل لهم. وتقرر فى هذا الاجتماع أن تكون اللغة التى تدرس بها مواد الدراسة هى اللغة التى يرغبها أكبر عدد من الطالبات والطلبة. (11)

وفى غضون شهر يوليه عام 1937 طالعتنا الصحف اليومية المصرية والأجنبية بأخبار تأسيس الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، وإنشاء "مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة" ودعوة المصريات والمصريين الذين يستوفون شروط الالتحاق بالمدرسة إلى ملء استثمارات معدة لهذا الغرض فى أقرب فرصة ممكنة، حيث أن افتتاح المدرسة **قد تحدد فى يوم 16 أكتوبر عام 1937.**

وفى هذه الفترة قرأت كما قرأ غيري عن هذه الجمعية، وعن هذه المدرسة. وكان معظم ما قرأته أمرا جديدا، أمرا ملفتا للأنظار وللأذهان معا. وأعدت ما قرأته مرارا. فقد قرأت مثلا "أن الفقر ليس مجرد ظاهرة اجتماعية يمكن أن نواجهها بالإحسان فحسب ولكن الفقر هو عارض **لظروف اجتماعية أكثر عمقا تحتاج إلى الدراسة ثم إلى العلاج**"، "وأنه منذ سنين قليلة والحديث لا ينقطع عن الحاجة الماسة إلى الإصلاح الاجتماعى فى مصر، ولكن الجهود نحو هذا الإصلاح الاجتماعى لا يمكن أن تؤتى ثمارها إلا إذا **أسست على دراسات متعمقة ودقيقة للظروف الاجتماعية كما هى موجودة فى المجتمع المصرى** فضلا عن المشاكل والمساوئ التى يجب أن نواجهها. وليس كافيا أن نتقرأ الإحصاءات والمقالات عن ازدياد الجريمة فى المجتمع، أو عن انتشار الفقر والأمية فى محيط الملايين، أو عن حالة الصحة العامة المنحطة على الرغم من الجهود الحكومية، أو عن الأطفال الذين يهيمون عابثين بالأمن فى الشوارع، أو عن مشكلة الطلاق .. الخ وذلك لأن هذه الظواهر جميعا مجرد أعراض. أنه من الضرورى أن نتعمق **أكثر حتى تكتشف العوامل الكامنة لوجود هذه الظواهر**" و "أن الخطوة الأولى نحو الإصلاح الاجتماعى هى **الدراسة الدقيقة للظروف الاجتماعية التى يقوم بها أشخاص قد تدربوا خصيصا لهذا الغرض،** وأن يكون حماسهم للعمل لا يقبل أى شك". و"أن دراسة إحدى النظريات الاجتماعية مهما كانت ذا فائدة فأنها غير كافية فى حد ذاتها. فليس يكفى أبدا أن يدرس الطالب فى كليته أو فى بيته أن عوامل مشكلة الفقر

هى كذا وكذا. **فأن العوامل الحقيقية لمشكلة الفقر فى مصر، مثلا، قد تكون مختلفة تماما عن العوامل التى يقرؤها هذا الطالب،** لأنها قد تكون فى الغالب عوامل تتصل بظروف اجتماعية معينة فى البلاد الأمريكية أو في البلاد الأوروبية" و"أن الواجب الأول الذى يواجه الذين يهتمون بالإصلاح الاجتماعى فى مصر هو أن يتخذوا الخطوات الضرورية نحو إنشاء مدرسة لتخرج أخصائيين اجتماعيين أكفاء لدراسة المسائل الاجتماعية من مصادرها الأصلية عن طريق الاتصال بالآباء والأمهات فى بيوتهم، أو بالعمل فى المستشفيات وفى الملاجئ وفى المحلات الاجتماعية وفى الإصلاحيات وفى أندية العمال، وعن طريق دراسة المشاكل الريفية فى القرى وفى بيوت **الفلاحين وبالعمل فى هذه الميادين للحصول على الخبرات المباشرة**". و"أنه يوجد فى مصر فى الوقت الحاضر العديد من الهيئات التى تعمل من أجل الإصلاح الاجتماعى. ولكن الملاحظ أن إنجازات هذه الهيئات أقل مما يهدف العاملون فيها إلى تحقيقه، لأنهم فى ضوء ظروفهم لم يعدوا **للقيام بمهنة الخدمة الاجتماعية الإعداد الضرورى**". و"على ذلك فأنه بتدريب الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين. وإنشاء هذه المدرسة لن يكلف مبالغ باهظة، وليس صعب المنال. ولن نحتاج من أجل ذلك إلى دعوة أساتذة أجانب من الخارج، أو إلى بناء مبنى جديد".

وقد بهرتنى هذه الأفكار كما بهرت غيرى. فهى أفكار تدعو إلى اتخاذ العلم منهجا فى مواجهة مشاكل مصرنا الخالدة وأدوائها. **وهى دعوة رائدة إلى قيام المصريات والمصريين المؤهلين بإجراء البحوث والدراسات الميدانية العلمية فى واقع المجتمع المصرى الحى. جاءت فى ضوء ظروف هذا المجتمع** فى أوانها. ولم تكن هذه الدعوة إلى إجراء البحوث والدراسات المدانية العلمية قاصرة على ذلك، بل جاءت للتعرف على ما هو كائن موضوعيا، من **أجل الإصلاح الاجتماعى الواعى، أى من أجل التغيير الواعى إلى الأفضل.**

وقد تضمن ما نشر فى الجرائد فى ذلك الحين الشروط التى يجب أن يستوفيها الطالب للالتحاق بالمدرسة. ومن هذه الشروط أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريا المصرية أو ما يعادلها، وأن لا يقل عمره عن الثامنة عشر عاما، وأن يكون لائقا طبيا وحسن الأخلاق ولديه الرغبة الأكيدة فى احتراف مهنة الخدمة الاجتماعية. وان الدراسة فى المدرسة لمدة عامين (ثلاث فترات دراسية فى كل عام)، ومن هذه المدرة خمسة شهور إلى ستة شهور تكرس للعمل الميدانى، أما باقى المدة فتكرس للدراسة النظرية فى موضوعات علم النفس، والصحة العامة، والصحة العقلية، وعلم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، والمسائل الريفية، ومشاكل الصناعة، والعمل، وطريقة خدمة الفرد، وجناح الأحداث، والأطفال المعوقين، والقانون، والمؤسسات الاجتماعية فى مصر وفى الخارج، وبالإضافة المعوقين. والقانون، والمؤسسات الاجتماعية فى مصر وفى الخارج، وبالإضافة إلى ذلك ستلقى محاضرات عامة للجمهور عن المشاكل الاجتماعية فى مصر.

والعمل الميدانى يتضمن تدريب الطالب فى المؤسسات الاجتماعية والصحية أو غيرها، مثل الملاجئ ومراكز الرعاية والمستشفيات. أو فى المصانع أو فى السجون أو فى العيادة النفسية أو فى المدارس أو فى دراسة بعض الأسر الفقيرة ودراسة حياتها أو ما شاكل ذلك من الأعمال التى تقررها إدارة المدرسة وتشرف عليها.

ولغة الدراسة ستكون **اللغة العربية** ، وإذا اقتضى الحال وألقيت محاضرة بلغة أخرى تحتم وجود شخص يقوم بالترجمة إلى اللغة العربية.

وقد أعلن عن افتتاح الدراسة فى 16 أكتوبر عام 1937، وأن يكون مقرها فى فصول كلية الطب شارع القصر العينى. كما أعلن عن موضوعات المحاضرات التى ستلقى فى **الفترات الدراسية النظرية** عن العام الدراسى الأول:

1- الفترة الدراسية الأولى (أكتوبر - ديسمبر)
علم الصحة الشخصية والإسعاف الأولى:

تحت إشراف الدكتور عبد الواحد الوكيل
علم النفس العام:

تحت إشراف السيدة العميدة

2- الفترة الدراسية الثانية (يناير - مارس)
علم الصحة العقلية: تحت إشراف السيدة العميدة بالتعاون مع الدكتور بن بهمان.
علم الصحة العامة: تحت إشراف الأستاذ كمال الدين فهمى

3- الفترة الدراسية الثالثة (إبريل - يونيو)
علم الاجتماع وعلم الاقتصاد: تحت إشراف الدكتور ويندل كليلاند
المشاكل الريفية: ينظمها الأستاذ كمال الدين فهمى

والملاحظ أن الدراسة مسائية لمدة خمسة أيام فى الأسبوع وأن موضوعاتها تهتم بالضرورة بالظروف الاجتماعية كما هى موجودة فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين.

وقد أعلن أن موضوعات فترات الدراسة النظرية عن السنة الثانية سيعلن عنها فى أقرب وقت. وسيكون محور اهتمامها المشاكل الاجتماعية المصرية وأساليب مواجهتها. وفى أثناء فترة الصيف يتدرب الطالبات والطلبة على الأعمال الميدانية. أما عن المصروفات الدراسية فهى جنيهان مصريان عن كل فصل دراسى. [12]

وفى 16 أكتوبر عام 1937 افتتحت الدراسة بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة. وكنت واحدا من 65 طالبة وطالبا حضروا أول محاضرة ألقيت فى الفترة الدراسية الأولى. وكان يوما مشهودا. أذكره على الدوام.

ولا يمكن أن أنساه. ويذكره زميلاتى وزملائي على الدوام. ولا يمكن أن ينسوه. كنا من جيل كان يملأ قلوبه حب مصرنا الخالدة كما كانت تملأ قلوبه الرغبة فى النهوض بها. وها قد جاءت الفرصة النادرة. كنا من جيل أعضاؤه كانوا يرددون هتاف "نريد أن نتعلم"، يرددونه وهم صامتون أحيانا، ويرددونه بأعلى أصواتهم أحيانا أخرى.

وجاء العلم إلينا يتهادى واستمتعنا، واستمعنا لأساتذة مصريين، أذكر منهم ألان الأستاذ إسماعيل القبانى، والدكتور بن بهمان، والدكتور حلمى السعيد، والسيدة زاهية مرزوق، والدكتور عبد الحميد جوهر، والدكتور عبد العزيز القوصى، والدكتور عبد الواحد الوكيل، والدكتور على حسن، والأستاذ فتح الله المرصفى، والأستاذ كمال الدين فهمى، والدكتور محمد عوض محمد، والأستاذ محمد كامل النحاس، والدكتور محمود أباظة، والدكتور محمود عزمى القطان، والدكتور منصور شوقى، والأستاذ يعقوب فام.

وجاء العلم إلينا يتهادى واستمتعنا واستمعنا، واستمعنا لأساتذة أجانب، أذكر منهم الآن السيدة الزا ثابت، والسيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى، والآنسة مارى ديفونشير، والدكتور ويندل كليلاند.

وفى يوم 23 ديسمبر 1937 احتفل بافتتاح المدرسة رسميا. وأقيم لذلك سرادق كبير أمه عدد من المهتمين بالشئون الاجتماعية من كبار رجال التعليم والزراعة والاقتصاد وأساتذة الجامعة المصرية وأعضاء مجمع اللغة العربية ولفيف كبير من السيدات والآنسات، المصريات والأجنبيات، وقد افتتح الحفلة الدكتور محمود ماهر وكيل مجلس إدارة الجمعية ورئيسها

بالنيابة. [13] وقد مثل فى هذا الاحتفال وزارة المعارف الأستاذ محمد حسن العشماوى وكيل الوزارة وألقى فيه كلمة بالنيابة عن وزارة المعارف، كما ألقت السيدة حرم الدكتور فهمى كلمة الجمعية، وألقى طالبة وطالب كلمتين بالنيابة عن طالبات المدرسة وطلبتها.

وأنا أذكر الآن هذه المناسبة. كان اليوم يوم خميس. وكنت وغيرى من الطالبات والطلبة أسرة تحتفل بأفراحها. وكان الاحتفال جادا ورائعا وعاما، ولكنه كان أيضا احتفالا لما نصبو إليه من آمال وما نعقد العزم عليه من أعمال وخدمات نؤديها من أجل مصرنا الخالدة. كانت الآمال آمالا شريفة نقية، وكان العزم عزما أكيدا. لقد تذوقنا بعض قطرات من محيط المعرفة الزاخر وعشنا كل معانيها، وأحسسنا بأن القيود التى تكبلنا تتفكك، وأن عقولنا الفتية تتفتح. وكان يوما عظيما ترك آثاره الطيبة ولا يزال فى النفوس وفى العقول. لقد بدأت فيه الخطوة الأولى للاعتراف رسميا بمهنة جديدة هى مهنة الخدمة الاجتماعية، أقصد الاعتراف **بتعقيل العمل الاجتماعى فى سبيل التغيير إلى الأفضل،** تغيير مجتمعنا المصرى فى ذلك الحين إلى الأفضل.

وقد تضمنت كلمة الأستاذ محمد حسن العشماوى فى هذه المناسبة الجليلة ما يلى:

ولعل الكثيرين يتساءلون عن ماهية الخدمة الاجتماعية وأفضل تعريف أطلعت عليه هو تعريف وضعه مؤتمر دولى عقد فى السنوات الأخيرة لبحث وجوه هذه الخدمة ففسرها بأنها هى مجموع الجهود التى يقصد بها تقديم المعونة فى النواحى الآتية:

– تخفيف الآلام التى تنشأ عن البؤس. وهذه الناحية يمكن أن يطلق عليها ناحية "الخدمة الملطفة".

– وضع الأشخاص والأسر فى ظروف طيبة تلائمهم: وهذه الناحية هى ناحية "الخدمة الشافية".

– منع وقوع الويلات الاجتماعية: وهذه هى ناحية "الخدمة الوقائية".

– تحسين حال المجتمع ورفع مستوى المعيشة: وهذه هى ناحية "الخدمة الإنشائية".

و"أنى لأرجو أن تقوم المدرسة التى نحضر اليوم افتتاحها الرسمى بما نؤمله فيها من تخريج أخصائيات وأخصائيين فى الشئون الاجتماعية يسدون النقص الكبير الذى نشعر به الآن فى الميدان الاجتماعى".

و"يسرنى أن أعلن اليوم أن الوزارة لم تقتصر على الترحيب الأدبى بل شفعته بتشجيع مادى إذ قررت منح الجمعية هذا العام مبلغ 300 جنيه لإعانتها على القيام بسد بعض نفقاتها وشراء ما تحتاج إليه. من كتب فى الشئون الاجتماعية. كما قررت أن تدرج لها فى الميزانية مبلغا ثابتا يمنح لها سنويا. **وستنظر الوزارة فى تقدير الدبلوم الذى تمنحه المدرسة**، كما ستنظر فى وضع نظام لتفضيل الطلاب الذين يتمون الدراسة بهذه المدرسة وتتوافر لهم المؤهلات المطلوبة فى شغل وظائف الأشراف على النواحى الاجتماعية فى المعاهد والملاجئ وفى تلقين الطلبة بعض الموضوعات المتصلة بالدراسات الاجتماعية. وكذلك وافقت الوزارة على تمكين طالبات وطلبة معهدى التربية للبنات والبنين وبعض المدرسات والمدرسين المشتغلين بالنواحى الاجتماعية من حضور مقررات المدرسة كلها أو بعضها مقابل رسم تدفعه الوزارة عنهم لهذه المدرسة".

و"طالما تمنيت أن أقف مثل هذا الموقف بعيدا عن دائرة عملى الحكومى فى ميدان حر أرحب بمشروع حر كهذا المشروع الذى نحتفل به اليوم".

و"بمثل هذه المجهودات المثمرة يهيأ الشعب للاشتراك الفعلى فى الميادين الاجتماعية".

أما السيدة حرم الدكتور منصور فهمى، فقد تضمنت كلمتها فى هذه المناسبة الجليلة ما يلى:

"أن النهضة المصرية العامة تناولت فى هذا العصر الحديث عدة نواح فى الإصلاح بفضل جهود الموفقين من ولاة الأمور وبفضل الغيورين من أبناء مصر على مصلحة البلاد. **لكن مهما بلغت بلادنا من الرقى فى النواحى الاقتصادية والصناعية وغيرها فأن بعض النواحى الاجتماعية عندنا لا يزال فى طور نشأته الأولى**، وفى مقدمتها رعاية الطفولة والأمومة، ورفع مستوى الأسرة وتوطيد أركانها وتقوية روابطها، والعناية بذوى العاهات، والنظر فى أدوار المراهقة ومشاكلها، وحماية الفتيات والفتيان من المفاسد والمغريات، وتنظيم أوقات الفراغ، وما شاكل ذلك من وجوه الإصلاح مما يحتاج إلى العاملين الصادقين".

و"ذكرت لكم نبذة قصيرة عن أول معهد للخدمة الاجتماعية نشأ فى القاهرة، ويسرنى أنه أول معهد من نوعه فى البلاد العربية، وان فى بوادر نشأته ما يبشر بنجاحه. ولربما يباح لنا أن نتطلع إلى أمل مشروع ذلك أن تهيئ الحكومة إدارة قوية منظمة لرعاية الخدمة الاجتماعية أسوة بالحكومات التى اضطرتها شئون الحياة العصرية إلى تنظيم الجهود لتتبع مشاكلها".

وعشنا فترات الدراسة فى السنة الأولى عام 1938/37. ثم استأنفت الدراسة بالمدرسة فى أكتوبر 1938. ونقل إلى السنة الثانية طلبة السنة الماضية البالغ عددهم 65 طالبة وطالبا. وقد درسنا فى خلال السنة الثانية موضوعات شتى، أذكر منها طرق الخدمة الاجتماعية، ونظم الهيئات المشتغلة بالخدمة الاجتماعية، ومشاكل العمال والتشريع الاجتماعى، وأعمال الأندية والملاعب – القيادة. ودراسات فى المسائل الريفية وفى الاجتماع والاقتصاد. وفى مشاكل الأطفال المهملين والمشردين وذوى العاهات ومن فى حكمهم. وقد أعد لدراسة هذه الموضوعات 340 محاضرة.

وبالإضافة إلى المحاضرات المدرسية اهتمت المدرسة بالدراسات العملية المتصلة بالأمور النظرية. وكانت هذه الدراسات العملية عبارة عن زيارات وتقارير ومناقشات. ولتحقيق هذا الغرض كنا نقوم بزيارات إلى المصانع والقرى والمستشفيات والمؤسسات الاجتماعية ودور الصحة العامة. وقد أشوكتنا المدرسة مع السادة الأساتذة المحاضرين فى النشاط الاجتماعى حتى تقوى العلاقات الشخصية بيننا وبينهم من ناحية وبيننا وبين إدارة المدرسة وموظفيها من ناحية أخرى.

وفى صيف عام 1938 اشتركت فى أول بحث اجتماعى عن "مشكلة الفقر فى مصر فى عام 1938". وكنت ضمن 56 طالبا أتموا الدراسة بالسنة الأولى بنجاح. (14) كما اشتركت فى خريف نفس العام فى بحث حالات الأحداث الجانحين تحت إشراف السيدة الزا ثابت. وكانت تجربتى فى المجالين التجربة الأولى. ولن أنسى ما حييت الخبرات الثمينة التى اكتسبتها فى خلال هذه التجربة. كنت فى خلال جمع الحقائق اتصل اتصالا مباشرا بالواقع الحى للمجتمع. وكنت على الرغم من نشأتى فى أحد أحياء القاهرة المتخلفة، أرى عجبا، وأعيش عن كثب حياة بعض المطحونات والمطحونين من بنات المجتمع المصرى فى ذلك الحين وأبنائه. ويالها من حياة ! كانت حياة لا آدمية ولا إنسانية، فهى حياة الدرك الأسفل. ولن أنسى ما حييت ما حدث لى فى زيارة لمسكن أسرة أحد الأحداث. وقد مكثت فيه نحو ساعة، وعندما عدت إلى منزلى وجدت حشرات "البق" تجرى فى ملابسى وتمرح. وأحسست بلدعاتها فى جسدى وأطرافى. وكنت أدخل فى الصباح إلى أحد المساكن والشمس فى الخارج ساطعة ولا أجد فيه إلا الظلام الدامس، وقد أجد نور مصباح الكيروسين مشتعلا أو لا أجد ذلك. وكنت أبحث عن عنوان المسكن فأجده بعد لأى ونصب "حوش قرافة"، ولا أثاث فيه سوى الحصير، وأنا أذكر الآن نظرات الرجال والسيدات غير البريئة، عندما كنت أدخل أحد المنازل سعيا وراء أهل الحدث الذى أقوم ببحث حالته. كنا الرواد فى هذا المجال. وكان الناس فى ضوء ظروفهم

الاجتماعية الثقافية والاقتصادية يملأ الشك نفوسهم لأنهم لم يكونوا يتوقعون فى ذلـك الحـين خيرا من أحد.

وكان نصيب بعض الطالبات والطلبة من الدراسة العملية التدريب فى ملجأ أبناء السبيل بالزمالك، ومركز الموسكى لرعاية الطفل، ومحلة الرواد والجمعية النسائية لتحسين الصحة.

ومن أجل أن تتمكن المدرسة من رفع مستوى التدريب وتوفير الوقت الكافى له مـدة الشتاء، جعلت مدة الدراسة عامين وسبعة أشهر بدلا من عامين فقط. وجعلت المـدة الأخيـرة للتفرغ للنواحى العملية وتحضير "رسالة" عن مشكلة من المشاكل الاجتماعية فى مصر.

وجاء العام الثالث فى حياة المدرسة. وكان عاما على جانب عظيم من الأهمية والخطر لا بالنسبة إلى المدرسة وحدها بل بالنسبة إلى مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصرنا الخالدة. ففى 18 أغسطس عام 1939 قام "على ماهر" بتأليف وزارة جديـدة، ولأول مـرة أنشـئت وزارة للشئون الاجتماعية فى مصرنا الخالدة. وكان يعنى إنشاء هذه الوزارة ببرنامجها الواسع الشامل للإصلاح الاجتماعى، واهتمام الجمهور بالمشاكل الاجتماعية، أن الحاجة إلى إعداد أخصائيين اجتماعيين مهنيين أصبحت أشد وأعظم مما كانت عليه من قبل. [15]

وقد أدركت الوزارة الجديدة هذه الحاجة تمام الإدراك. وأكد ذلك وزيرها "عبد الرحمن عزام" فى محاضرة ألقاها عن الأغراض التى ترمى إليها وزارة الشئون الاجتماعية فقال:

"نظرا لأن الخدمة الاجتماعية عمل جديد شاق ومعقد فى أن واحد، فأن سياسة الوزارة متجهة إلى استخدام الأخصائيين الاجتماعيين فى جميع المشروعات والمعاهد الاجتماعية حتى تستطيع أن تسدى إلى الأفراد الذين تريد مساعدتهم أفضل الخدمات وأنفعها. وفى عزم الوزارة أن تشجع تعليم الأخصائيين وتمرينهم التمرين الكافى لكى تصبح الخدمة الاجتماعيـة حرفـة يتخصص صاحبها لدراستها والتفوق فيها. وكذلك لابد من تشجيع المتطوعين الذين يميلون إلى أداء تلك الخدمات".

وفى يونيو عام 1940 أنعقد أول امتحان عام لطالبات مدرسـة الخدمـة الاجتماعيـة بالقاهرة وطلبتها تحت إشراف وزارة المعارف العمومية. وقد تكونت لجنـة الامتحـان مـن ممتحنين يمثلون الوزارة، ومن عدد مساولهم من الممتحنين يمثلون المدرسة. وقد حصل على الدبلوم ثلاثون طالبة وطالبا. [16]

وقد احتفلت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية بتسليم الشهادات لهؤلاء الخريجين فحفلت دار الجمعية الجغرافية فى 13 ديسمبر عام 1940 بعدد كبير من الرجال والسيدات من المشتغلين والمهتمين بالشئون الاجتماعية فى مصر.

وقد افتتح الحفلة على ماهر رئيس الجمعية فألقى خطابا ضافيا ثم ألقى الدكتور محمـد حسين هيكل وزير المعارف العمومية وعبد الجليل أبو سمره وزير الشئون الاجتماعية خطابين قيمين، ثم قدم وزير المعارف العمومية الشهادات إلى الخريجين. وكنت منهم. ويـا لهـا مـن لحظة حاسمة فى تاريخ حياتى، كانت خطوة إلى تغيير هذه الحياة تغييرا جذريا، خطوة حاسمة فى سبيل الثورة على حياتى التى واجهتها عندما ولدت وبعد أن شببت عن الطـوق وصـرت شابا. وكانت هذه الثورة ثورة على أوضاع هذه الحياة الاجتماعية الثقافية والاقتصادية جميعـا. وكانت، فى الوقت نفسه، ثورة شخص واحد ضد طبقة بأسرها بمفاهيمهـا وقيمهـا وعاداتهـا وتقاليدها وأساليب حياتها ومستواها الاقتصادى جميعا.

ثم جاء عام 1946، فى 18 أغسطس عام 1946، لتعترف الدولـة بـدبلوم مدرسـة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، فقد صدر فى 18 أغسطس عام 1946 قرار من مجلس الوزراء

باعتبار الدبلوم الذى تمنحه المدرسة دبلوما عاليا. وكان هذا الاعتراف تتويجا لجهود شاقة بذلها خريجو المدرسة منذ أن تخرج أول جيل منهم فى عام 1940 حتى عام 1946.

وقد تبنى قضية الاعتراف الأستاذ محمد حسن العشماوى عندما أصبح وزيرا للمعارف العمومية فى عام 1946.

وبإنشاء وزارة الشئون الاجتماعية فى أغسطس عام 1939، وبتخريج أول دفعة من الأخصائيات الاجتماعيات المصريات والأخصائيين الاجتماعيين المصريين فى يونيو عام 1940، وباعتراف الدولة بدبلوم مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة رسميا فى أغسطس عام 1946 – نشأت مهنة إنسانية جديدة فى مصر، هى "مهنة الخدمة الاجتماعية".

(المراجع والتعليقات)

1- عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، القاهرة، مكتبة النهضة لمصرية، 1951، صفحتا 23 - 24.

2- هذا النادى هو نادى كوبرى الليمون لأبناء الشعب الذى افتتح بعد إعداده فى 31 يناير عام 1938.

3- أحمد نجيب الهلالى: تعبئة الشباب المصرى للإصلاح الاجتماعى فى مختلف نواحيه، جريدة الأهرام، 5 ديسمبر 1936.

4- السيدة الزا مايستر: هى السيدة الزا ثابت التى جاءت من سويسرا فى أواخر عام 1934، وهى أخصائية اجتماعية بحكم مهنتها. وتعمل منذ أن وطأت قدماها أرض مصر فى ميادين مهنة الخدمة الاجتماعية وفى مجالاتها حتى الآن.

5- حرم الأستاذ كمال الدين فهمى: أمريكية الجنسية، وأخصائية اجتماعية بحكم المهنة، وأول عميدة لمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

6- الآنسة مارى ديفونشير: إنجليزية الجنسية، ومولدة بحكم المهنة، وعضو الاتحاد الدولى لرعاية المرأة والطفل بالقاهرة.

7- الأستاذ أ. م. هوكارت: لم يستطع المؤلف الحصول على معلومات عنه.

8- مستر ر.م. جريفز: إنجليزى كان يعمل خبيرا فى مكتب العمل بالقاهرة.

9- دكتور جارفس: طبيبة إنجليزية كانت تعمل فى مستوصف اللادى كرومر.

10- السيدة شارل ادلر: كانت مسئولة عن النشاط الاجتماعى اليهودى فى مصر.

11- تقرر فيما بعد أن تكون هذه اللغة هى اللغة العربية، وإذا اقتضى الحال وألقيت المحاضرة بلغة أخرى تحتم وجود شخص يقوم بالترجمة إلى اللغة العربية.

12- أصبحت مدة الدراسة بعد ذلك عامين وسبعة أشهر بدلا من عامين فقط، يمنح الطالب الذى يجتازها بنجاح دبلوم الخدمة الاجتماعية العالى. فأصبح علاوة على الفصول الدراسية النظرية والتدريب الميدانى لمدة لا تقل عن 400 ساعة فى 120 يوما، أن يقوم الطالب بإعداد مشروع مهنى (رسالة) فى موضوع اجتماعى مناسب.

وكانت تعقد امتحانات دبلوم الخدمة الاجتماعية العالى تحت إشراف وزارة المعارف، ولم تعترف الدولة بهذا الدبلوم إلا فى عام 1946 حين صدر قرار من مجلس الوزراء باعتبار الدبلوم الذى تمنحه مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة دبلوما عاليا.

وكان من وراء تحقيق هذا الاعتراف جهود السيدات والسادة خريجات المدرسة وخريجيها من عام 1940 وما بعده، وقد تبنى قضية هذا الاعتراف الأستاذ محمد حسن العشماوى عندما أصبح وزيرا للمعارف العمومية فى عام 1946.

13- استقال الأستاذ أحمد نجيب الهلالى رئيس مجلس إدارة الجمعية لتعيينه وزيرا للمعارف العمومية فى شهر نوفمبر عام 1937. واستمر الدكتور محمود ماهر يرأس الجمعية بالنيابة حتى عام 1939 حين تولى على ماهر فى شهر مارس عام 1940 رئاسة الجمعية، وأصبح مجلس إدارة الجمعية يتكون من السيدات والسادة:

على ماهر - رئيس

محمد طاهر - وكيل

محمد عبد الخالق حسونة - وكيل

الدكتور محمود ماهر - وكيل

الدكتور محمد عوض محمد – وكيل
الدكتور عبد الواحد الوكيل – أمين الصندوق
كمال الدين فهمى – السكرتير العام
السيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى
سابا حبشى
الدكتور محمد خليل عبد الخالق
فارس صاروفيم
السيدة زاهية مرزوق
السيدة الزا ثابت
الآنسة مارى ديفونشير
الدكتور أحمد حسين

14– أنظر الفصل الرابع: من بواكير مشروعات مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر.

15– أن إنشاء وزارة الشئون له علاقة وثيقة بإنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية. ذلك لأن من مؤسسى هذه الجمعية ما يمت بصلة قرابة إلى على ماهر. وأهم هؤلاء الدكتور محمود ماهر والأستاذ كمال الدين فهمى زوج أول عميدة لمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة.

16– الحاصلون على دبلوم الخدمة الاجتماعية فى عام 1940 هم السيدات والسادة:
الأستاذ إبراهيم محمد المنوفى
الأستاذ إسماعيل شرف
الدكتور بدراوى محمد فهمى
السيدة تيودورا رمزى
المغفور له الأستاذ حافظ العطار
الأستاذ حامد شاكر
الدكتور سيد عويس
الأستاذ شاكر تادرس
الأستاذ شكرى الياس
الأستاذ صباح الدين على
الأستاذ عبد الرحمن خالد نديم
الأستاذ على عبد العظيم علام
الأستاذ على علوى شلتوت
المغفور له الأستاذ على محمد شحاته
الأستاذ فهمى محمد بدر
الأستاذ فوزى لطفى
السيدة محاسن يوسف
الأستاذ محمد حسن كامل
الدكتور محمد خليفة بركات
الأستاذ محمد عبد الفتاح زكى
المغفور له الدكتور محمد محمد شلبى
المغفور له الأستاذ محمد عبد المجيد حمدى
الأستاذ مصطفى العشماوى
الأستاذ مصطفى حامد مصطفى
الأستاذ مصطفى كامل صادق

الأستاذ موريس عزيز اسكندر
الأستاذ ميخائيل نعوم فرج
الأستاذ ميشيل بطرس
السيدة نبيلة عبد الحميد
الأستاذ يحيى حسن درويش

الفصل الرابع
من بواكير مشروعات مهنة الخدمة الاجتماعية في مصر

بحث مشكلة الفقر فى مصر فى عام 1938 – مؤسسة الزفاف الملكى – تجربة إصلاح القرية المصرية – مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث.

1- بحث مشكلة الفقر فى مصر عام 1938:

عندما أنشئت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى 28 مايو عام 1937، كان غرضها الأساسى ذا شقين:

- الأول: إثارة اهتمام الجمهور بأهداف مهنة الخدمة الاجتماعية وأساليبها.
- الثانى: تدريب الأخصائيين الاجتماعيين المهنيين مع مراعاة الأحوال المحلية.

وعندما أنشئت مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة فى أكتوبر عام 1937 تحقيقا للشق الثانى من الغرض الأساسى لإنشاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، قرر مجلس إدارة الجمعية فى جلسته المنعقدة فى يوم 10 ديسمبر عام 1937 تعيين لجنة خاصة للمشروعات لتختار أحد الموضوعات لدراسته تحت إشراف الجمعية فى خلال عام 1938. وذلك لتحقيق الشق الأول من غرض الجمعية الأساسى. أى لنشر بعض الحقائق الاجتماعية الهامة. فضلا عن تيسير تحقيق الشق الثانى من غرض الجمعية الأساسى، وذلك بإتاحة الفرصة لطالبات المدرسة وطلبتها لكى يقوموا بالتدريب العملى فى أحد ميادين مهنة الخدمة الاجتماعية.

وقد قدمت لجنة المشروعات تقريرا أوليا إلى مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى 12 يناير عام 1938. وقد تضمن هذا التقرير بعض الموضوعات التى اقترحها اتحاد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية بالقاهرة (1) وكانت لموضوع بحث "مشكلة الفقر فى مصر فى عام 1938" الأولوية. وقد وافق المجلس على هذا التقرير الأولى، وطلب من لجنة المشروعات وضع خطة للبحث توطكه لعرضها على اجتماع الجمعية العمومية الأول فى يوم الجمعية الموافق 29 إبريل عام 1938. وتمت الموافقة فى هذا الاجتماع فى ضوء الخطة المعروضة على القيام بإجراء مسح اجتماعى علمى لدراسة حالة عدد 5000 أسرة من الأسر الفقيرة وبحث طرق معيشتها وميزانيتها بقصد التعرف على بعض البيانات القيمة التى تفيد فى تقصى أسباب مشكلة الفقر فى مصر فى عام 1938، فضلا عن الوصول إلى بيانات صحيحة عن المساكن والصحة العامة والأجور فى القطر المصرى. وتقرر فى هذا الاجتماع اعتماد ميزانية هذا البحث فى حدود مبلغ 454 جنيها مصريا فقط. وفى 3 مايو عام 1938 وافق مجلس إدارة الجمعية على تكوين لجنة للقيام بإجراء المسح المشار إليه من السادة عبد السلاح الشاذلى (محافظ القاهرة فى ذلك الحين)، والدكتور محمد خليل عبد الخالق، والدكتور محمد نظيف، والدكتور محمد عوض محمد، والسيدة اسكندر إلهامى جريس، والدكتور ويندل كليلاند مشرفا (بعض الوقت) على المسح. وعقدت هذه اللجنة عدة اجتماعات لعمل الترتيبات اللازمة لإجراء المسح. وضم إلى هذه اللجنة الدكتور محمد رياض الشنوانى من مصلحة الإحصاء ليقوم بالنواحى الإحصائية المتعلقة بالبحث.

وبعد أن فرغت اللجنة من الأعمال التمهيدية أعدت بطاقتين باللغتين العربية والإنجليزية لتدوين البيانات الوافية عن حالة كل أسرة من الأسر. [2] ولقد تم ورود بطاقات 3314 أسرة، فى خلال عام 1938، قام بدراسة 2000 منها طلبة مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، بينما قام بدراسة 600 حالة نظار المدارس الابتدائية والأولية. والعدد الباقى قام بدراسته طالبات مدرسة الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية وطلبتها وبعض المعاهد والأفراد. وقد بلغ الأسر الريفية التى درست نحو الثلث من مجموع الأسر المذكورة. والملاحظ أن بطاقات الأسر التى تم بحثها لم تزل تصل إلى اللجنة تباعا، وقد قدرت اللجنة عدد حالات الأسر التى ستتم دراستها بما قد يزيد على 4000 حالة. وفى خلال عام 1939 بلغ عدد بطاقات الأسر التى درست فعلا فى عام 1938، 3831 بطاقة، وتبين أن من بين هذا العدد 3404 بطاقة صالحة للدراسة بنسبة نحو 89% و427 بطاقة غير صالحة للدراسة بنسبة نحو 11% واستبعدت. ومن البطاقات الصالحة للدراسة 1867 بطاقة قام بملء بياناتها 56 طالبا من طلبة مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، و1537 بطاقة قام بملء بياناتها 193 شخصا آخرين. ومن هؤلاء 17 يعملون فى ميادين مهنة الخدمة الاجتماعية ومجالاتها و129 ناظر مدرسة ابتدائية وأولية، و13 قسيسا من البروتستانت، و13 طالبا من طلبة مدرسة الخدمة الاجتماعية بالإسكندرية. و21 شخصا آخرين. وكان عدد الأسر ذات الزوجة الواحدة 3333 أسرة، أما عدد الأسر المتعددة الزوجات فقد كان 71 أسرة.

وقد كنت واحدا من الـ 56 طالبا من طلبة مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة الذين اشتركوا فى جمع بيانات هذا المسح الاجتماعى. وأننى أذكر أننا قد دربنا تدريبا خاصا للقيام بهذه المهمة. ففى 9 يونيو عام 1938 قام الدكتور ويندل كليلاند بإلقاء محاضرة عن موضوع "الفقر فى مصر" حضرها الطالبات والطلبة المشتركون فقط. وقد تضمنت هذه المحاضرة شرحا لمفهوم الفقر، والنظريات التى تحاول تفسير الفقر فى المجتمعات الإنسانية، ثم ذكر بعض ما يراه من عوامل مشكلة الفقر فى مصر سواء كانت اقتصادية أو صحية أو ثقافية أو أخلاقية. وأذكر جيدا عندما تحدث عن العوامل الاقتصادية أنه ذكر أن الأجور فى الريف تتراوح ما بين قرشين ونصف إلى أربعة قروش فى اليوم، وان أجور العمال غير المهرة فى المدن تتراوح ما بين سبعة قروش وعشرة قروش يوميا. ولن أنسى ما ذكره عندما تحدث عن الدخل القومى فى عام 1938، فقد بلغ حوالى 200.000.000 جنيه مصرى فقط أى حوالى 12 جنيها مصريا للشخص الواحد فى السنة. وأكد الدكتور كليلاند فى محاضرته عندما تحدث عن العوامل الصحية أن نسبة الوفيات فى مصر فى عام 1938 كانت 31 فى الألف وان حوالى 14 مليون ونصف من السكان كانوا مصابين بالتراكوما، وأن 120000 من السكان كانوا من المكفوفين وإن حوالى عشرة ملايين من السكان كانوا مصابين بالبلهارسيا والانكلستوما. كما أكد سيادته أن نسبة الذكور الأميين الذين بلغت أعمارهم خمس سنوات فما فوق كانت نحو 77%، أما نسبة الإناث الأميات فى نفس فترة العمر فقد كانت نحو 95%.

وفى محاضرة أخرى تحدث الدكتور كليلاند بوصفه مشرفا على المسح الاجتماعى العلمى عن مشكلة الفقر فى مصر فى عام 1938. وأننى أذكر بعض ما قاله فى هذه المحاضرة. تحدث سيادته عن الحاجة الماسة إلى إجراء هذا المسح، ثم تحدث مستفيضا عن خطة المسح، وعن دور كل واحد من الطلبة الذين اشتركوا فيه، واهتم اهتماما خاصا بشرح مفهوم "المقابلة" وكيفية القيام بالمقابلة مع العملاء المفحوصين حتى يمكن الاطمئنان على قيمة

ما يجمع من بيانات منهم، ثم شرح مفاهيم بطاقة جمع البيانات وأتاح الفرصة لكل طالب وطالبة أن يقوم بتجربة تطبيقها.

وكان قد تحدد فى مبدأ الأمر توقيت زمنى لإجراء المسح فى خلال صيف عام 1938 وخريفه، على أن يتم إعداد التقرير النهائى ثم تقديمه إلى مجلس إدارة الجمعية فى خلال عام أى فى خريف عام 1939. ولكن لأسباب إنسانية فضلا عن نشوب الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر عام 1939، تغير التوقيت الزمنى المشار إليه. وفى خلال 1942 استطاع المشرف على المسح أن يعد تقريرا قبل سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية فى خريف نفس العام. (3)

وفى ضوء هذا التقرير نتبين بعض الحقائق التالية:

(أ) اهتمت لجنة البحث بدراسة الأسر ذات الزوجة الواحدة والأسر ذات الزوجات المتعددة كل على حدة فى معظم الأحيان.

(ب) اهتمت لجنة البحث باتخاذ تعريف إجرائى لمفهوم الفقر فى عام 1938. وذلك بتحديد حد أدنى لتكلفة المعيشة فى هذا العام للشخص البالغ الواحد وللأسرة الواحدة المكونة من خمسة أعضاء (زوج وزوجة وثلاثة أطفال) يمثلون أربعة أشخاص بالغين. ويتضمن هذا الحد لتكلفة المعيشة عناصر الغذاء والمسكن والملابس والخدمات الطبية وألوان التسلية.

وقد اعتمدت لجنة البحث على حساب ما يحتاجه الشخص العادى من وحدات حرارية للغذاء. واعتبرت الغذاء يمثل نحو 64% من عناصر تكلفة المعيشة الأخرى. وانتهت إلى أن الأسرة المكونة من خمسة أشخاص تحتاج لكى تواجه مصاريفها الأساسية إلى مبلغ خمسة جنيهات مصرية شهريا. واعتبر هذا المبلغ من وجهة نظر اللجنة المشرفة على المسح هو الحد الأدنى لتكلفة المعيشة فى ضوء أسعار عناصر التكلفة فى عام 1938. ورأت اللجنة أنه إذا قلت تكلفة المعيشة لهذه الأسرة عن هذا الحد تكون صحة أعضائها وأخلاقهم معرضة للخطر.

(ج) والملاحظ أن المادة المجموعة فى الدراسة الحالية كانت موزعة توزيعا سليما من حيث المهنة والديانة وقطاعات المجتمع إذا قورنت بالمجتمع ككل. ومع ذلك فأنه يمكن أن نجد تحيزا فى ناحية الجماعات الحضرية والصناعية. ولكن المادة المجموعة فى هذه الدراسة، بالرغم من هذا القصور، قد يسرت وجود حالات كافية لتحقيق الأغراض الإحصائية التى تسعى إليها الدراسة.

(د) وفى ضوء البيانات المجموعة اتضح أن من الـ 3333 أسرة ذات الزوجة الواحدة 1673 أسرة كانت تعيش فى محافظة القاهرة. و157 أسرة كانت تعيش فى المحافظات الأخرى. و1100 أسرة كانت تعيش فى ريف الوجه البحرى. و403 أسرة كانت تعيش فى ريف الوجه القبلى وكان أعضاء هذه الأسر جميعا 16915 شخصا.

أما الـ 71 أسرة ذات الزوجات المتعددات فقد عاملتها لجنة البحث كوحدة جغرافية واحدة، وكان عدد أعضائها 597 شخصا.

أى أن عدد أشخاص جميع الأسر المبحوثة وعددها 3404 أسرة قد بلغ 17512 شخصا.

(هـ) وكان عدد الأسر المسلمة 2982 أسرة بنسبة نحو 87.6%، وعدد الأسر المسيحية 359 أسرة بنسبة نحو 10.55%، وعدد الأسر اليهودية 63 أسرة بنسبة نحو 1.85% مع ملاحظة أن هذه النسب فى تعداد عام 1937 كانت 91.4% و8.2% و0.4% على التوالى. ومن ثم لا توجد فروق جوهرية بين هذه النسب.

(و) ومن حيث السكن اتضح أن الأسر ذات الزوجة الواحدة وعددها 3333 أسرة تسكن فـي بيوت مبنية من الطين بنسبة نحو 37%، وفي بيوت مبنية من الحجر بنسبة نحو 35%، وفـي بيوت مبنية من الطوب المحروق بنسبة نحو 22.5%. وتبين أن نحو 52% من هـذه الأسـر عاشوا فى نفس المسكن لمدة ثمانى سنوات أو أكثر. وأن نحو 27% من المساكن فقط مـزودة بحنفيات خاصة، أما الباقى فمورد المياه فيها هو القنوات والحنفيات العمومية. وتبين أن نحـو 64% من هذه الأسر تقع مساكنها على شوارع عرضها أربعة أمتار أو أقل، وأن نحـو 36% تقع مساكنها على شوارع عرضها ثلاثة أمتار أو أقل. وتبين أن نحو 48% من هذه الأسر من الأميين. وكان من بين الأشخاص الذين تتكون منهم هذه الأسـر وعـددهم 16915 شخصـا، 3445 شخصا متعلما فقط، أى بنسبة نحو 23.6% إذا حسبت هذه النسبة على نفس الأسـاس الذى يحسب عليه السكان بعامة فى مصر.

(ز) وتبين أن المرأة هى المسئولة الأولى عن معاش 1296 أسرة من الـ 3333 أسـرة ذات الزوجة الواحدة. أما فى محيط الـ 71 أسرة ذات الزوجات المتعددات فقد كان الرجـل هـو المسئول الأول عن معاشها فيما عدا أسرة واحدة كانت المرأة هى المسئولة الأولى عـن هـذا المعاش.

وكانت نسبة الذين يعملون فى الصناعة فى الأسر كلها نحو 20.7% وفـى الزراعـة كانت النسبة نحو 19.5%. وفى التجارة كانت النسبة نحو 16.1%، وفى النقل كانـت النسـبة نحو 10.7%. وفى الوظائف الدينية كانت النسبة نحو 4.83%. وفى الخدمات العامـة كانـت النسبة نحو 4.15%، وفى الأعمال الأخرى كانت النسـبة نحـو 16.92%. وكانـت نسـبة الأشخاص الذين لا عمل لهم نحو 7.1%. **والملاحظ أن النسبة الأخيرة لا يمكن أن تدل علـى نسبة المتسولين فى محيط أشخاص العينة. وأن كانت تدل على نسبة المتعطلين منهم.**

(ح) وقد قامت اللجنة بحساب المتوسط فى محيط الأسر ذات الزوجة الواحدة وعـددها 3333 أسرة، وقد أتضح أن هذا المتوسط فى أسر محافظة القاهرة من حيث حجم الأسـرة 4.7 مـن الأشخاص يشغلون 1.5 غرفة. ويعولهم 1.4 من الأشخاص ، يعملون 40 أسبوعا فى العـام، ويحصلون على دخل سنوى يبلغ فى المتوسط 28.5 جنيها مصريا. وكـان يصـرف علـيهم شهريا فى المتوسط 2.52 جنيها مصريا (أى 30.24 جنيها مصريا فى العام). وكان متوسـط ديون الأسرة 2.96 جنيها مصريا ومتوسط من يذهب إلى المدرسة من أطفال الأسرة 0.37 من الأطفال، ومتوسط الأشخاص المتعلمين فى الأسرة شخصا واحدا.

أما فى أسر المحافظات الأخرى، فقد اتضح أن هذا المتوسط من حيث حجم الأسـرة 5.2 من الأشخاص يشغلون غرفتين. ويعولهم 1.5 من الأشخاص، يعملون 38.7 أسبوعا فـى العام، ويحصلون على دخل سنوى يبلغ فى المتوسط 29.5 جنيها مصريا. وكان يصرف عليهم شهريا فى المتوسط 2.66 جنيها مصريا (أى 31.92 جنيها مصريا فى العام). وكان متوسـط ديون الأسرة 2.02 جنيها مصريا، ومتوسط من يذهب إلى المدرسة من أطفال الأسـرة 0.37 من الأطفال، ومتوسط الأشخاص المتعلمين فى الأسرة 0.86 من الأشخاص.

وتبين أن هذا المتوسط فى ريف الوجه البحرى من حيـث حجـم الأسـرة 5.5 مـن الأشخاص يشغلون 2.8 من الغرف. ويعولهم 1.6 من الأشخاص، يعملون 36 أسـبوعا فـى العام، ويحصلون على دخل سنوى يبلغ فى المتوسط 24.3 جنيها مصريا. وكان يصرف عليهم شهريا 2.14 جنيها مصريا (أى 25.68 جنيها مصريا فى العام). وكان متوسط ديون الأسرة

6.74 جنيها مصريا، ومتوسط من يذهب إلى المدرسة من أطفال الأسرة 0.53 من الأطفال ومتوسط الأشخاص المتعلمين فى الأسرة 1.37 من الأشخاص.

وتبين أن هذا المتوسط فى ريف الوجه القبلى من حيث حجم الأسرة 5.3 من الأشخاص يشغلون 2.3 من الغرف. ويعولهم 1.5 من الأشخاص، يعملون 34.8 أسبوعا فى العام، ويحصلون على دخل سنوى يبلغ فى المتوسط 26.4 جنيها مصريا. وكان يصرف عليهم شهريا 2.64 جنيها مصريا (أى 31.68 جنيها مصريا فى العام). وكان متوسط ديون الأسرة 8.31 جنيها مصريا، ومتوسط من يذهب إلى المدرسة من أطفال الأسرة 0.52 من الأطفال، ومتوسط الأشخاص المتعلمين فى الأسرة 1.24 من الأشخاص.

(ط) وقد تبين من حساب المتوسط فى محيط الأسرة ذات الزوجات المتعددات وعددها 71 أسرة، أن هذا المتوسط من حيث حجم الأسرة 8.4 من الأشخاص (زوج وزوجتين و5.4 من الأطفال) يشغلون 3.4 من الغرف. ويعولهم 1.87 من الأشخاص، يعملون 38.4 أسبوعا فى العام، ويحصلون على دخل سنوى يبلغ فى المتوسط 43.65 جنيها مصريا. وكان يصرف عليهم شهريا فى المتوسط 4.94 جنيها مصريا (أى 58.28 جنيها مصريا فى العام). وكان متوسط ديون الأسرة 14.5 جنيها مصريا. وكان يذهب إلى المدرسة طفلان فى كل ثلاث أسر من هذه الأسر. وكان متوسط الأشخاص المتعلمين فى الأسرة 1.7 من الأشخاص.

(ى) ومن حيث الزواج والمواليد والوفيات فضلا عن الخصوبة، فقد تبين أن هذه البيانات قد جمعت فى محيط الأسر ذات الزوجة الواحدة، من 2816 أسرة فقط، أما الباقى وعدده 517 أسرة فقد كان بعض هذه البيانات غير مبين. واتضح أن معظم الأزواج والزوجات فى الأسر التى تم الحصول على بياناتها فى سن الكهولة، وأن 62.5% منها كانت مدة الزواج فيها تتراوح ما بين عشر سنوات إلى ثلاثين سنة، وأن 153 أسرة منها كانت لا أطفال لها. وأن عدد الأطفال الذين ولدوا فيها كان 14624 طفلا، كان يعيش منهم حتى وقت الدراسة 8690 طفلا، أى أن الذين ماتوا كانوا 5934 طفلا. أى أن متوسط عدد الأطفال الذين ولدوا فيها كان 5.2 طفلا ومتوسط عدد الذين بقوا على قيد الحياة كان 3.1 طفلا.

واتضح أن فى 77 أسرة كانت فترة زواج الزوجة 40 عاما أو أكثر، وفى 270 أسرة كانت هذه الفترة من 30 عاما إلى 39 عاما، وفى 694 أسرة كانت هذه الفترة من 20 عاما إلى 29 عاما. وإذا اعتبرنا أن مجموعات هذه الأسر من الأسر التى أكملت دورتها فأن متوسط عدد الأطفال الذين بقوا على قيد الحياة فيها كان 3.7 و4.4 من الأطفال لكل أسرة على التوالى.

وقد أنجبت مجموعات هذه الأسر الثلاث وعددها 1041 أسرة، 4144 طفلا كانوا على قيد الحياة وقت إجراء المسح بمتوسط قدره 4 أطفال. **أى أن جيلا من الآباء والأمهات فى هذه المجموعات عمره 30 عاما قد خلفه ضعف عدده!**

(ك) وقد جمعت البيانات عن أطفال الأسر ذات الزوجات المتعددة الذين ولدوا فيها والذين ما زالوا على قيد الحياة من 68 زوجة أولى و63 زوجة ثانية ومن زوجتين ثالثتين، أى من 133 وحدة أسرية أموية. وبلغ عدد الأطفال المولودين 571 طفلا بمتوسط 4.3 من الأطفال. أما عدد الأطفال الذين بقوا على قيد الحياة منهم فقد كان 367 طفلا بمتوسط 2.76 من الأطفال. أى بنسبة نحو 64% فى حين أن النسبة فى محيط الأسر ذات الزوجة الواحدة كانت نحو 60% فقط. وقد لوحظ أن الزوجات الأوليات قد تزوجن لفترة 12 عاما أطول من الزوجات

الثانيات. وقد وجد أن 14 زوجة فقط تزوجن لمدة تزيد على 30 عاما، وقد أنجبن 95 طفلا عاش منهم على قيد الحياة 63 طفلا. وفى ضوء المعالجة الإحصائية تبين أن هذا الجيل من الأمهات (14 زوجة) على قلة **عدده قد خلفه أكثر من ضعفه من الإناث أى بمعدل 2.27.**

ووجد أيضا أن 25 زوجة قد تزوجن لمدة تتراوح من 20 إلى 29 عاما (أى أنهن قد أكملن دورة خصوبتهن تقريبا)، وقد أنجبن 164 طفلا عاش منهم على قيد الحياة 122 طفلا أى بنسبة مئوية نحو 73.5%. وفى ضوء المعالجة الإحصائية تبين **أن هذا الجيل من الأمهات (25 زوجة) قد خلفه أكثر من ضعفه من الإناث أى بمعدل 2.54.**

(ل) واستخلص التقرير المشار إليه بعض النتائج هى:

– إذا اعتبرنا مفهوم الفقر فى مصر أنه حالة وجود أسرة مكونة من خمسة أعضاء (زوج وزوجة وثلاثة أطفال) فى عام 1938 يقل دخلها عن خمسة جنيهات مصرية شهريا سواء كان هذا الدخل نقديا أو عينيا أو كلاهما، فقد اتضح من الحقائق أن عددا قليلا من الأسر فى مصر تحصل على هذا الدخل. بل أن نحو 90% من الأسر المصرية يمكن اعتبارها أسرا فقيرة.

– وفى ضوء دراسة 3404 أسرة فقيرة موزعة على طول البلاد وعرضها تبين أن دخلها غير كاف. ويرجع ذلك إلى البطالة وإلى العمالة غير الكاملة، فضلا عن الأجور المنخفضة. وفى حالة الذين يعملون فى الزراعة، نلاحظ أن الأرض الصالحة للزراعة غير كافية لإنتاج كل ما يرغبون فيه. أما عدم وجود عمل فأنه يسبب انخفاض الدخل عند نحو 6.8% من الأسر، ويتضمن هؤلاء نحو 5.6% من الأسر التى لا يوجد فيها عائل قط.

والملاحظ أن المرأة العاملة تكسب أقل من الرجل العامل. ومن ثم فأن فقر نحو 9.2% من الأسر يرجع إلى اعتمادها على دخل المرأة العاملة.

وقلة الدخل يعنى الحد من المصروفات الضرورية لمواجهة الحد الأدنى من الحاجات.

– واتضح أنه توجد علاقة وثيقة بين بعض النواحى الصحية وبين انخفاض الدخل. فالذى يصرف على الخدمات الطبية فى محيط أسر الدراسة ضئيل للغاية. على الرغم من حاجتها الماسة إليها حيث الأمراض تنتشر فى محيطها. **مع ملاحظة أن هذه النتيجة المتعلقة بالأمراض قد بنيت على الملاحظة ولم تبن فى ضوء الفحص الطبى.**

– واتضح أن الأقل تعليما هم الأقل دخلا. وأن الأكثر تعليما كانوا الأحسن فى موازنة مصروفاتهم بدخولهم فى محيط أسرهم. وترى الدراسة أن ذلك قد يرجع إلى أن التعليم يحرر الذكاء الإنسانى وييسر له أن يستخلص من بيئته المعيشة اللائقة.

– ويعنى الفقر فى ذاته ازدحام الظروف المعاشية، حيث يعيش عدد كبير من الأشخاص فى غرفة واحدة، وحيث توجد المساكن مكدسة فى الشوارع الضيقة، وحيث يعاق دخول أشعة الشمس إلى المسكن أو الهواء الطلق، وحيث لا توجد مياه نقية بالمسكن، وحيث النظافة لا وجود لها، وحيث يتيسر انتشار عدوى الأمراض.

ويلاحظ أن هذه الأحوال بدورها تؤثر فى بعضها البعض وتزيد من عدم الهدوء والسكينة للأسرة التى تتصارع بدون جدوى لكى تحيا حياة الآدميين. **وإذا كان "لا شئ ينجح مثل النجاح" فأنه يمكن أن يقال أيضا "لا شئ يفقر مثل الفقر"**. وإذا كان الإنسان يحرم من الابتهاج المادى والروحى الذى يأتيه من جسم سليم ومن آفاق اجتماعية وذهنية واسعة، فأنه يصبح شخصا ذليلا حزينا يائسا، وينتهى أمره إلى النهل من الممارسة الجنسية وربما إلى السقوط فى الرذيلة، فهما تسليته الوحيدة. ومن ثم ينتهى الأمر إلى وجود أناس أكثر وفقر أكثر ومرض أكثر وجهل أكثر فى سلسلة لا نهاية لها.

- ولعل عوامل الفقر السابقة أن تتأكد من ديون الأسر المبحوثة. وترجع هذه الديون إلى عدم وجود عمل كاف، وإلى الصحة الضعيفة. وإلى كبر حجم الأسرة. فضلا عن عدم التبصر في الإنفاق.

(م) وحاولت الدراسة أن تتعرف على العامل الرئيسى الذى يسبب الفقر. ولم تصل إلى نتيجة مطلقة. وأن كانت ترى أن عوامل وجود ديون فى الأسرة لها دلالة. وهى ترفع من شأن الدخل غير الكافى والمرض كعاملين من عوامل الفقر فى مصر. أما الجهل فتراه الدراسة الحالية الظل الممدود للعوامل جميعا. ومهما يكن من الأمر فهى ترى أن كل العوامل متكاملة ومتداخلة.

(ن) وأكدت الدراسة أن عوامل الفقر فى مصر هى من الناحية الرئيسية عوامل اجتماعية، ولا يمكن أن يلام الشخص الفقير من أجلها، فهو فريستها، وهو يقع مضطرا فى دوامتها التى تعنى سوء الناحية الاقتصادية، وسوء الصحة، وسوء التعليم، وسوء الظروف الأخلاقية والمعنوية. ولا حيلة للفقير فى ذلك. فهو شخص ضعيف لا يقوى على التغلب عليها. ومع ذلك فأن الدراسة لم تغفل العنصر الشخصى فى الموقف، فهى تأخذ هذا العنصر فى الاعتبار، وترى أن بعض الناس الذين وقعوا فى دوامة الفقر أو أصبحوا على حافتها، كان من الممكن أن يتجنبوا ذلك بقليل من العناية. وانتهت إلى القول بأن معظم الفقراء ضحايا أبرياء.

(س) وفى ختام التقرير طرح السؤال عن الجدوى من إجراء المسح إذا كانت نتائجه معروفة وشائعة. وكان الجواب عن هذا السؤال أنه كما أن دورة الأجيال الإنسانية تتكرر بلا نهاية، كذلك هذه النتائج الشريرة الشائعة ستستمر فى هذه الدورة **وهى متنكرة فى ثياب اللاهوت أو فى ثياب الخرافات أو فى ثياب السياسة الخرقاء أو فى ثياب عدم تدخل الدولة فى الشئون الاقتصادية**. والدراسة الحالية قد نجحت فى الكشف عن العناصر الشريرة وأبرزت شرها وخبثها ومقتها وتهديدها. بل نجحت فى الكشف عن عجزها الذاتى فى مواجهة القضاء عليها إذا عقد العزم على مكافحتها والقضاء عليها. (4)

2- مؤسسة الزفاف الملكى:

لا جدال فى أن إنشاء "الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية" فى مايو عام 1937 قد سد فراغا كانت تشعر به مصرنا الخالدة. ومما يدل على ذلك أن كثيرين قد التجأوا إليها يطلبون النصح والإرشاد فى كثير من الشئون الاجتماعية الهامة. وفى خلال عام 1937 اهتم مجلس إدارة الجمعية بدراسة "مشكلة الأطفال المشردين فى مدينة القاهرة" بناء على طلب جمعية أنشئت لإنقاذهم تسمى "جماعة إنقاذ الطفولة المشردة" برئاسة الدكتور على إبراهيم، إذ وضعت هذه الجماعة اقتراحا بإنشاء مؤسسة لإيواء الأطفال المشردين وقدمته إلى محافظ القاهرة فى ذلك الحين الذى وعد بالعمل على تنفيذه. فدرس مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية هذا الاقتراح دراسة عميقة، ووضع بشأنه تقريرا وافيا، كما وضع الميزانية التى يراها صالحة لتنفيذ هذا المشروع المفيد.

وعندما قدم الدكتور ويندل كليلاند تقريره عن المسح الاجتماعى العلمى لدراسة "مشكلة الفقر فى مصر فى عام 1938" إلى اجتماع الجمعية العمومية للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية المنعقد فى 29 إبريل عام 1938 ، ذكر محافظ القاهرة ، وكان حاضرا ، أن هذا المسح متصل اتصالا وثيقا بأحد المشروعات التى يهتم بها وهو مشروع "جمع أولاد الشوارع المشردين فى محافظة القاهرة". ثم إرسالهم إلى المزارع التى قد تنشأ لهذا الغرض حيث يدربون فيها على الأعمال الزراعية وبعض المهنه الأخرى المتعلقة بفلاحة الأرض التى تكفل

لهم اكتساب رزقهم من طرق شريفة وتحميهم من التشرد. وقد بلغ اهتمام المحافظ بمشروع هذا المسح أن تبرع فى اجتماع الجمعية العمومية المشار إليه فى الحال بمبلغ خمسين جنيها مصريا تشجيعا للقيام به.

ومن الملاحظ أن الاهتمام بمشكلة "أولاد الشوارع المشردين فى محافظة القاهرة" كان أحد الاهتمامات الرئيسية لاتحاد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية بالقاهرة (شهر يناير عام 1937 – شهر فبراير عام 1938) قبل أن يصبح فى شهر فبراير عام 1938 جزءا من الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، وجعل قسما خاصا سمى (قسم الأخصائيين الاجتماعيين).

قام الاتحاد فى شهر يونيو عام 1937، بمساعدة رجال الشرطة، بدراسة 50 طفلا كانوا ينامون فى شوارع محافظة القاهرة فيما بين الساعة الثانية عشرة (منتصف الليل) حتى الساعة الثالثة صباحا. وكان يجمع هؤلاء الأطفال كل ليلة ثم يودعون فى قسم الشرطة حتى الصباح حيث يتناولون طعام الإفطار. ثم يقوم المشرفون على هذه الدراسة بمقابلة كل طفل على حدة للتعرف على مشاكله وعنوان أسرته التوجيهية أو على عنوان أقاربه أو جيرانه للتأكد من البيانات التى يدلى بها. وقد تبين أنه لم يكن كل هؤلاء الأطفال يتامى ماعدا طفلا واحدا، كما تبين أن بعض هؤلاء الأطفال قد أرسلهم ذووهم الذين يعيشون فى مدن محافظات الوجه القبلى وقراها ليكونوا تحت رعاية بعض الأقارب الذين يعيشون فى محافظة القاهرة. أما باقى الأطفال وهم الأغلبية فقد جاءوا جميعا من أسر تعيش فى محافظة القاهرة. وقد لاحظت هذه الدراسة أن العوامل التى دفعت هؤلاء الأطفال للحياة حياة الشوارع، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، عديدة، ومن أهم هذه العوامل، كما رأت الدراسة عاملان:

(أ) الطلاق المتكرر فى الأسر التوجيهية، وتكرار زواج الأبوين أو أحدهما. فقد تبين أن هذا العامل موجود فى محيط حوالى ثلث الأطفال الذين تمت دراستهم.

(ب) عجز الآباء أو الأقارب عن القيام بسياستهم، فقد تبين أن هذا العامل موجود فى محيط حوالى ثلث آخر من الأطفال الذين تمت دراستهم. وكان أهم عوامل هذا العجز وفاة الوالدين أو أحدهما، وسوء سلوك أحد الأبوين، وتشغيل الطفل فى سن مبكرة وتحت ظروف عمل صعبة، فضلا عن الجهل بالقيام بتنشئة الطفل. (5)

وفى صيف عام 1938 حقق عبد السلام الشاذلى محافظ القاهرة مشروع "جمع أولاد الشوارع المشردين فى محافظة القاهرة"، فجمع هؤلاء الأولاد ولم يكن من وراء جمعهم مأرب إلا أن يرسلهم، كما سبق أن أوضحنا، إلى المزارع التى أنشأها لهذا الغرض كمزرعة السرو ومزرعة كفر سعد ومعسكر كوم أمبو، حيث يدربون فيها على الأعمال الزراعية وبعض المهن الأخرى المتعلقة بفلاحة الأرض التى تكفل لهم اكتساب رزقهم من طرق شريفة وتحميهم من التشرد.

وقد تكدست جموع الأطفال المجموعين وكثرت أعدادهم، واختلط حابلهم بنابلهم، واجتمع البرئ مع غير البرئ. والمريض مع السليم، والعاطل مع العامل. ورافق الشرير الهادئ. والطيب الخبيث. وزامل الصالح الطالح. وعاش ضعيف العقل مع الذكى، كما عاش الصغير مع الكبير. وأصبح الأطفال فى مجموعهم تشكيلة من كل صنف تشكيلة آدمية عجيبة وضعت فى أماكن لا تقل عنها غرابة ولا شذوذا. فوضع عدد لا يستهان به من هؤلاء الأولاد المجموعين عدا من أرسل منهم إلى المزارع فى ملاجئ العجز والعجزة فى محافظة القاهرة.

ولا يمكن أن أنسى ما رأيت عندما قام طالبات مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وطلبتها، وكنت معهم، بزيارة هذه الملاجئ ومنها ملجأ السيوفية وملجأ درب الحجر وملجأ الهياتم. وهى ملاجئ قد خصصت للعجز والعجزة من السيدات والرجال. رأينا البنات والأولاد المجموعين من شوارع محافظة القاهرة وقد عاشوا بينهم جنبا إلى جنب فترة طويلة من الزمان، وكأنها قد صبتهم فى قالب آخر وحولتهم إلى عقول أخرى. وخرجت بهم من عالم

ودخلت بهم فى عالم آخر. فترة من الزمان كانت أسوأ عليهم واضر بعواطفهم ومشاعرهم مما مربهم من فترات سابقة. فترة من الزمان أيقظت فى نفوسهم البريئة معانى غير بريئة، معانى الاستهتار والشره. ومعانى الرذيلة بأنماطها، ومعانى الفجور والعادات المستقبحة، ومعانى المعاملة الشاذة القاسية، فترة من الزمان زادت فى أمراضهم الجسمانية كما ضاعفت أمراضهم النفسية.

ومما يعزز هذا الوصف وينفى عنه المغالاة والتهويل ما كانت تنشره الصحف السيارة فى تلك الفترة، من حين إلى حين، عن الحوادث التى كانت تحدث فى هذه الملاجئ. واذكر فى هذا الصدد ما نشرته جريدة الأهرام فى 20 أكتوبر عام 1939 تحت عنوان "لاجئ يصنع المخدرات ويتجر بها فى الملاجئ".

"تلقى بوليس السيدة زينب أمس بلاغا من ملجأ الهيانم بأن الممرض .. .. .. وجد بحالة ذهول ولا يستطيع النطق! ورجحت إدارة الملجأ أنه تعاطى مادة مخدرة يوزعها لاجئ يدعى .. .. .. فانتقل ضابط المباحث إلى الملجأ، ونقل المصاب إلى المستشفى. ولما فتش أدوات اللاجئ، عثر على مادة مخدرة، قال اللاجئ أنها مكونة من جوزة الطيب وبعض مواد العطارة. وتبين أن بعض الممرضين يجلبون هذه المواد للاجئ فيعدها للتناول ويتاجر فيها بداخل الملجأ !!".

ووضع هؤلاء الأولاد فى هذه الأماكن الموسومة لأن المزارع لم تكفهم، وقد أراد صاحب المشروع زيادة عدد هذه المزارع ولكنه اصطدم بعقبة تدبير المال اللازم للتوسع فى هذا المشروع بحيث يشمل فائدته أكبر عدد ممكن من الأولاد المجموعين! **ولكى يواجه هذا الموقف أخذ رأى مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة. فاقترحت إدارة المدرسة عليه إنشاء مؤسسة تؤدى وظيفة "دار الملاحظة"** حيث تدرس فيها حالة الأطفال المجموعين قبل إرسالهم إلى المزارع، حتى إذا وجد منهم من يمكن إلحاقه بمعهد تربوى صالح ألحق به، أو من يمكن إعادته إلى أهله أو إلى مدرسته أو إلى عمله أعيد بعد أن يعالج صحيا ونفسيا. ولم يتردد صاحب المشروع فى الأخذ بهذا الاقتراح، فأقام هذه المؤسسة بالمال الذى كان قد جمعه بوساطة لجنة الاحتفال بذكرى الزفاف الأولى للملك فاروق الذى تم فى 20 يناير عام 1938. وأطلق على هذه المؤسسة "مؤسسة الزفاف الملكى". على أن يدبر المال اللازم للصرف على المؤسسة من التبرعات التى كانت تجمع لإرسال أبناء الفقراء إلى المصايف! وتم افتتاح المؤسسة فى شهر ديسمبر عام 1938، وعهد إلى السيدة الزا ثابت الإشراف عليها وإدارتها.

وكان أهم الأغراض التى أنشئت من أجلها المؤسسة، فى ذلك الحين، ما يلى:

(أ) تهيئة بيئة صالحة لجمع شتات الأولاد (الذكور) الذين يقبض عليهم رجال البوليس من الشوارع والحارات بمدينة القاهرة.

(ب) بحث حالة كل ولد من هؤلاء الأولاد بحثا اجتماعيا.

(ج) علاج المرضى من الأولاد علاجا طبيا.

(د) كتابة تقرير عن كل ولد، فى ضوء المعلومات التى تجمع، يقترح فيه التوجيه الصالح له. وكان هذا التوجيه لا يعدو إرسال الولد إلى المزارع أو إلحاقه بمعهد تربوى أو بأحد المصانع أو تسليمه لذويه.

(هـ) إتباع الأساليب التربوية الحديثة فى معاملة الأولاد.

وقد كان لإنشاء هذه المؤسسة صدى بعيد الأثر. فقد جاء تصريفا لعدد كبير من الأولاد المودعين بملجأى درب الحجر والهيانم، وهما المعدان للعجز والعجزة من الرجال كما جاء إنقاذا لهم من بيئة هم أولى المخلوقين بالبعد عنها !

وبحكم كونى أحد طلاب مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة فقد علمت بإنشاء المؤسسة عند حدوثه، ولم يتيسر لى زيارتها فى خلال الفترة من شهر ديسمبر عام 1938 حتى منتصف شهر مايو عام 1939 سوى مرة واحدة. وكنت وحدى، وأحسست فى أثناء هذه الزيارة، وكان هذا الإحساس الهام، بأن بعض مصيرى قد ارتبط بهذه المؤسسة!

وتحقق هذا الإحساس عندما فاتحتنى السيدة الزا ثابت فى أواخر شــهر إبريــل عــام 1939 فى موضوع العمل بالمؤسسة. ولم أتردد أبدا، فقبلت هذا الشرف للتو والساعة. وقابلتنى السيدة عميدة المدرسة وتحدثت معي فى نفس الموضوع، وأذكر أنها طالبتنى بالاســتقالة مــن عملى الحكومى الذى التحقت به فى شهر نوفمبر عام 1935، فلم أتردد كذلك. كنــت مؤمنــا بمصرنا الخالدة وضرورة تغييرها إلى الأفضل. وها هى ذى فرصتى لكى أحقق، فــى حــدود قدراتى، هذا التغيير إلى الأفضل فى محيط بعض أبنائها المحرومين. وافقت على ترك الوظيفة الدائمة مغامرا لكى أؤدي عملا صالحا يرضى الله الكريم المتعال، كما يرضى الوطن العزيــز الخالد. لم يصرفنى عن ذلك شئ أبدا حتى عندما ظنت السيدة عميدة المدرسة خطأ أنني مــن عائلة تملك الأطيان والعمارات ! ولم يقعدنى عن الموافقة على الوظيفة غيــر الدائمــة لهجــة المحافظ السخيفة عندما قابلته مع السيدة الزا ثابت قبل استلام عملى الجديد فى المؤسسة. كانت لهجته فى أثناء المقابلة آمرة دون ما مبرر وفيها استعلاء ممقوت ويشوبها الكبريــاء الكــاذب. فهو لم ير أبدا مدى التضحية التى تقدمت بها بكل تواضع عن رغبة وطواعية. وظن متعجرفا، أو لعله لم يظن ذلك بل كان على يقين من ذلك، أنه يمد يده إلى بلقمة العيش وكــأننى أمامــه شخص يتسول ! كان أمامى هدف شريف أسعى إلى تحقيقه. كنت بكل الحب العظــيم أســعى جاهدا لكى أؤدى عملا صالحا يرضى الله الكريم المتعال، كما يرضى الوطن العزيز الخالد.

وفى يوم الاثنين 15 مايو عام 1939 ذهبت إلى المؤسسة لكى أعمل بها لأول مــرة. وكان يوما حاسما فى حياتى. فقد أصبحت من أوائل الذين احترفوا مهنة الخدمة الاجتماعية من المصريات والمصريين، وكانت هذه المهنة فى المجتمع المصرى، فى ذلك الحين، أحد الأدوار الاجتماعية الجديدة فيه. وكانت هذه المهنة، كدور اجتماعى جديد، تواجه أدوارا اجتماعية قديمة راسخة. وكان عليها أن تصارع هذه الأدوار كى تصرعها. وكنت واحدا مــن أبنــاء الطبقــة المتوسطة الدنيا، أو الطبقة المتوسطة التى كانت على حافة الطبقة الدنيا فى مجتمعنا المصرى فى ذلك الحين. وبادرت عن وعى إلى تنفيذ خطط التغيير إلى الأفضل، وإلى مواجهة الأدوار الاجتماعية القديمة الراسخة، فى إيمان وشرف. **وكنت أحس صادقا وأنا أعمل فى محيط أبناء المؤسسة وذويهم، أننى أعمل بين قرناكى وأهلى.** وكان أبناء المؤسسة حوالى 200 ولد، كنت رائدهم. وكنت أحاول مخلصا القيام بحل مشكلاتهم وتوجيههم إلى ما يعود عليهم بالنفع العميم. كما كنت أقوم بتدريبهم على الألعاب المختلفة التى تبث فيهم روح الولاء للجماعــة والنشــاط والأقدام، وفضلا عن ذلك فقد كان لى نصيب من العمل الإدارى. وكان نشــاطى مــع أبنــاء المؤسسة، فيما عدا النشاط الإدارى، يهدف إلى دراسة شخصية كل ولد للتعرف على ســماتها واتجاهاتها ما استطعت إلى ذلك سبيلا. وكانت هذه الدراســة ضــرورية لاســتكمال البحــث الاجتماعى عن كل ولد.

وكان الزميل الأستاذ إبراهيم المنوفى يعمل معى فى المؤسسة فى ذلك الحــين. كــان يقوم، بمعاونة بعض المتطوعين من طالبات مدرسة الخدمة الاجتماعيــة بالقــاهرة وطلبتهــا، بالبحوث الاجتماعية لكل ولد من الأولاد. ولقد قطع هذا الأخصائى شوطا كبيرا فى فهم عملــه وإتقانه مما يغتبط له كل مصرى. وهو يعتبر أول باحث اجتماعى مصرى محترف.

وكان بالمؤسسة، أيضا، كاتب وطبيب وممرضة وأربعة مدرسين وخياطة وثلاث سيدات يقمن بغسيل الملابس وثلاثة عمال فضلا عن الحراس من العساكر وبعض المتطوعين من طالبات مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وطلبتها.

وكنت وزملائى العاملون بالمؤسسة نعمل تحت إشراف السيدة الزا ثابت مديرة المؤسسة. وكانت للسيدة الزا عندنا مكانتها وعملها وروحها وشخصيتها وتجاربها مما يهون علينا كل صعب، ويعود على الأولاد بالخير والإصلاح، وكانت السيدة الزا هى رأس المؤسسة والمحور الذى تدور حوله الفكرة التربوية الإيجابية فى توجيه الأولاد. وكنت تراها تعمل ليلا ونهارا فى سبيل تحقيق هذا الفكرة على خير وجه.

وفى ضوء البيانات التى تضمنتها البحوث الاجتماعية لأبناء المؤسسة، نلاحظ أن أعمارهم كانت تتراوح ما بين السادسة والثامنة عشرة سنة، وكانت نسبة الذين بلغت أعمارهم اثنتى عشرة سنة أو أقل نحو 66%، ونسبة الذين بلغت أعمارهم أكثر من اثنتى عشرة سنة نحو 34% وكانت نسبة المسلمين منهم نحو 96.7%، ونسبة المسيحيين نحو 3.3%. وكان أكثر من نصف الأولاد من محافظة القاهرة بنسبة نحو 56%، أما الباقى فقد كانوا من محافظات جرجا والجيزة والقليوبية والمنوفية وأسيوط والشرقية والغربية وبنى سويف والفيوم والبحيرة والإسكندرية والمنيا وقنا والدقهلية وأسوان ثم السويس. وفى ضوء الفحص الطبى كانت نسبة الأصحاء من الأولاد نحو 8.5%، وكانت نسبة المرضى نحو 91.5%. وكان المرضى مصابين بأمراض شتى. وكان عدد الإصابات التى يعانى منها 200 من الأولاد 445 إصابة منها البلهارسيا 98 إصابة بنسبة نحو 22.050%، والقراع 92 إصابة بنسبة نحو 20.700%، والجرب 47 إصابة بنسبة نحو 10.575%، وتضخم اللوز 43 إصابة بنسبة نحو 9.675%، وأمراض الأسنان 38 إصابة بنسبة نحو 8.55% وأمراض العيون 29 إصابة بنسبة نحو 6.530%، والنزلة الشعبية 20 إصابة بنسبة نحو 4.45%، والانكلستوما 19 إصابة بنسبة نحو 4.275%، والهيمنوبولس 12 إصابة بنسبة نحو 2.7%، والإسكارس عشر إصابات بنسبة نحو 2.25%، واللغط (تسع إصابات) والاكزيورس (تسع إصابات) والأنيميا (خمس إصابات) وأمراض الحلق (خمس إصابات)، والبلاجرا (ثلاث إصابات) والزهرى (إصابتان) وأمراض الأذن والكبد ونقص الغدد والاكزيما (إصابة لكل) بنسبة نحو 7.325%. وكانت نسبة الأميين من الأولاد نحو 84% ومن يعرف القراءة والكتابة نحو 16%. وكانت نسبة المتعطلين من الأولاد نحو 17%. ومن يعملون نحو 83%. وكان معظم أعمال الذين يعملون أعمال خدمات. وقد وجد من بين الأولاد تلميذان. وكان من العاملين من يعمل بلا أجر بنسبة نحو 35%، ومنهم من يعمل بأجر بنسبة نحو 65%، وكان متوسط الأجور الشهرية للأولاد الذين يعملون بأجر حوالى 213 مليما. وقد تبين وجود نسبة نحو 10% من الأولاد لهم سوابق، والباقى لم تكن لهم سوابق. وكان متوسط عدد أعضاء الأسرة الواحدة بما فيهم الولد خمسة أعضاء، ومتوسط دخلها الشهرى بالقروش حوالى 201 من القروش. ! (6)

وكان من يدخل من بوابة المؤسسة يصطدم بحجرة الحرس العسكرى، وكان مؤلفا من أومباشى وأحد العساكر نهارا ومثلهما ليلا، وقد وجد الحرس العسكرى لحراسة المؤسسة خشية أن يهرب أحد من الأولاد، **وفضلا عما لهذه الوظيفة من تأثير سئ فى نفوس الأولاد فأنه يسهل على أناس ليسوا عساكر القيام بها**. وقد واجهت وأعضاء أسرة المؤسسة من العاملين الآخرين مشكلة التعامل مع العساكر. كنا نقوم بأدوار اجتماعية جديدة تهدف إلى فهم أبناء المؤسسة فهما موضوعيا حتى يتقرر مستقبلهم السعيد. ولكن العساكر وهم يمثلون أدوارا اجتماعية أخرى قديمة راسخة فقد كانوا يرون، من أجل ذلك. أنهم المهيمنون على المؤسسة

وأنهم المرجع الأول والأخير فى كل الأمور. وقد بدا لنا أن بعض ولاة الأمور فى محافظة القاهرة، لأسباب مجهولة، كان يشجع هؤلاء العساكر على الاسترسال فى غيهم. ولو أنهم قاموا بواجبهم الحقيقى دون ما تدخل فى حياة المؤسسة لهان الأمر. ولكنهم بتدخلهم هذا كانوا يعملون كمعاول هادمة لا تفتأ أن تنهال على كل أساس سليم يؤخذ بمقتضاه الأولاد لتبنى عليه شخصياتهم بناء سويا. وقد أبى هؤلاء العساكر، على الرغم من المحاولات العديدة، أن يتعاونوا مع المشرفين الآخرين. بل كانوا يعمدون دواما على معاكستهم وتنفير الأولاد منهم بالزور والبهتان بأساليب دنيئة منها إغراؤهم بالنقود أو بأعقاب السجاير. وأنك لتجد هؤلاء العساكر ممن بلغوا سن الكبر، فكان لا يقوى أحدهم على التذرع بالصبر على أعمال الأولاد، ولا يتسع صدره لتحمل ما قد يصدر عنهم ولو كان بريئا.

وبقدر ما أحببت أولاد المؤسسة أحبونى وزيادة، وكان مناخ المؤسسة عاملا كبيرا فى علاج ما كان عندى من عقد نفسية تراكمت فى نفسى على مر الأيام فى ضوء ظروفى الاجتماعية الثقافية والاقتصادية منذ أن ولدت حتى صرت شابا. ومع ذلك فقد اضطررت إلى ترك المؤسسة مرغما، فالسيدة الزا ثابت قد انتدبت للعمل بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة مشرفة على ميدان التدريب العملى لطالبات المدرسة وطلبتها، والزميل الأستاذ إبراهيم المنوفى بدأ فى أكتوبر عام 1939 عمله فى قرية شطانوف ليقوم مع المغفور له الزميل الدكتور محمد شلبى الذى عهد إليه بالعمل فى قرية المنايل، بأول تجربة علمية لإصلاح الريف المصرى. وإذا كنت قد تركت المؤسسة، فأننى لم أترك ميدان العمل فى محيط الأولاد المحرومين. لقد انتدبت للعمل مديرا لـ "معسكر الأطفال بكوم أمبو" من شهر نوفمبر عام 1939 حتى شهر يونيو عام 1940 حين واتتنى الظروف لأعود إلى المؤسسة مرة أخرى تحت القيادة العلمية لأستاذى المغفور له الأستاذ يعقوب فام فى ضوء وظيفة جديدة للمؤسسة. ومنهج للعمل جديد وقواعد للعمل جديدة.

فقد أصبحت المؤسسة فى يونيو عام 1940 مؤسسة تربوية وليست دارا للملاحظة كما كانت من قبل. مؤسسة تضم حوالى مائة وعشرين ولدا فقط كلهم ممن حكم عليهم بالإيداع لارتكابهم بعض الجرائم كالتشرد والسرقات والتعدى على الناس، بقصد إعادة تنشئتهم حتى يصبحوا مواطنين صالحين، وكان أبناء المؤسسة يعيشون فيها حيث يأكلون ويشربون وينامون ويلعبون ويتعلمون فى مدرسة خاصة بهم فيها، أو يعملون بالأجور فيها وفى المصانع التى تحيط بها. وكان بابها مفتوحا يخرج منها الصبى فى أى وقت يشاء أن أراد، ويغادرها إذا لم يرقه المكوث فيها دون أن يمنعه أحد أو يقف فى طريقه أحد. وتركها مؤقتا للعمل أو للفسحة والنزهة خاضع لقواعد موضوعة، وقوانين استنها الأولاد أنفسهم ويحافظون عليها، ويعاقبون من يتلاعب بها أو يخالفها.

وكان للمؤسسة فى ذلك الحين قوانين وقواعد ونظم وضعت كلها لتنشئة الأولاد على فضائل الرجولة والولاء للدولة والشعب المصرى وللجماعات التى ينتمى إليها العضو. ومن هذه القوانين اذكر قانونا وضع بعد استشارة أبناء المؤسسة وبرأيهم وموافقتهم، وهو أن كل ولد يعمل بالأجر ويزيد أجره على قدر معين من القروش فى الأسبوع يدفع للمؤسسة نصف ما يتكسب فى نظير أكله ويستمر على هذا الوضع إلى أن يعادل هذا النصف قيمة ما يصرف على أكل العضو، ثم لا يتعدى ما يدفعه هذه القيمة. أما باقى أجره يتقسم إلى نصفين أيضا، نصفه يودع باسم الولد فى دفتر توفير حتى إذا خرج من المؤسسة يكون له بعض المال. والنصف الباقى يحتفظ به لمصروفه الخاص. وكانت إدارة المؤسسة تحرص على أن لا تتدخل فى شئون العاملين من الأولاد. فكل ولد عامل يقبض أجره من المصنع الذى يعمل فيه بنفسه، وهو الذى يقدم بيديه نصف أجره لخزينة المؤسسة للأكل والربع للتوفير. كانت المؤسسة تترك هذا لأبنائها عالمة أن فيه مجالا لتلاعب أى ولد يريد أن يتلاعب. ولكنها كانت تعلم أيضا أن هذا

التلاعب إذا تم سيكتشف من تلقاء نفسه على الأغلب. وعلى كل حال كانت إدارة المؤسسة تحرص على ألا يتجسس أحد على الولد .. أى ولد .. أو تشعره بعدم الثقة فيه دون داعى إلى ذلك. فخير للأخلاق فى المؤسسة أن ينجو واحد يتلاعب بها من أن تفقد ثقة جميع الأولاد بها.

وكان العاملون بالمؤسسة جميعا يعملون فى ضوء قواعد دعا إليها الأستاذ يعقوب فام فى ضوء خبراته الواسعة فى معاملة الصبيان سواء كانوا أبناء لأسر تحرص عليهم وتهتم بهم، أو كانوا من أولاد الشوارع الذين يعيشون فى الأرض فسادا ولا يهتم بهم أحد، كان يرى رحمه الله أن هذه القواعد تصلح لتربية الصبيان فى كل زمان وفى كل مكان، ذلك لأن الطبيعة الإنسانية تستجيب بطريقة ثابتة لبعض الدوافع، والصبيان يتفقون فى الأساس الذى تبنى عليه طبائعهم فى جميع بقاع العالم ! **ومهما كان الرأى فيما كان الأستاذ يعقوب فام يدعو إليه ويراه، فقد كانت هذه القواعد حصيلة دراسة لجأ فيها إلى كتب التربية وعلم النفس والخبرات الذاتية الطويلة.** وقد آلى رحمه الله على نفسه أن يظل يدرسها وينقب فيها ويتتبعها ما دام يعمل بين الأطفال. وكان يعقد المؤتمرات الدورية والشهرية والأسبوعية من أجل ذلك، وما زال يفعل ذلك على مدى الأيام حتى أعجزه المرض فى أواخر حياته. وفيما يلى نذكر أهم هذه القواعد دون ترتيب:

(أ) على العامل مع الأولاد أن يضبط نفسه وعواطفه وثوراته الداخلية فى جميع الأحوال. لا يجب أن يضطرب وينزعج. وإذا اضطرب أو انزعج لسبب من الأسباب فعليه مهما كانت الظروف أن يمنع الاضطراب أو الانفعال من الظهور على وجهه أو فى تصرفاته. فإذا ثار الأولاد أو حدث ما يثيرهم من حوادث، وإذا استسلموا لهذه الانفعالات واسلموا قيادهم للخوف أو الغضب أو ما أشبه من النزعات الحادة، عليه هو أن يحتفظ **بهدوئه ورباطة جاشه ويتمالك نفسه فيصبح بينهم كالصخرة الراسية الوطيدة الأركان التى لا تتزعزع. فترسب عواصف الأولاد وانفعالاتهم حوله وتعود الحالة إلى مجراها الطبيعى.**

(ب) يجب أن نحترم شخصيات هؤلاء الأولاد فى جميع الحالات على السواء. فلا نعمل على تحقير أى ولد لسبب من الأسباب، ولا نعلن أخطاء الولد على رؤوس الأشهاد وبخاصة ما يمس الأخلاق منها. لا نفعل هذا بقصد العبرة للغير إذ لا يحق لنا أن نستعمل الفرد وسيلة لتأديب الآخرين. يجب أن نستمع له وهو يتكلم ونقدر رأيه كل التقدير دون تهكم أو محاولة إظهار السخافة فيه. يجب أن نعامله فى جميع الحالات على أنه شخصية مساوية لشخصياتنا لها حقوقها كما لنا حقوقنا، ولها كرامتها كما لنا كرامتنا، يخطئ كما نخطئ ويصيب كما نصيب. وليس من القواعد التربوية السلمية أن تمس كرامة الفرد لخطيئة أو يعامل بقصد إذلاله، **ذلك لأن الكرامة الشخصية رأس مال الفرد ويجب أن تجنب ما يقضى عليها بحال من الأحوال.**

يجب أن نحافظ على كرامة الولد عندما نعاقبه وأن نحافظ عليها عندما ما نخدمه. ففى بعض أنواع الخدمات مساس بالكرامة أشد وأفعل فيها من بعض ما يلحقه من العقوبات. **فالإحسان مثلا ضار بكرامة المحسن عليه فلا يجب أن نمارسه فى مؤسستنا. ويجب أن نقضى على أثر الإحسان فى كل خير نؤديه للأولاد.**

(ج) يجب أن نكون حازمين مع هؤلاء الأولاد. فلا ننوى أمرا دون روية ودون أن نتشاور مع بعضنا وننظر من جميع الوجوه فى اجتماعنا الأسبوعى ونعطى لأنفسنا فترة طويلة للتفكير فيه من جميع النواحى، وبعد أن نستوثق من أننا على صواب ومن أن هذا الأمر هو ما يجب أن يعمل بالذات توكل تنفيذه إلى الولد فينفذه بحزم لا تردد فيه، وفى رفق لا تشوبه قسوة. فإذا حددنا لجماعة من الجماعات مثلا وقتا للعب تنزل فيه إلى الملعب دون الجماعات الأخرى فلا

نسمح بغير هذا، ولا نسمح للأولاد بإفساد الأمر والتغيير، ولا نتراخى فــي تنفيــذه أو نســمح لأنفسنا أن ننسى قراراتنا أو لغيرنا أن ينساها.

فإذا قلنا للولد "لا" نقصد "لا". ويجب أن يفهم أنها قاطعة لا تردد فيها ولا تأرجح، وإننا لن نرجع عنها مهما حدث. فلا يخيفنا وعيد أو تهديد، ولا يرجعنا عنهــا لــين أو ملاطفــة أو مداهنة أو استعطاف. بالطبع يتناقش الولد كما يشاء، ويحتج كما يشاء، ويتهمنا بالعنت أن أراد، أو بأننا متحاملون عليه إلى آخر هذه التهم. له هذا، وله إحساسه وشعوره، وله ما يــري ومــا يريد أن يرى فى الموضوع. وإنما نحن عند أمرنا الأول نجادله ونحن نبتسم ونناقشه فى هوادة ولين، ونحاول أن ننظر للمسألة من وجهة نظره، وبعد كل هذا فالأمر نافذ.

(د) أن عصيان الأولاد لأوامرنا ليس جريمة يجب أن يعاقب عليهــا. فليســت الطاعــة مــن الفضائل التى نطالبهم بها أو نحملهم عليها. ثم أنها ليست حقا من حقوقنا الواجبــة لنــا. فــإذا خالفوها لا نقيم الدنيا ونقعدها، ولا يكون بيننا وبينهم نزاع على الطاعة. وإنما ينصب النــزاع على ما يعملون أو يمتنعون عن عمله. فإذا طلب إلى الولد أن يخرج مــن الملعــب فــرفض، فالنزاع بين الولد والعامل على الخروج من الملعب وأسبابه الداعية إليها والمخالفات الناتجــة عنه للقوانين والعادات المرعية فى المؤسسة، وليس النزاع بحال على المخالفة الولد للعامــل. فليس الولد مكلفا بالطاعة. وإذا تبين أن بقاءه فى الملعب لا يعطل أحــدا أو يخــل بقــانون أو بقاعدة موضوعة فيبقى أذن بغض النظر عن الأمر الذى صدر له بالخروج وبغض النظر عن عصيانه أو تمرده. فلا عصيان ولا تمرد فى مؤسستنا. أما إذا عصا بألفاظ نابيــة وبالتحــدى، فالحساب بيننا وبينه على الألفاظ النابية والتحدى دون غيرهما.

(هــ) ويجب أن نحافظ على كرامتنا نحن، نتمسك برأينا ما دمنا مقتنعــين بصــحته، نرحــب بالمناقشة فيه لمن أراد منهم، ونرجع عنه إذا رأينا أننا قد أخطأنا، ثم نعتذر عن الخطأ مع مــا فى ذلك من الشعور العميق بالغضاضة علينا. **ذلك لأن كرامتنا تأبى علينــا أن نتمــادى فــى تصرف نرى الخطأ فيه**. ومن ثم فعلينا أن نكون عادلين فيما بين الأولاد وفيما بيننــا وبيــنهم. فكرامتنا تتوقف فقط على سلامة نفوسنا من الشوائب الأخلاقية وعلى البعد عمــا يشــين مــن الحركات والإشارات والتصرفات. نحافظ على وعودنا معهم فلا نعد بشيء إلا إذا كــان فــى إمكاننا أن نفى بالوعد بتمامه، وإذا سئلنا رأينا فى موضوع أجبنا بكل صراحة وإخــلاص دون لف أو دوران. وإذا سئل واحد منا عن عمل أتاه زميله وكان لا يوافق عليه قــال لا أوافــق، وقالها فى رجولة دون أن يمس كرامة زميله.

وبالاختصار نتصرف على أن كرامتنا تعود إلى تصرفاتنا فقط دون تصرفات الأولاد. فإذا شتم ولد أحدنا لا نشعر بأنها إهانة لنا وإنما نعالجها على أنها طريقة فى المعاملة، وأنها لا تجوز فى مؤسستنا، أو بين الناس. وأن الولد يعاقب لهذا التصرف وليس لأنه قد أهان أحدا منا، هذه نغفلها من حسابنا، ونتصرف مع الأولاد على أنها لم تكن، لا بل أن الإهانة فى هذه الحالة موجهة إلى جماعة الأولاد الذين يضمون ولدا مثله، بضاعته الشتائم، وحواره وتفاهمه مبنــى على أسس وقواعد لا مجال لها فى جماعتهم.

ونحن العاملين مع الأولاد لسنا ملائكة معصومين من الانفعالات النفسية، فلا وجود لها فى دخائل نفوسنا. أو نملك أن نمنع الاضطراب والصخب فى نفوسنا الداخلية. **ولكن الإحساس أو الانفعال شئ والتصرف بمقتضاه شئ آخر**. فلنفوسنا أن تنفعل كمــا تشــاء، وتصــطخب وتضطرب كما تريد، وتثور وتغلى براكينها كما يحلو لها، وإنما لابد أن نتصرف بــين الأولاد كان شيئا من هذا لم يكن.

(و) إذا كان تصرف الفرد نتيجة لمجموعة دوافع نفسية، ولا يمكن تقدير التصرف دون النظر إلى الدوافع وفهمها. وإذا كان يصعب على الفرد وبخاصة فى حالات الانفعال الشديد أن يميز بين الدوافع ويحددها ويرجع إليها التصرف. إذا كان هذا متعذرا على البالغين العقلاء، وهو يكاد أن يكون فى حكم المستحيل على الصغار، فأنه **يجب علينا نحن العاملين أن نعتنى العناية كلها بدوافع الأولاد**. فلا نسمح بعقوبة مخالف إلا بعد أن نكون قد استنفذنا كل جهد فى البحث وراء الدوافع. لماذا هذا الولد قد تحدى العامل مثلا؟ هل لأنه عومل معاملة غليظة فى البيت أو فى المصنع أو فى المدرسة؟ هل لأنه جوعان لم يذق طعاما اليوم؟ هل لأنه مريض؟ هل لأنه ثائر ضد ظلم وقع عليه من أحد وهو الآن يرد الظلم فى شخص العامل؟ هل لأن ولدا آخر ضربه ولم يتصفه أحد؟ هل لأنه أمر بعمل شئ تكرهه نفسه؟ هل فهم الأمر على أنه تحكم أو تسلط دون دافع للتحكم والتسلط؟ وهكذا إلى آخر هذه الفروض التى تصلح منفردة أو مجتمعة لأن تكون دافعا لتصرفه. ويجب أن لا يعامل الولد باستخفاف لأمره فيفرض له دافع ما ثم يعامل على أساسه، فمن حق الولد أن يعنى المربون بأمره أكثر من هذا.

(ز) وخوفا من أنفسنا ومن الشطط فى أحكامنا على أحد الأولاد، فأنه يجب أن لا يفعل العاملون ما يريدون أن يفعلوا ارتجالا وفى الحال دون بحث أو روية، وبخاصة عندما تستثار نفوسهم، فلا يعاقبوا هذا الولد لأمر يأتيه عقب العمل مباشرة، بل يتركونه مؤقتا بعد أن يشعروه بعدم رضاهم عما يعمل. ويؤجل النظر فى شأنه لحين اجتماع العاملين الأسبوعى حيث تبحث مسألته وتسمع أقوال العامل ويتناقش المجتمعون فى الحالة بالتطويل. **وقد أعتدنا فى هذه الاجتماعات أن نغفل العامل الشخصى فى الموضوع ولا ننظر إلا للفائدة التى تعود على الولد وأخلاقه فقط**. ولا يخلو الأمر أن ننقد العامل لبعض تصرفاته، ويقبل هو النقد ويرى وجهة نظرنا فى الموضوع، لأن الجو الذى يسود اجتماعاتنا هو جو الخدمة الخالصة للأولاد. فإذا شعر العامل أنه أخطأ فى شئ أو تصرف نحو أحد الأولاد عاد إليه واعتذر له. ونستطيع عمل هذا لأنه لا يقبل شخص للعمل مع الأولاد إلا بعد تجربة طويلة ومران كثير. ثم يقبل بعد أن يتأكد العاملون أنه مدفوع لخدمة الأولاد بدوافع شريفة. وأنه يستطيع أن يندمج فى الجو والبيئة بحيث تصبح روحه مطابقة للروح التى يعمل بها.

(ح) وفى ضوء الملاحظة نجد أن العلاقة بين الكبار والصغار تقوم فى العادة على التنطع الأخلاقى. فالكذب عند الصغار جريمة لا تغتفر عند بعض الكبار، وتستحق أن يقوموا لها ويقعدوا. فيقيمون المنصات وينصبون الموازين ثم يحكمون على الأطفال ويقضون فيهم بعقوبات صارمة. وهكذا الحال فى جميع الأخطاء الاجتماعية والأخلاقية. فيضرب الولد لأنه يكذب أو يسرق أو لشذوذ جنسى ارتكبه إلى آخر هذه القبائح. والكبار فى كل هذه الحالات يزنون بميزانيين ويكيلون بكيلين، فهم يكذبون ويسرقون ويرتكبون مثلما يرتكب الأولاد من الإغلاط الأخلاقية ولكنك تراهم يتصرفون على أنهم ملائكة لا يخطئون عندما يعالجون خطأ ارتكبه الأولاد.

وعلى ذلك فيجب علينا نحن العاملين أن نعامل الأولاد كما نعامل أنفسنا. إذا أخطأ الأولاد كما نخطئ نحاول إصلاحهم بالطرق التربوية وهى كثيرة متعددة نستطيع بها أن نعالج هذه الأخطاء. فلا توضع عقوبة معينة للكذب وأخرى للسرقة، وإنما تعالج كل حالة على حدة فى اجتماعاتنا، ونستنبط لها علاجا خاصا مقصورا عليها يكون من شأنه أن لا يغفل عنصرا من عناصر الحالة. وبعبارة أخرى ننظر للأخطاء الأخلاقية نظرة عملية واقعية لا خيالية نظرية. وبعد فالسرقة والكذب والشتائم هى بضاعة أطفال الشعب فى التعامل لا يرون فيها غضاضة أو منها بأسا، ووظيفتنا أن نرفعهم من هذا المستوى إلى مستوى آخر أرقى منه. ولا

يتم هذا بأن نتظاهر بأننا أطهار أبرار، بل يتم بالعدل والقصد عندما نرى هذه النقائص فى أخلاقهم.

(ط) وإذا كانت الوشاية خصلة قد تنفع الكبار فى عملهم بين الصغار، فتخفف عنهم بعض الأعباء الثقيلة وتسهل مأموريتهم فى إدارة المعاهد وتمكنهم من معرفة ما يدور بين الصغار وما يحدث من بعضهم على أهون سبيل – فأن العاملين بالمؤسسة يجب أن يعلموا أن قيمة الوشاية فى تربية النشء سلبية تضر بهم ولا تنفعهم، وتشيع بينهم الدسائس بالحق والباطل **فتصبح أداة من أدوات الظلم والإفساد للذمم والأخلاق والفضائل**. ولهذا فأنه يجب علينا أن لا نقبل الوشاية وسيلة من وسائل إدارة مؤسستنا، ولا نسعى عن طريقها إلى معرفة من أخطأ ومن فعل ما لا يجب. بل علينا أن نصد كل واش. ونرفض بشدة أن نستمع للدسائس، ونشعر الأولاد فى الاجتماعات العامة والخاصة بأن هذه عملة لا تسير فى مؤسستنا، وأنه تصرف لا يستساغ من إنسان له كرامة.

(ى) وإذا كانت للناس أمزجة مختلفة ومشارب متباينة، فنرى الشخص منا يستخف ظل بعض الناس ويميل إليهم وينجذب ويرتاح إلى شخصياتهم والاتصال بها، كما نراه يستثقل بعض الناس الآخرين وينفر منهم ويكره أن يصل بهم. وإذا كان هذا شيئا طبيعيا فى الناس لا يملكون له دفعا وردا، فيقبلونه على علاته، ويتصرفون فى علاقاتهم بمقتضاه. وإذا كان العاملون فى المؤسسة أحرارا فى مشاعرهم ودخائل أنفسهم. يكرهون من يكرهون من الأولاد ويستثقلون ظلهم، ويحبون من يحبون كما يشاءون – فأنه يجب أن يحرص كل واحد منهم على أن يجعل هذه المشاعر تبقى فى طيات نفسه لا تتعدى هذا النطاق بحال. فلا يجب أن يشعر أحد من الأولاد بأننا نحبه أو آخر بأننا نستثقل ظله. فإظهار حبنا للولد يفسده أو يجعله يتصرف بين الأولاد الآخرين على أن محفوظ محسوب. أنه يفسد العلاقات بين الأولاد عامة، ويشيع فى جو المؤسسة حالة اجتماعية وجوا نفسانيا لا يستقيم وقواعد التربية الصحيحة. وهكذا الحال مع الكراهية لأحد الأولاد، فهى جائرة ظالمة تؤثر فى مركزه الاجتماعى بين إخوانه. فالقاعدة التى يجب أن نسير عليها والتى نحاسب أنفسنا عليها دون هوادة أولين هى أن هؤلاء متساوون. هم إخواننا ويجب أن تكون معاملاتنا لهم على هذه القاعدة فقط. وفوق كل شئ يجب أن يشعروا هم بهذه الحالة وأننا ننزع فى كل أعمالنا عن حاسة العدل والحب والاحترام للجميع دون تفرقة. [7]

هذه القاعدة فقط، وفوق كل شئ يجب أن يشعروا هم بهذه الحالة. وكنت وزملائى قد تعاهدنا على مراعاتها بدقة ما استطعنا إلى ذلك سبيلا. وأذكر من هؤلاء الزملاء المغفور له زكريا عبد العزيز، والأستاذ عبد العزيز فتح الباب، والأستاذ عبد المنعم ثابت، والأستاذ عبده خليل عبيد، والأستاذ محمد حسين السوسى. كان لنا الشرف الكبير أن نوضع موضع المربين مع ما فينا من نقائض وعيوب. ومع ذلك فقد حاولنا أن نؤدى واجبنا نحو أبناء المؤسسة، وعشنا فترة من الزمان تحت قيادة الأستاذ يعقوب قام نبذل فى خلالها ما فى وسعنا فى سبيل النهوض بالمؤسسة وبسمعتها ونحقق أهدافنا السامية فى شخص أبنائنا الأعزاء. وبمرور الوقت أحسسنا بالتغييرات فى شخصياتنا. وكانت كلها تغييرات إلى الأفضل. أحسسنا بأن أولاد المؤسسة يكبرون وينضجون ويرتفعون فوق أمواج المشاكل، كما أحسسنا بأننا كذلك نكبر وننضج ونرتفع فوق أمواج المشاكل، وإذا كنا قد أعطينا، عن طواعية للأولاد العدل والحب والاحترام، فقد أخذنا منهم، عن طواعية كذلك، الحب والاحترام والولاء. وعشت فى المؤسسة فى هذا المناخ النفسى السوى سعيدا. وكنت قد وهبت حياتى كلها، فى ذلك الحين، من أجل

العمل فى المؤسسة حتى أموت. ولكنى فوجئت فى غضون شهر ديسمبر عام 1943 بطلب الأستاذ يعقوب فام أن أترك المؤسسة لكى أعمل مديرا لمكتب

الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة. وكان طلبه أمرا لم أستطع منه فكاكا. وتركت المؤسسة فى أول يناير عام 1944 من أجل عملى الجديد. وتركت معها عددا من سنين عمرى، كانت من أحلى سنين عمرى.

3- تجربة إصلاح القرية المصرية:

عندما عقد الاجتماع الثالث للجمعية العمومية للجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى مساء يوم 14 إبريل عام 1939، حضره ما يزيد على سبعين عضوا من حضرات أعضاء الجمعية، كما حضره بعض ضيوف الجمعية، وكان منهم وزراء المعارف والداخلية والتجارة والصحة ووكيل وزارة المعارف وبعض مراسلى الصحف. وكان من بين أعضاء الجمعية الأستاذ يعقوب فام الذى ذكر فى هذا الاجتماع، لأول مرة منذ إنشاء الجمعية، موضوع إصلاح القرية المصرية. وتضمن حديثه ما يلى:

"لا يمكن تحسين القرية إلا بإرسال أخصائى اجتماعى لإرشاد أهلها. وإنما يجب مراعاة الشخصية التى ترسل إلى القرية. ومن ثم فأنه يرى أن الضرورة تدعو إلى أن يرسل إلى القرية شخص ذو شخصية ملائمة، ويكون ملما بالزراعة والصحة والتجارة والتعاون وتخطيط القرية الحديثة، ثم يحاول هذا الشخص أن يكسب ثقة أهل القرية، ويسكن فى بناء متواضع فيها، ويكون قائدا لها ويهتم بالمشاكل الاجتماعية فيها، ويكون لجنة من العمدة وآخرين من ذوى المكانة فى القرية. وهو يرى أن تكاليف تنفيذ مثل هذا المشروع ستكون حوالى 241 جنيها مصريا لكل قرية يراد إصلاحها فى السنة الأولى ثم تكون بعد ذلك 140 جنيها فى السنة التالية".

وقد رحبت الجمعية العمومية فى اجتماعها المذكور بهذا الاقتراح، وطلب من الأستاذ يعقوب فام أن يرسل اقتراحه كتابة إلى مجلس إدارة الجمعية. المصرية للدراسات الاجتماعية لدراسته واتخاذ اللازم.

وفى يوم أول مايو عام 1939 عرض اقتراح الأستاذ يعقوب فام على مجلس إدارة الجمعية وتكونت لجنة لدراسة المشروع وكتابة تقرير عن هذه الدراسة يعرض فى الجلسة القادمة. وتمت الموافقة على المشروع فى يونيو عام 1939 وعدل تكوين اللجنة المشار إليها بإضافة بعض الأعضاء الجدد إليها. (8) وقد اختير الدكتور ويندل كليلاند والدكتور عبد الواحد الوكيل للإشراف على تنفيذ المشروع.

ورأى مجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، فى أول الأمر أن يبدأ مشروع الإصلاح بالتجربة فى قرية واحدة. ولكن حدث أن أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية (أغسطس عام 1939) وعين لها وزيرا عبد السلام الشاذلى (أول وزير لهذه الوزارة) وسكرتيرا عاما لها الدكتور محمد عبد المنعم رياض (أول سكرتير عام لهذه الوزارة)، وهما عضوان ممتازان من أعضاء الجمعية، فسألا مجلس الإدارة أن يسرع بالقيام بالتجربة بالتعاون مع وزارة الشئون الاجتماعية على أن تقام التجربة فى قريتين مختلفتين، وتم الاتفاق على ذلك. وأخذت اللجنة تعمل بروح التعاون التام مع الوزارة التى اهتمت اهتماما كبيرا بالمشروع.

وتقرر أن تكون تجربة الإصلاح فى القريتين تجربة طويلة الأمد(Long Term Experiment) . وكان أهم أغراض هذه التجربة الوقوف على أحسن الوسائل لرفع مستوى المعيشة فى القرية المصرية عن طريق الملاحظة الدقيقة والدراسة والتجربة. وقد عقد العزم على محاولة إجراء تجربة هذه السياسة الاجتماعية على أسس علمية مع الاهتداء بمبادئ علوم الصحة والاقتصاد والاجتماع والنفس الاجتماعى، فضلا عن المبادئ الإنسانية.

وكان الفرض الهام الذى كانت التجربة تحاول اختباره هو: أن حدوث أى تغيير حقيقى إلى الأفضل يستدعى معاونة القرويين أنفسهم ويعتمد على رغبتهم فى هذا التغيير. أما إذا لم توجد الرغبة من جانب القرويين فلابد من العمل على إيجادها.

وقامت اللجنة بزيارات عديدة لقرى عديدة على مقربة من محافظة القاهرة ثم وقع اختيارها على نوعين مختلفين من القرى هما: قرية المنايل بمركز شبين القناطر وقرية شطانوف بمركز أشمون. وكانت القرية الأولى على حاله فطرية تقريبا، لم تدخلها وسيلة من وسائل التقدم الحديثة. بينما كانت القرية الثانية أكبر مساحة من الأولى وأكثر اتصالا بأوجه النشاط الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع المصرى فى ذلك الحين.

وقررت اللجنة أن يبدأ العمل فى قريتى المنايل وشطانوف باعتبارهما قريتين تجريبيتين، على أن تختار قريتان مماثلتان لهما لا يجرى فيهما أى تغيير باعتبارهما قريتين ضابطتين، حتى يتيسر بعد ذلك قياس مدى التغيير فى القريتين التجريبيتين.

وبدأ العمل فى القريتين التجريبيتين فى أول أكتوبر عام 1939. واختير للقيام بالإشراف على الشئون الاجتماعية الزميلان المغفور له الدكتور محمد محمد شلبى والأستاذ إبراهيم محمد المنوفى. وعمل الأول فى قرية المنايل. أما الثانى فقد كان محل عمله قرية شطانوف. ومنذ اللحظة الأولى افتتح مركز لرعاية الطفل فى كل من القريتين، وكانت تشرف على كل مركز فيهما زائرة صحية من خريجات مستشفى القصر العينى. وقد أنشأت وزارة الصحة وحدة طبية فى كل من القريتين.

وكانت المرحلة الأولى من العمل تتضمن أجراء مسح اجتماعى، بقصد جمع البيانات عن النواحى الصحية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية فى كل قرية، على أن يتعاون الأخصائى الاجتماعى والطبيب والزائرة الصحية على القيام بإجراء هذا المسح الاجتماعى وبخاصة ما تعلق منه بالدراسات الخاصة بحالات الأسر فى كل قرية، فضلا عن الموارد المتاحة التى تيسر الإصلاح المنشود. وقد اهتمت اللجنة بأن يكون جمع كل هذه البيانات جمعا منتظما فى ضوء استبيان أعد لهذا الغرض. وكان المسئولون عن إجراء المسح الاجتماعى واعين بظروف القرويين وعدم اعتيادهم مواجهة مثل هذه المواقف. ومن ثم كان من المتوقع أن يكون إجراء المسح بطيئا إذا لاحظنا أن قرية المنايل كانت تضم حوالى 100 أسرة، وأن قرية شطانوف كانت تضم أكثر من ضعف هذا العدد من الأسر.

ولم يقتصر عمل الأخصائى الاجتماعى فى كل من القريتين مع المتعاونين معه على إجراء المسح الاجتماعى المشار إليه، وإنما تعدى هذا العمل فتضمن أعمالا عديدة، فهو يهتم بأوجه نشاط مركز رعاية الطفل، ويقوم بالإشراف على المركز الاجتماعى الذى كانت تعقد فيه الاجتماعات لقادة القرية من أبنائها وغيرهم للمناقشة فى المسائل التى يهتمون بها. وقد لعب وجود "الراديو" فى المركز الاجتماعى دورا هاما فى تسلية المجتمعين والترويح عن أنفسهم. وقد ساعدت إقامة الزائرة الصحية والأخصائى الاجتماعى فى القرية بصفة دائمة على تنظيم أوقات عملهما بحيث تتمشى مع الفرص التى تهيئ لهما الاتصال بالقرويين. وكان من أهم أعمال الأخصائى الاجتماعى، أيضا، تأكيد التعاون الضرورى مع المسئولين على الوحدة

الطبية لتحقيق العناية بالمرضى وبخاصة المصابين منهم بمرض البلهارسيا التى يكاد أن يكون مصابا بها فى ذلك الحين نحو 100% من سكان القرية تقريبا.

وقد وضعت اللجنة لنفسها أسسا وقواعد تسير على هديها .. منها:

(أ) أن عمل المرحلة الأولى هو بمثابة تمهيد أولى للتجربة التى ستليه.

(ب) أن اللجنة لا يمكن أن تتبع أية طريقة معينة للتغيير إلى الأفضل حتى تتم البحوث والدراسات نهائيا. فالظروف المحلية هى التى ستفرض دون غيرها التحسينات التى يمكن إدخالها فى القرية، كما ستقرر ترتيب أولويتها.

(ج) أن المفروض أن التجربة التى تشرف عليها اللجنة هى تجربة علمية، وعليه فلابد من الإقلال من التخمين بقدر المستطاع.

(د) أن اللجنة المشرفة على التجربة ستأخذ فى اعتبارها كل ناحية من نواحى النشاط الصحى والاقتصادى والتربوى والاجتماعى وكل ما من شأنه أن ييسر رفع المستوى العام فى القرية.

(هـ) ليس عرض اللجنة إنشاء قرى نموذجية، وإنما الغرض هو اكتشاف الصيغة الملائمة لإصلاح الحياة القروية والتى يكون من المتيسر إتباعها فى قرى مصرية أخرى. ولا ينبغى أن يظن أن كل ما يعمل فى القريتين التجريبيتين فى الوقت الحاضر. سيعاد عمله فى القرى الأخرى. فاللجنة ستعلم عن طريق التجارب بعض الوسائل غير الصالحة كما ستعلم بعض الوسائل الصالحة. ولا تتوقع اللجنة أن يكون من الضرورى إنشاء مركز لرعاية الطفل ووحده طبية فى كل قرية مصرية.

(و) وحتى تستكمل التجربة وتتحقق الخبرة الكاملة عن كل الظروف، فأنه من الضرورى الاهتمام بالقريتين التجريبيتين أكبر الاهتمام، الأمر الذى لا يتوقع عمله فى جميع القرى المصرية.

(ز) ولكى تتحقق أغراض التجربة، فأنه من المتوقع انفاق مبالغ كبيرة نسبيا لا تكون هناك ضرورة لانفاق مثلها بعد إجراء التجربة. والملاحظ أنه أرخص لنا أن ترتكب بعض الأخطاء فى قريتين اثنتين، مثلا، من أن ترتكب نفس الأخطاء فى آلاف القرى المصرية الأخرى. وإذا عرفنا الإجراء السليم فاننا سنوفر الوقت والمال عند تطبيق التجربة على مدى أوسع.

(ح) لا يمكن أن نتوقع حدوث معجزة، أو أن نتوقع اكتشاف صيغة الإصلاح فى وقت قصير.

ط) أن اللجنة على أتم استعداد لتحمل العمل الشاق مدة طويلة حتى تصل فى النهاية، فى خلال الجيل الحالى، أن أمكن، إلى نتائج صائبة فى ميدان إصلاح القرية المصرية.

وقد أثارت تجربة إصلاح القرية المصرية اهتماما كبيرا فى أنحاء البلاد قد أدى إلى تعاون قيم من جانب الحكومة والأفراد على السواء. وكان أعضاء الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وأعضاء مشروعاتها الأخرى فضلا عن طالبات مدرسة الخدمة الاجتماعية وطلبتها يعتبرون هذه التجربة إحدى التجارب العلمية الحاسمة فى مصرنا الخالدة. وقد زرت المنايل وشطانوف كطالب وبعد أن تخرجت مع زميلاتى وزملائى زيارات عديدة. وقد أثمرت هذه الزيارات ثمرتها المرجوة فقد كان الزميل المغفور له الدكتور محمد محمد شلبى والزميل الأستاذ إبراهيم المنوفى يعتبر أنها لونا من التشجيع الذى كانا فى حاجة إليه. وكنا، بدورنا، نعتبر هذه الزيارات فرصة ذهبية لكى نرتشف من خبراتهما ومما نراه من ظروف وأحوال الحقائق المباشرة الضرورية عن مجتمع الريف المصرى العتيد، وأننى أعتبر نفسى مدينا بالكثير من خبراتى عن الريف المصرى من هذه الزيارات. وقد أتاح لى هذا الدين الفرصة لكى أعرف عن كثب، ولكى أنضج، ولكى أتغير إلى الأفضل. أن قلب مصرنا النابض كان، ولا يزال، فى الريف المصرى العتيد. ومن عرف الريف المصرى العتيد فقد عرف قلب مصرنا الخالدة كما عرف روحها الأصيلة.

وإذا كانت مهنة الخدمة الاجتماعية قد دخلت لأول مرة إلى الريف المصرى العتيد فى أول أكتوبر عام 1939، فأن الطريق لم تكن ممهدة لدخولها. ويكفى أن أذكر فى هذا المقام حديث العزيز المغفور له الدكتور محمد محمد شلبى عن بعض تجاربه فى قرية المنايل، الذى ألقاه فى قسم الأخصائيين الاجتماعيين فى مساء يوم الجمعة 22 مايو عام 1942، ليرى القارئ بعض ما فعله أحد رواد مهنة الخدمة الاجتماعية فى أحد ميادين هذه المهنة.

قال المغفور له الدكتور محمد محمد شلبى رحمه الله:

"أن حديث الليلة ليرجع بذاكرتى إلى العهد الذى أعلنت فيه الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية عزمها على إنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة عام 1937، حيث قدمت طلب للالتحاق بها. وعندما دعيت للمقابلة الشخصية، وجه إلى هذا السؤال: "**لماذا تفكر فى الالتحاق بهذه المدرسة؟" فقلت: أننى من أصل ريفى ونشأت بالقاهرة، وعشت فيها كل حياتى تقريبا ولكن صلتى بالريف لم تنقطع فكل أهلى وعشيرتى بالقرية. وكم رغبت فى قضاء الإجازات بينهم فلم أطق البقاء معهم إلا بضعة أيام لشعورى بفارق كبير بينى وبينهم، لذلك أرجو أن اقف عن طريق دراستى مهنة الخدمة الاجتماعية على السبيل الذى يقرب بينى وبين أهلى، وأن أقف أيضا على مشاكل الفلاح ووسائل حلها**". وما هى إلا بضعة أيام حتى كنت أدرس مهنة الخدمة الاجتماعية، ومنذ ذلك الوقت وأنا أتصل بالريف بل بقريتى على الخصوص فى كل فرصة وكل أجازة قصيرة كانت أو طويلة.

" ودارت الأيام دورتين عندما حدثنى القائمون بأمر الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى أكتوبر عام 1939. عن عزمهم على القيام بمشروع يرمى إلى إصلاح قريتين عن طريق تجربة وسائل الإصلاح الحديثة، وأنهم يرشحوننى للأشراف على التجربة فى قرية المنايل. فلم أتردد فى القبول على الرغم من أننى لم أكن أعرف عن هذه القرية شيئا سوى أنها قرية متواضعة ليس فيها من مرافق الحياة العامة شئ. أننى لم أتردد فى القبول، لأننى شعرت بأن أمنيتى قد تحققت، وأننى قد أعطيت الفرصة للعمل مع إخواننا الفلاحين.

"ولن أذكر لكم فى حديثى الليلة بالتحديد ماذا تم من أوجه الإصلاح وإنما أريد أن أحدثكم عن الطريقة التى تمت بها بعض نواحى الإصلاح، وعن الصعوبات التى كانت تواجهنى فى التنفيذ، فالملاحظ أنه ليس كل ما يكتب على الورق أن يكون بالضرورة سهل التنفيذ.

"بدأت تجاربى فى إصلاح قرية المنايل وقد كان يوجد لدينا برنامج للإصلاح يرمى إلى تحسين حال القرية من الوجهة الصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد كانت هناك عدة وسائل مقترحة لتحقيق هذا الإصلاح، كانت دائما نصب أعيننا، ولكننا لم نكن لنتقيد بها إذا وجد أن من المصلحة تغيير بعضها أو جميعها. فكانت المرونة دائما رائدنا ولها الاعتبار الأول فى عملنا.

"ولقد سافرت إلى القرية. وأقمت بها للتعرف على أهلها والعمل على اكتساب ثقتهم والتعرف على مشاكلهم، وذلك عن طريق المجالسة والمحادثة ومشاركتهم أفراحهم وأحزانهم وارتياد مجالسهم، وتأدية الصلاة بينهم وما إلى ذلك مما يقربهم منى ويقربنى منهم. ومع ذلك فأننى لم أجد منهم إلا كل تحفظ فى الكلام، والفرار من المجتمعات التى أرتادها، والتشكيك منى فى كل مكان وعلى كل لسان.

"ولم يكن كل ذلك غريبا على، فإن الفلاح فى حياته الخاصة والعامة لم يألف من "المطربشين" إلا الإرهاق والعسف. فهذا ضابط البوليس، وهذا طبيب الصحة، وذاك مهندس الزراعة وغيرهم. من موظفى الوزارات والهيئات لا يتصلون بالفلاح إلا لتحرير محضر مخالفة أو تحصيل ضريبة، وكلهم أجمعوا على استعمال منتهى القسوة مع الفلاح، ولا يرون

لهم هيبة أو احتراما إلا إذا كان حديثهم إليه تهديدا ووعيدا. وإذا كانت هذه معاملة المطربشين للفلاحين، وكنت أحد المطربشين، فإن فلاحى قرية المنايل إذا رأونى أندس فيهم وأعيش بينهم ألاطفهم وأجالسهم وأتحدث إليهم مبديا كل حب وكل احترام لهم، اعتبرونى شخصا ذا مأرب لم يعلموه وذا غرض لم يفطنوا إليه. ومن ثم كان ارتيابهم منى وخشيتهم.

"وإذا أضفنا إلى ذلك ما كانت عليه هذه القرية من الانقسام إلى فريقين بسبب نزاع شخصين من أهلها على منصب "العمودية" الذى كان خاليا منذ أكثر من عامين، وأن كل فريق كان ينظر إلى مستريبا فى أمرى ومعتقدا أنى أساند الفريق المنافس له – فأنه يلاحظ مدى الجهد الذى تطلبه كسب ثقة أهل القرية وإزالة الشكوك من نفوسهم نحوى.

"ومع ذلك فقد قمت بعملى بشكل مرضى زهاء سنة وبضعة أشهر والنزاع بين الفريقين ما زال قائما حتى وفقت وزارة الداخلية إلى تعيين أحد المتنافسين وقمت مجاهدا بعد ذلك بإزالة ما تركه التنافس من الحقد فى نفوس المتنازعين. ونجحت فى أن يتعاهد المتنافسان على التعاون والعمل من أجل صالح القرية. والتف الأهالى حولى. وزادت ثقتهم بى يوما بعد يوم. ولم يكن تحقيق ذلك عن رهبة وهيبة ولكن كان عن تقدير وشعور بالاطمئنان.

"وبعد أن تمت المرحلة الأولى من التجربة بتعرفى على أهالى القرية واكتساب ثقتهم، بدأت فى تنفيذ ضروب الإصلاح فيها. وكانت تعاوننى فى العمل زميلتى السيدة عايدة قابيل الزائرة الصحية التى كنت موفقا فى توجيهها إلى الوجهة الصالحة للعمل فى الريف، فهى لم تكن ممن ألفوا الريف أو عاشوا فيه من قبل. ولم تكن ممن درسوا مهنة الخدمة الاجتماعية. وسرعان ما تقبلت الحياة فى القرية وسارت فى العمل سيرا طبيعيا.

"كانت القرية كغيرها من القرى. شوارعها قذرة وتتراكم على جوانبها أكوام السباخ. وتبدو على أهليها أعراض المرض وتعلو وجوههم صفرة وتشكو أجسادهم ضعفا. وكانت ملابسهم قذرة وجلودهم يعلوها طبقة ظاهرة من الأوساخ. وكانوا يتحركون حركات تدل على انتشار القمل فى أبدانهم وفى ملابسهم. لذلك كان اهتمامنا كبيرا بالنظافة الشخصية والنظافة العامة للقرية، وخطونا فى هذه السبيل خطوات واسعة موفقة، كان أساسها الإرشاد والإقناع. فقامت زميلتى بمحاربة القمل بين الأطفال والسيدات.

ومما يذكر بهذه المناسبة أنه فى يوم حضر إلى أكثر من خمس سيدات يبكين ويقلن: **هو ده يخلص من ربنا انتو جايين تصلحوا ولا تفسدو، عاوزين تقرعوا البنات دا الراجل ما يدخل البيت.** ولما سألت عن الخبر، قلن: **أن الست الحكيمة قالت لنا نظفوا رؤوس بناتكم من القمل فنظفناها. ولما فتشت عليهم النهاردة بتقول أن فيهم قمل لسه، وجايبه الحلاق يحلق لهم شعورهم. يخلص ده من ربنا. بنات على وش جواز يحلقوا شعرهم!** فتوجهت معهن إلى السيدة الحكيمة وقابلتها وتناقشت معها. وتم التفاهم على إعطاء هؤلاء النسوة مهلة ثلاثة أيام أخرى، وقد كانت النتيجة طيبة. ولو أن أمرا كهذا نفذ لأثار علينا أهل القرية جميعا فى وقت كنا نتلمس فيه السبل للوصول إلى اطمئنانهم إلينا.

"ولما أنشئت الحمامات بدار رعاية الأم والطفل. قمنا بدعاية واسعة النطاق لاستعمالها، وصرفنا الصابون والمناشف والمياه الساخنة فى الشتاء بدون مقابل. وشجعنا المواظبين من الأطفال بشارات صدرية من القماش. أما الرجال فقد تأخر إنشاء الحمامات لهم حتى أصلح مجلس مديرية القليوبية دورة مياه المسجد، فألحق بها حمامان لم يستعملا بعد لأنهما حديثان.

"وقمنا بوضع خطة لنظافة القرية عموما. فبدأنا بنظافة الشوارع. وتم ذلك بالتدريج. بدأنا برفع أكوام السباخ من الشوارع ونقلها إلى أماكن حددناها خارج القرية أو إلى الحقول مباشرة. ثم القيام بنظافة الشوارع يوميا بنظام تعاونى، فكل سيدة كلفت بعد أن اقتنعت بوجوب

النظافة أمام منزلها ثم نظافة منزلها من الداخل. وصرنا نمر بالشوارع والمنازل فى كل يوم للحث على ذلك والإقناع والإرشاد. وقد لوحظ فى أول الأمر أن كثيرا من النسوة يتنازعن بسبب أن إحداهن كنست أمام منزل الأخرى فأخذت بذلك بعض الأتربة أو القش، وفى هذا اعتداء. ولما كان الناس يختلفون فى مستوى الاقتناع، فأننا كنا نلاحظ فى أثناء مرورنا أن بعض السيدات قد كنسن فعلا أمام منازلهن فى الصباح الباكر. وان البعض يبدأ فى الكنس عندما يحسون بمرورنا، فكنا نسمع العبارة: **أخرجى يابت وهاتى المقشة**. أما الفئة الثالثة فهى تلك الفئة التى نقف ببابها ونقول: **يا فلانة انتو ما كنستوش النهاردة ليه؟** فنسمع العبارة: **احنا بخير وجيين نكنس، أو البت مشغولة فى الغيط النهارة، أو حنخرج نكنس أهو**. وما إلى ذلك من الاعتذارات. وما زلنا نساير كل فئة على حسب ظروفها حتى وصلنا إلى حالة مرضية جدا. ومما لا شك فيه أن كل سكان القرية سوف يتعودون بالتدريج على القيام بهذا العمل، وسنصل بآذن الله إلى الوقت الذى تظل فيه الشوارع جميعها نظيفة سواء مررنا عليهم أو شغلنا عن ذلك.

"ولقد جربنا تكوين فرقة من الأطفال تعمل محلنا وتقوم بالمرور. ولكن للأسف لم تنجح هذه الفرقة. بل جلبت لنا بعض المشاكل مع الأهالى، وسببت منازعات كادت أن تفرق بين الكبار، فأوقفناها.

"وبعد ذلك وجهنا العناية إلى نظافة المنازل من الداخل. وأصبح بمرور الزمن دخولنا إلى المنازل ميسورا فى أى وقت. وكانت السيدات يتقبلن ملاحظاتنا عن النظافة وترتيب أثاث المنزل بنفوس راضية. ومن أجل خلق الحوافز عند الأهالى، كافأنا أسرة من الأسر التى كانت تحافظ على نظافة بيتها برشه بالجير، وأخرى مثلها بوضع تجربة مرحاض السباخ فى منزلها، ونرتب الآن مسابقة بين المنازل لاختيار أنظفها وإعطاء صاحبه جائزة مادية (مثل نعجة أو عجلة).

"وكان لمياه الشرب فى تجاربنا أهمية عظمى. فأن الفلاح يعانى الكثير من الأمراض بسبب موارد المياه التى يستعملها عادة وهى الترعة أو المسقاة المجاورة للقرية. وقد أثرت اهتمام أهالى قرية المنايل بهذه المسألة. ودارت أحاديث كثيرة حولها. وأنى أنقل فى حديثى الليلة طرفا منها.

"جلسنا فى يوم على شاطئ الترعة. ثم جرى الحديث عن مياه الشرب. فشرحت للمجتمعين شيئا عن الأضرار التى تصيب الإنسان من استعمال مياه الترعة للشرب لما فيها من حيوانات ميتة قد تعفنت، وبقايا فضلات المنازل، فضلا عما تحمله من الطفيليات. وذكرت أن كل ذلك يلوثها ويجعلها نجسة ولا تصلح للشرب.

"ثم روى أحدهم مصدقا على كلامى حكاية قال فيها: **لقد كنت ظمآن بدرجة كبيرة، فخرجت إلى الترعة وشربت منها حتى ارتويت، وارتاحت نفسى. ولم أكد أخطو بعض خطوات من مكانى حتى وجدت "رمة" حيون على وجه الترعة قريبا من المكان الذى شربت منه، فماعت نفسى وتقايات فى الحال. ومن يومها وأنا لا أشرب من مياه الترعة مطلقا. وقد حصلت عندى "قرفة" أخذت أعالج نفسى منها مدة طويلة**".

"فانبرى أحد الجالسين إلى معارضتى ومعارضة المتحدث السابق قائلا: **قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الماء لا يجعل نجاسة أكثر من أربعين قدما**. فارتبكت فى أول الأمر، لأن القائل قد ارتكز فى حجته على حديث نبوى. وسواء كان هذا الحديث صحيحا أو غير صحيح. فأن على أن أثبت عدم صحته أو أن أدفع الحجة بحجة أقوى منها، وليس أقوى من الحديث النبوى ألا القرآن الكريم، ولم يحضرنى من آيات القرآن الكريم ما ينقذنى من هذه الورطة.

"ولكن لم يمكث ارتباكى طويلا حين سألته: **هل تضمن أن نجد فى الترعة أربعين قدما متوالية لم يصل إليها ما يلوثها؟ أظن أن كلام الشيخ فلان كان أحسن جواب. ألم يشرب من الترعة ويرتوى بنفس مطمئنة ثم وجد الجثة التى غيرت نظرته نحو الماء فامتنع عن الشرب منها بعد ذلك؟** ثم أخذت أعدد أضرار مياه الترعة ضررا ضررا حتى قال قائل: **قرفنا من مياه الترعة التى اعتدنا شربها فمن أين نشرب آذن؟** فقلت: **أن أحسن وسيلة الطلمبات.** قال: **ولكنها غير متوافرة.** فقلت: **أن اللجنة على استعداد للمساعدة فى هذا السبيل.**

"وعندما ازداد اقتناع قادة أهل المنايل ازداد طلبهم للطلمبات. فقامت اللجنة بتجاربها الخاصة بموارد المياه. فجربت ساقية كارول، وبئر الدلو الصحى، والطلمبة الماصة الكابسة. وانتهت هذه التجارب إلى أن أصلح هذه الموارد هى الطلمبة الماصة الكابسة. فعممناها فى ثلاث جهات لكى تمد القرية جميعها بالماء الصالح للشرب.

"ومن وسائل إقناع قادة أهل المنايل ومن على شاكلتهم، استخدمت المجهر (الميكروسكوب). وذلك عن طريق التعرف على الفرق بين عينات المياه المأخوذة من الترعة مباشرة، ومن الزير، ومن تحت الزير، ومن الطلمبة. وعندما تشكك أحدهم فى أن المخلوقات الدقيقة التى تسبح فى ماء الترعة قائلا أنها من زجاج المجهر، وضعت تحت العدسة زجاجة من غير ماء فلم يجد بها شيئا. ولم يلبث الجميع حتى اقتنعوا، وكانوا يتحدثون مندهشين عن ما رأوه بالنظارة!

"وقد تأكد اقتناعهم عندما أخذوا على عاتقهم إصلاح الطلمبات كلما احتاجت إلى إصلاح، وقد كان يتم اصلاحها فى أول الأمر على نفقتنا".

"ولم ينته الأمر إلى هذا الحد بل أن مجلس مديرية القليوبية قد فكر فى إنشاء عملية مياه صغيرة. وحضرت اللجنة المختصة لاختيار مكان لوضعها، ووقع اختيارها على أرض لأحد الملاك المقيمين بالقاهرة. وطلبت اللجنة من الأهالى أن يقدموا هذه الأرض إلى مجلس المديرية بدون مقابل. فألفوا لجنة منهم واتفقوا على شراء هذه الأرض للمجلس من مالهم الخاص، وجمعوا ثمنها. وحتى الآن لا يزالون يجاهدون مع مالك الأرض المذكورة لامتناعه عن البيع. واتفقوا على تقديم المبلغ الذى جمعوه لمجلس المديرية لكى يقوم بشراء الأرض المناسبة ولو أدى ذلك إلى نزع ملكيتها.

"وكان علينا أن نعمل على ردم "البرك" التى تحيط بقرية المنايل وكان عددها ثلاث برك. وقمت بحث الأهالى على التعاون فى ردم هذه البرك فقاموا بردم جزء كبير منها، وقدمنا فى أثناء ذلك بعض المساعدات المالية التى بلغت أربعين جنيها مصريا فقط صرفت فى ردم بركة مساحتها فدان وثلث فدان، كانت تكلف الحكومة إذا أشرفت على ردمها أربعمائة جنيه مصرى على الأقل. وقد تكلف ردم بركة أخرى مساحتها حوالى نصف فدان عشرة جنيهات ونصف فقط. أما البركة الثالثة فسنشرع فى ردمها فى الأيام القريبة المقبلة أن شاء الله وسنتبع فيها نفس الطريقة.

"ولما كانت قرية المنايل تتميز عن غيرها من القرى بشدة فقر أهليها وصغر حجم ملكياتهم وانخفاض مستوى معيشتهم، فقد وجهنا اهتمامنا إلى تكوين جمعية تعاونية بها. وانتهزت فرصة زيارة الدكتور محمد عبد المنعم رياض والدكتور عبد الواحد الوكيل القرية فى شهر ديسمبر عام 1939، فدعوتهما إلى حضور اجتماع لبعض قادة القرية وغيرهم، وتحدث الدكتور محمد عبد المنعم رياض إليهم عن التعاون وفائدته، وعن طريقة تكوين الجمعية التعاونية وما إلى ذلك. ثم سأل الأهالى عما إذا كان فى إمكانهم تكوين جمعية تعاونية تخدمهم من الوجهة الاقتصادية، فأبدوا استعدادا كبيرا لذلك، وكلفنى بكتابة كشفا بأسماء من يرغب فى الاشتراك. وفى الحال أبدى الرغبة فى الاشتراك ممن حضر الاجتماع من الأهالى بمبلغ 14

جنيها مصريا. ثم تركنا للقيام بالتنفيذ ولجمع هذه الاشتراكات. فبدأت دعاية منظمة مستمرة للتعاون. وتم جمع مبلغ 15 جنيها مصريا بعد شهر واحد، وبعد أربعة شهور زاد هذا المبلغ إلى 23.5 جنيها مصريا. ثم وقفت الاكتتابات عند ازدياد النزاع على العمودية، فامتنع فريق من أهل القرية عن الاشتراك فى الجمعية لأن الفريق الآخر سبقه إلى الاكتتاب فيها. وما زلت أجاهد فى الإقناع والتحدث عن التعاون ومزاياه وفضله حتى مللت أنا نفسى الحديث عن التعاون. ولا يمكن أن يتصور أحد مدى الجهد الذى بذلته فى خلال عام ونصف عام، ولم يصل المبلغ المدفوع إلا إلى 40 جنيها مصريا. وقد رأيت أن عددا من الأهالى لا بأس به يريد الاكتتاب ولكنه ينتظر لآخر لحظة حتى يرى تسجيل الجمعية قد تم فعلا، فلجأت إلى الاحتيال، ولكنه احتيال شريف على كل حال. وأعلنت كل الأعضاء والمكتتبين وغيرهم من الأهالى بأنه سيعقد اجتماع فى ليلة معينة لكتابة محضر تسجيل الجمعية، وأن عليهم الحضور جميعا فى الموعد المحدد، وذلك لأن الأعضاء الذين تسجل أسماؤهم فى هذا المحضر سيكونون وحدهم الأعضاء المؤسسين. فسمع فريق من المترددين ذلك فحضروا. وبلغت الاكتتابات فى هذه الليلة وحدها 13 جنيها مصريا، وأصبح مبلغ رأس المال المجموع 53 جنيها مصريا. ووافقت مصلحة التعاون على تسجيل الجمعية فسجلت برأس مال قدره 57.5 جنيها مصريا. وبدأت الجمعية تخدم أعضاءها تحت إشرافى. ومن دواعى اغتباطى أن أذكر أن الجمعية تسير فى طريق النجاح وقد شهدت بذلك مصلحة التعاون نفسها، وان عدد أعضائها زاد 20 عضوا وزاد رأس مالها 16 جنيها مصريا فى مدى ثمانية شهور. ولقد خدمت الجمعية فى الميدان الزراعى بتوريد الأسمدة والتقاوى والبذور والأشجار الخشبية، كما قامت بنصيب فى تخفيف أزمة البترول والمنسوجات والصابون وهى من الحاجات المنزلية.

"وبينما كنت أجالس بعض الرجال أمام دكاكين القرية، شهدت طفلا قد أحضر "كوزين" من الأذرة ليبتاع علبة كبريت ثمنها مليم. ولم يقبل البائع ذلك وطلب إحضار كوز آخر. وفى الحال كانت الثلاثة الكيزان من الأذرة فى يد الطفل حيث استبدل بها علبة الكبريت. عندئذ دار فى رأسى سؤال: **كيف يدفع الفلاح ثلاثة كيزان من الأذرة فى سلعة قيمتها مليم واحد، وهو بالطبع فى هذه الصفقة من الخاسرين؟** وأوحى إلى هذا الموقف أن أضع مشروعا للتكافل الاجتماعى فى محيط القرية، على أن يكون محور هذا المشروع جمع كيزان الأذرة من القادرين لمساعدة غير القادرين. وقدرت أن المنازل التى يمكن أن تأخذ منها الإدارة تبلغ حوالى 200 منزل. فإذا أخذنا من كل منزل فى المتوسط عشرة كيزان من الإذرة لحصلت على 2000 كوز من الأذرة تقدر بنحو أردبين. وكان ثمن أردب الأذرة حينذاك حوالى 125 قرشا، أى أن ثمن ما يمكن جمعه من الأذرة سيكون 250 قرشا. وإذا كررنا ذلك فى موسم القمح لأمكن عمل ميزانية متواضعة تستغل فى مشروع إنتاجى يخدم الفقراء من الأهالى. ولكن صادفنى انقسام القرية. وتأكدت أن هذا الانقسام سيكون عقبة فى سبيل الوصول إلى غرضى، فانتدبت ثلاثة أشخاص من كل من الفريقيين، وشرحت لهم الفكرة واقتنعوا. ولم تمر فترة طويلة حتى تم جمع أربعة أرادب من الأذرة، احتفظت بها لدى فى المركز الاجتماعى ثم دعوت الأشخاص الستة وذكرت لهم: أن الأذرة **المجموعة قد جمعت بفضل موافقتكم واقتناعهم، ولسنا فى حاجة إلى الاحتفاظ بها بالطبع، وأنا أجمعكم الآن من أجل التصرف فيها، فماذا ترون؟** وكانت النتيجة أن تكونت لجنة من أهل القرية من أجل التكافل الاجتماعى بالقرية. وأصبح المتخاصمون يتعاونون من أجل الخير، وألف الله بين قلوبهم وأصبحوا فى سبيل تحقيق أغراض اللجنة أخوانا، وكانت هذه اللجنة سعيدة الحظ فغمرت بالكثير من

التبرعات، وتحسنت ميزانيتها. وإذا كانت خدماتها فى أول الأمر قد اقتصرت على بعض الخدمات الموقوتة كتوزيع اللحم أو الملابس فى المواسم والأعياد، فقد بدأت فى خطة إنتاجية ترفع مستوى الفلاح الفقير، فوزعت "الفراريج" على الأسر الفقيرة لتربيتها، وتبدأ اللجنة فى الوقت الحاضر فى تشغيل أنوال اشترتها من مالها لخدمة بنات الفقراء وأبنائهم عن طريق توفير عمل مستديم لهم واستعمال الأرباح الناتجة من النسيج فى الترفيه عن الأسر المحرومة. واللجنة مستمرة فى جعل أساس مواردها ما تجمعه من المحصولات المختلفة.

"ولم يكن بقرية المنايل مدرسة. وكان على الأطفال بها، بنين وبنات، أن يسيروا كل يوم حوالى كيلو مترين ذهابا إلى المدرسة ومثلهما إيابا. وشكا إلى الكثيرون من أن أولادهم يخرجون فى الصباح للذهاب إلى المدرسة فيلعبوا فى الطريق ولا يصلوا إلى المدرسة. ثم يعودون فى آخر النهار إلى منازلهم، وكان يصل الأهالى كل بضعة أيام إنذار بأن الأولاد غير مواظبين على الحضور إلى المدرسة. وكثيرا ما حررت ضدهم محاضر مخالفات لهذا السبب. ولما اقتنعنا بضرورة وجود مدرسة بالقرية تعنى ببناتها وأولادها وبتعليمهم وتوفير الوقت لهم، اتفقنا مع مجلس مديرية القليوبية على إنشاء مدرسة كان الغرض منها فى أول الأمر أن تسير على نمط المدارس الإلزامية العادية. ولكن انتهت الأبحاث أخيرا إلى جعلها مدرسة إقليمية لها نظام اليوم الكامل بحيث يقضى البنات والأولاد نصف النهار فى الفصول، والنصف الثانى خارجها فى المشروعات.

"وأنتهز الفرصة فأذكر فى ختام حديثى أنني إذا كنت قد أصبت شيئا من النجاح فى تجاربى، فالفضل الأول فى توفيقى يرجع إلى أساتذتى الأفاضل الدكتور محمد عبد المنعم رياض، والدكتور عبد الواحد الوكيل والدكتور أحمد حسين والدكتور وندل كليلاند وجميع أعضاء لجنة إصلاح القرية الموقرين الذين والونى بإرشادهم ونصحهم وتشجيعهم وحسن توجيههم مما كان له اكبر الأثر فى نفسى وفى تحمل مشاق هذا العمل. وأنى لأرجو أن يأتى اليوم الذى نصل فيه فى تجربة قرية المنايل إلى الحالة التى نتمناها للريف المصرى، فتكون وجهتى أن شاء الله أهلى وعشيرتى، ويكون ميدانى هو قريتى أؤدى لها بعض حقها على. فكل منا مطالب بأداء هذا الواجب فى قريته عملا بالمبدأ القائل: الخدمة الاجتماعية تبدأ بالمنزل".[9]

4- مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة:

بعد أن انتدبت السيدة الزا ثابت من مؤسسة الزفاف الملكى للعمل بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة فى غضون شهر نوفمبر عام 1939، لتقوم بالإشراف على ميدان التدريب العملى لطالبات المدرسة وطلبتها، أشرفت على إنشاء بعض الخدمات الاجتماعية فى محكمة الأحداث بالقاهرة كجزء من التدريب العملى لبعض الطالبات والطلبة. وقد تضمنت هذه الخدمات بحث عشر حالات من الأحداث المقدمين إلى المحكمة بحثا اجتماعيا. وقد استمر أداء هذه الخدمات حتى 13 مارس عام 1940. [10]

ومما ساعد على المضى فى هذا العمل أن وزارة الشئون الاجتماعية توسطت لدى النائب العام للحصول على الترخيص اللازم للسماح لطالبات مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وطلبتها بالقيام بأبحاثهم. وكان اختيار حالات الأحداث على أساس ما يبدو من الحاجة الماسة لبحثها بحثا دقيقا. وفى خلال هذه الفترة أمكن دراسة بعض حالات الأحداث دراسة نفسية ودراسة طبية.

وفى 13 مارس عام 1940، قدمت السيدة الزا ثابت بوصفها عضوا بمجلس إدارة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية، مشروعا للقيام بخدمات اجتماعية بمحاكم الأحداث. وقد وافق المجلس على هذا المشروع فى نفس التاريخ. وأقرت الجمعية العمومية العادية

للجمعية هذا المشروع ووافقت على أن تقوم الجمعية به بجلستها المنعقدة فى 14 إبريل عام 1940.

وقد تناول المشروع المذكور مقدمة تبين أن معظم الأقطار التى أنشأت محاكم الأحداث قد أنشأت إلى جانبها نظاما للخدمة الاجتماعية ليساعد تلك المحاكم ويعاونها فى تأدية وظيفتها أتم أداء. وذلك بالقيام ببحث دقيق لكل حالة تعرض على المحكمة وبمتابعة الحدث بعد المحاكمة ومراقبة حالته وحالة أسرته. وقد أقامت مصر محاكم الأحداث ولكنها إلى اليوم لم تنشئ هذا النظام الاجتماعى الهام.

كما بين المشروع أن الغرض الأساسى من القيام بخدمات اجتماعية فى محاكم الأحداث هو معاونة القاضى فى وظيفته كمربى للأحداث وحام للطفولة فيكون الأخصائى الاجتماعى بمثابة حلقة الاتصال بين القاضى وأسرة الحدث، والحدث نفسه وما بين هؤلاء وبين المؤسسات المختلفة، سواء كانت حكومية أو أهلية، التى تعنى بالحدث لسبب أو لآخر.

وأشار المشروع إلى ما يتضمنه هذا النشاط الاجتماعى. وقد لخص ذلك فيما يلى:

(أ) القيام ببحث دقيق لحالة كل حدث والبيئة التى يعيش فيها وعلاقة هذا كله بأعمال التشرد أو الأجرام التى تصدر عنها. ويشفع مثل هذا البحث الاجتماعى ببحث حالة الحدث الصحية والنفسية ولذا يكون فى متناول القاضى المعلومات الدقيقة التى يستتير بها فى فهم حالة كل حدث.

(ب) اقتراح الحل الملائم لكل حالة تعرض سواء فيما يتعلق بالتربية أو المعالجة النفسية أو بتغيير بيئة الحدث أو بإلحاقه بإحدى المؤسسات التى تلائم حالته الخاصة.

(ج) المساعدة فى تنفيذ العلاج المقترح وبوجه خاص مراقبة الحدث وأسرته اجتماعيا والتأثير الصالح فى كل منهما.

وقد أشار المشروع إلى أن تلك الخدمة الاجتماعية وسيلة لبذل النصائح اللازمة للهيئات والأفراد الذين يعنون بشئون الأحداث، ولإيجاد صلة بين المحاكم وهذه الهيئات، وإلى أنه فى الوقت الحاضر ليس للمحاكم سوى خطتين:

- إعادة الحدث إلى أهله (الحكم بالتسليم).
- وضع الحدث مدة ما فى مدرسة إصلاحية أو فى السجن.

ومما يجدر بالذكر أننا نجد إشارة هذا المشروع إلى ضرورة سن قانون يجيز رفع حقوق الوالدين على الحدث فيصبح فى هذه الحالة من الممكن حماية الأحداث من آباء شريرين أو غير صالحين لرعاية أبنائهم. (11)

وأخيرا تضمن المشروع ميزانية عن عام فى حدود 1000 جنيه مصرى. وناشد المشروع وزارة الشئون الاجتماعية، بعد أن عضدت المحاولات الأولى لتأدية خدمات اجتماعية فى محاكم الأحداث، المساعدة فى تقدم هذا العمل واتساعه بأن تخصص له فى ميزانيتها مبلغا من المال. واقترح المشروع تأليف لجنة من أحد رجال القانون ومن أستاذ فى علم النفس وأحد الأطباء وواحد من رجال التربية لتتولى الإشراف على هذا المشروع وتوجيهه وجهته الصحيحة.

وقد تكونت أول هيئة تنفيذية لمكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة فى 15 إبريل عام 1940، وروعى فى تكوينها تمثيل وزارة الشئون الاجتماعية ومدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة وأحد المستشارين القانونيين واحد رجال التربية ومديرة المكتب. وكان أول اجتماع لها فى أول مايو عام 1940. (12)

وأصبحت السيدة الزا ثابت منذ ذلك الحين مديرة لمكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث. واستمرت السيدة الزا فى هذا المنصب حتى 31 ديسمبر عام 1943 عندما عينت

مديرا لهذا المكتب فى أول يناير عام 1944. ولن أنسى ما حييت هذا اليوم. فقد بدأت فيه عملا جديدا لا يختلف اختلافا جذريا عن عملى بالمؤسسة. ولم يكن هذا العمل غريبا على فى أثناء عملى بالمؤسسة، حيث كانت الصلة بين المؤسسة وبين المكتب فى شخص السيدة مديرته والسادة الزملاء أخصائى المكتب، صلة وثيقة. وأذكر من هؤلاء الأخصائيين الأعزاء الأستاذ محمود فهمى، والأستاذ أحمد مرزوق، والأستاذ توفيق عمار، والأستاذ واصف يوسف، ومع ذلك فالبيئة الجديدة غير بيئة المؤسسة، والأوضاع غير الأوضاع، كنت فى المؤسسة أعمل فى مجال تطبيق طريقة خدمة الجماعة، وأنا الآن فى المكتب أعمل فى مجال تطبيق طريقة خدمة الفرد وفى مجال تطبيق البحث الاجتماعى العلمى فى ميدان الجريمة والجناح. وبدأت عملى فى المكتب من حيث انتهت السيدة الزا ثابت أول مديرة له. كانت أهدافى أن أعمل فى سبيل تحقيق مهام المكتب وأغراضه، التى وضعت فى خلال الفترة السابقة، ما استطعت إلى ذلك سبيلا. وكانت هذه المهام والأغراض ما يلى:

(أ) الاقتصار على مشروع الخدمة الاجتماعية فى محكمة الأحداث بالقاهرة دون سواها فى الوقت الحاضر، واعتباره تجربة إذا نجحت أمكن تعميمها. (13)

(ب) أن تكون الهيئة التى تشرف على هذا المشروع هيئة خاصة (الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية) إلى أن يثبت نجاحه وفائدته للبلاد.

(ج) السعى لدى وزارة العدل لتقديم المعاونة فى تنفيذ هذا المشروع بنجاح، حيث أن سماح السيد النائب العام بإجراء بعض الأبحاث فى محاكم الأحداث قد أفاد كثيرا، ولكنه لم يكن سوى خطوة أولى فى هذا السبيل.

ومن ثم رأت الهيئة التنفيذية لمكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث الاهتمام بدراسة بعض الموضوعات الآتية:

- الاعتراف الرسمى من وزارة العدل بالخدمات الاجتماعية لمحاكم الأحداث كمشروع تقوم به هيئة خاصة.
- الاعتراف الرسمى بمؤسسة الزفاف الملكى كمأوى مؤقت وببعض المعاهد التعليمية الأخرى كملجأ الحرية مثلا.
- عقد جلستين أخريين أسبوعيا بمحاكم الأحداث وتعيين وكيل نيابة آخر.
- سرية الجلسات التى تعقد بمحاكم الأحداث.
- إصدار قانون إسقاط السلطة الأبوية.
- تخصيص مكان فى الإصلاحيات لقبول الأطفال المحكوم عليهم. (14)

(د) بدء تعاون المكتب مع مكتب الآداب بشأن الأحداث المتهمين بالتشرد والتسول وجمع الأعقاب .. .. الخ.

(هـ) الاهتمام بإنشاء شرطة خاصة بالأحداث. (15)

(و) طلب الاعتراف بمؤسسة الزفاف الملكى لإلحاق الأحداث الذين تحت إشراف المكتب بها بدلا من إرسالهم إلى الإصلاحية. (14)

(ز) الاهتمام بإنشاء مكان خاص لحجز الأحداث فى خلال فترة المحاكمة، أى إنشاء دار للملاحظة. (16)

(ح) طلب الاعتراف بملجأ السيوفية الخاص بالفتيات لإقامة الفتيات الأحداث اللائى تحت أشراف المكتب. (14)

(ط) الموافقة على قيام المكتب بحفظ كل حالة حدث يودع فى مؤسسة.

(ى) الاهتمام بتعديل قانون تشرد الأحداث. [17]
(ك) الاهتمام ببذل بعض الجهود لدى وزارة العدل لتعمل على استقرار قاضى محكمة الأحداث بمنصبه حتى يتمكن من دراسة مشاكل الأحداث وفهم نفسياتهم لطول خبرتـه بهـم علـى أن يحصل على كل ترقياته مع وجوده فى نفس المركز.
(ل) الاهتمام بإنشاء مؤسسات لضعاف العقول وذوى العاهات من الأحداث. [18]
(م) الاهتمام بتكوين اتحاد يضم الهيئات المهتمة بالأحداث الجانحين ويشـرف علـى أعمالهـا وينسقها بحيث لا تتعارض مع بعضها. [19]
(ن) طلب مساهمة وزارة العدل فى توسيع نطاق أعمال المكتب وتدعيمه ماليا. [20]

وظل مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة منذ عام 1940 حتـى عـام 1948 يعمل على تحقيق مهامه وأغراضه وأن تعددت. وقد تحمل هذا المكتب فى خلال هـذه الفترة عبئا كبيرا جدا. وقد اضطر إلى ذلك اضطرارا على الرغم من وجود بعض الظـروف المواتية التى مهدت السبيل إلى وجوده.

أن مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة، فى هذه المرحلة، **كان رائـدا فى مجال علاج الأحداث الجانحين**. وقد تحمل العبء وحده. لقد بدأ كجهاز للمراقبة الاجتماعية فى محيط الأحداث الجانحين فى مدينة القاهرة، فأغراضه على المستوى النظرى تـدل دلالـة واضحة على ذلك. وعمله يقوم على أساس تقديم البحوث الاجتماعية والطبية والنفسـية إلـى المحكمة لتنويرها، وفى حالة صلاحية البيئة المنزلية لتسليم الحدث إليها يطلب المكتـب مـن المحكمة الحكم بالتسليم، ثم يقوم المكتب بعد ذلك بالمراقبة الاجتماعية للحدث وأسرته فترة من الزمن. أى أن عمل المكتب فى حالة الحكم بتسليم الحدث. أى إطلاق سراحه ليعيش فى بيئتـه المنزلية، هو القيام بمراقبته والإشراف عليه فى هذه البيئة فترة من الوقت، وفضلا عن ذلـك يقوم بالبحوث اللازمة السابقة على الحكم.

وإذا كان لكل شئ تاريخ، فالملاحظ أن مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمـة الأحـداث بالقاهرة فى ضوء خبرة السيدة الزا ثابت، أول مديرة له، وهى خبرة سويسرية فرنسية – قـد حاكى أول ما حاكى الأعمال التى كانت تقوم بها المكاتب التى على غراره فى سويسرا وفـى فرنسا فى ذلك الحين. والواقع أنه حاكى أعمال "مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمـة الأحـداث والمراهقين بمقاطعة السين. وكانت أغراض مكتب الخدمـة الاجتماعيـة لمحكمـة الأحـداث والمراهقين بمقاطعة السين، فى ضوء المشروع الذى قدمته السيدة الزا ثابت إلى مجلـس إدارة الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى 13 مارس 1940 هى نفس أغراض مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة عند إنشائه، والملاحظ أن المكتب الأول، مثـل المكتـب الثانى، كان تابعا لإحدى الهيئات الاجتماعية الأهلية، هى "جمعية الخدمة الاجتماعية للطفولـة المعرضة للتدهور الخلقى".

وكنت أعمل فى خلال الفترة من يناير 1944 حتى آخر عام 1948 بلا توان. وكانـت أهدافى كلها محاولة تحقيق أعلى مستوى للعمل حتى يحقق المكتب رسـالته، كمـا وضـعها المسئولون قبل هذه الفترة، فى محيط الأحداث الجانحين المصريين. وكان يعاوننى فـى ذلـك الحين زميلات عزيزات وزملاء أعزاء اذكر منهم الأستاذة فتحية عبد الجواد، والأستاذة خيرية ياور، والأستاذة افنيس عطا الله، والأستاذ عبد العزيز فتح الباب، والأستاذ السيد محمد حنفـى، والأستاذ واصف يوسف. كنا نعمل عملا جادا فى ظل الحب والاحترام اللذين كانـا يسـودان علاقاتنا. وعلى الرغم من الأعباء العديدة والظروف غير المواتية فقد كان شعارنا: **الابتسـام أمام المشاكل مهما كانت، والتفاؤل بالمستقبل على الدوام**. كنا نعمل من أجل أن نعيش، ولكننا

كنا كذلك نعيش من أجل أن نعمل. كانت مهنة الخدمة الاجتماعية مهنة حديثة لا تزال. وكنا نحاول ما استطعنا من جهد أن نؤكد الحاجة الماسة إلى أدوارها الاجتماعية فى كل لحظة. ولم يقف فى سبيل تحقيق ذلك أى شئ. ذلك لأننا آمنا إيمانا صادقا بأن المجتمع المصرى فى ذلك الحين كان فى مسيس الحاجة إلى هذه المهنة الإنسانية وإلى أدوارها الاجتماعية العديدة.

وفى خلال عام 1948 أتيحت لى الفرصة لأسافر إلى المملكة المتحدة لدراسة نظم محاكمة الأحداث وأساليب علاجهم دراسة نظرية وعملية. وسافرت فعلا إلى المملكة المتحدة فى أوائل فبراير عام 1948 وانتهت دراستى فى شهر سبتمبر من نفس العام. وقد أتيحت لى الفرصة فى خلال هذه الفترة لدراسة نظم الخدمة الاجتماعية فى ميناء هل (Hull) ، فضلا عن دراسة نظام المراقبة الاجتماعية بالمحاكم (The Probation System) فى محيط الأحداث الجانحين البريطانيين، علما وعملا، فى إنجلترا وويلز. وكان يصحبنى فى خلال الدراسة الأولى الزملاء الأعزاء الدكتور أحمد كمال أحمد، والدكتور جمال نصوحى، والأستاذ صالح الشبكشى.

وكانت دراستى فى المملكة المتحدة أول دراسة علمية وعملية لى فى الخارج. وكانت إتاحة الفرصة لهذه الدراسة أمرا لم يكن يتوقعه شخص مثلي. ومن اجله تركت أمى وزوجى وأبنائى وكانت آثار هذه الفرصة فى نظرتى نحو الحياة آثارا عميقة للغاية، شجعتنى على الاستزادة من العلم فى الخارج، على الرغم من كل شئ، مرات ومرات بعد ذلك. فقد ظهرت أمامى بجلاء ووضح مصادر العلم تتلألأ وتشع بنورها. وكان حرصى، ولا يزال، على العب من هذه المصادر ما استطعت إلى ذلك سبيلا حرصا واعيا. ولم أكن أهدف من وراء ذلك إلا خدمة مصرنا الخالدة والإسهام مع بناتها الواعيات وأبنائها الواعين فى تغييرها إلى الأفضل وإلى الأقوى وإلى الأعظم.

وفى ضوء خبراتى الجديدة التى حصلت عليها فى خلال دراستى لنظام المراقبة الاجتماعية بالمحاكم فى المملكة المتحدة فى خلال عام 1948، تبين لى بعض الفروق فى النظامين المتبعين فى مصر وفى المملكة المتحدة، أذكر منها ما يلى:

(أ) أن ظروف تاريخ إنشاء النظامين تختلف. ويرجع ذلك إلى اختلاف الظروف التاريخية والاجتماعية والحضارية فى كل من البلدين.

(ب) أن أغراض النظامين واحدة. ولكن يلاحظ أن نظام المراقبة الاجتماعية الذى كان يطبقه مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة كان يمارس الفحص الطبى والنفسى. كما يلاحظ أن القانون لم يكن يسند نظام المراقبة الاجتماعية المصرى فيما عدا اعتراف وزارة العدل بأعماله، وان كانت آراء العاملين فيه استشارية. وفضلا عن ذلك لم تكن للمراقب الاجتماعى المصرى أية سلطة لإعادة الحالة التى يقوم بالإشراف عليها إلى المحاكمة إذا اتضح له عدم جدوى المراقبة الاجتماعية.

(ج) أن المراقبين الاجتماعيين بمحاكم الأحداث فى المملكة المتحدة يكونون جزءا من المحكمة. فهم موظفون خاضعون لسلطة المحكمة علميا وإداريا. وعلى العكس من ذلك كان المراقبون الاجتماعيون المصريون. فقد كان الأخيرون موظفين فى هيئة اجتماعية أهلية ولا يتبعون المحكمة بوصفهم موظفين فيها. ومن ثم كانت سلطتهم، فى مصر سلطة لا حد لها.

(د) أن الإجراءات التى تتبعها المحاكم فى المملكة المتحدة الخاصة بحسن اختيار الحالات التى يمكن وضعها تحت المراقبة الاجتماعية، مع أهميتها القصوى لم تكن متبعة فى مصر.

(هـ) لم يكن رجال الشرطة المصريون على اتصال وثيق بمكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة، وخصوصا فيما يتعلق بإبلاغ المكتب عن حالات الأحداث المتهمين قبل تقديمهم إلى المحاكمة.

(و) لم يكن توجد دار للملاحظة فى القاهرة يودع فيها الأحداث المتهمون فـــى أثنـــاء انتظـــار محاكمتهم.
(ز) أن الأمر بالوضع تحت المراقبة الاجتماعية أو تحت الإشراف الاجتماعى لم يكن يصـــدر عن محكمة الأحداث فى مصر. كان الذى يحدث أن يقرر المكتب صلاحية الحـــدث للوضـــع تحت المراقبة الاجتماعية والتماس الحكم بتسليم الحدث إلى أهله تيسيرا لإشراف المكتب عليه. ولم يكن يسند المكتب فى هذا قانون صريح. مع ملاحظة أن المكتب كان يشرف على بعـــض حالات التشرد المحكوم عليها بالإيداع فى الإصلاحية إذا لم يوجد مكان خال فى الإصـــلاحية. وفى حالات المروق كان المكتب يقوم بالإشراف عليها إذا تنازل من له الحق فى رفع الدعوى العمومية على الأحداث المارقين.
(ح) أن اختيار المراقبين الاجتماعيين فى مصر لم يكن فى ضوء خطـــة خاصـــة بالتـــدريب النظرى والعملى مثل تلك التى كانت موجودة فى المملكة المتحدة. وكان نظام التطـــوع غيـــر معمول به فى نظام المراقبة الاجتماعية المصرى.

وعلى الرغم من العبء الكبير الذى حمله مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحـــداث بالقاهرة فى خلال الفترة السابقة، وعلى الرغم من العقبات العديدة التى صادفت أعمالـــه فـــى خلال هذه المدة، فقد لفت نشاطه أنظار الكثيرين المهتمين بشئون الأحداث الجانحين. ويعتبـــر عام 1949، فى ضوء خبرات المكتب القديمة والجديدة، عاما طيبا بالنســـبة للأحـــداث الـــذين تدفعهم الظروف إلى ارتكاب جريمة من الجرائم أو إلى التشرد فى صـــوره المتعـــددة وذلـــك بصفة عامة، ثم على المكتب بصفة خاصة، وذلك لأن وزارة العدل شكلت لجنة فى 15 مـــايو عام 1948 لدعم مكاتب الخدمة الاجتماعية لمحاكم الأحداث فى مصر. وقد أنهت هذه اللجنـــة دراستها ورفعت تقريرها إلى السيد وزير العدل وطلبت اعتماد مبلغ 8000 جنيه سنويا لمكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة. وقد اعتمد المبلغ المطلـــوب علـــى أن يشـــرف المكتب على أكبر عدد ممكن من حالات الأحداث الذين تحيلهم إليه محكمة الأحداث بالقـــاهرة. وقد اعتمد لهذا الغرض مبلغ 4500 جنيه، أما المبلغ الباقى وقدره 350 جنيه فهو خاص بإنشاء دارا للملاحظة تلحق بالمكتب. وقد أنشئت هذه الدار فعلا وفتحت أبوابها فى عـــام 1950. ولا تخفى أهمية هذه الدار من حيث وجود الأحداث الذين ينتظرون المحاكمة فى بيئة صالحة حيث تدرس شخصياتهم دراسة علمية ويعالجون طبيبا ويمارسون بعض أوجه النشـــاط الرياضـــى والثقافى والاجتماعى.

وقد انعقدت حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ببيروت فى خلال الفترة من 16 أغسطس عام 1949 إلى 5 سبتمبر عام 1949. وقد كان للأحداث الجانحين نصيب كبير فـــى هذه الحلقة. وقد ألقى الدكتور محمد صلاح الدين رئيس الهيئة التنفيذية للمكتب فى ذلك الحـــين محاضرة عن موضوع "الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين". قـــد تنـــاول ســـيادته فيهـــا بالتفصيل أعمال مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة والأغراض التى يهـــدف إليها والأساليب التى يتبعها. وضمنها إحصاءات دقيقة توضح أعمال المكتب منذ إنشائه حتـــى آخر ديسمبر عام 1948.

وكان عدد الحالات التى قام المكتب بدراستها والإشراف عليها فى خلال هـــذه الفتـــرة 722 حالة. منها 498 حالة بنسبة نحو 69% محولة من محكمة الأحداث بالقاهرة. و224 حالة بنسبة نحو 31% قد سعى أولياء أمورها إلى المكتب يطلبون خدماته. وكان عـــدد الأحـــداث الذكور من هذه الحالات 671 حدثا، أما عدد الأحداث الإناث فقد كان 51 حدثا فقط. وكانـــت أنماط الجرائم التى ارتكبها الأحداث المحولون من المحكمة هى: سرقة وشروع فى سرقة

(305 حالة) ومروق (97 حالة) وتشرد (79 حالة) وتبديد (عشر حالات) وأعمال فاضحة (ست حالات) وغش أطعمة (حالة واحدة).

وقد دلت الإحصاءات على أن نحو 84% من نزلاء إصلاحية الرجال في مصر ارتكبوا أولى جرائمهم قبل سن العشرين، ونزلاء إصلاحية الرجال هم معتادو الإجرام فى ذلك الحين. [21]

وفى خلال عام 1949 صدر قانون رقم 124 لعام 1949 بشأن الأحداث المشردين معدلا لأحكام القانون رقم 2 عام 1908 ومعالجا بعض النقص فيه. وفى ضوء هذا القانون نجد أنه قد رفع سن الحماية المقررة لأحداث المشردين إلى سن 18 عاما، كما أنه قد نص فيه على أنه "إذا ضبط الحدث فى إحدى الحالات الواردة فى المادة الأولى [22] استدعى رجال الشرطة متولى أمره وسلمه إنذارا مكتوبا بمراقبة حسن سير الحدث فى المستقبل وبأن عودته إلى إحدى هذه الحالات من شأنها تطبيق أحكام القانون"، وقد أجاز هذا القانون لمتولى أمر الحدث التظلم من هذا الإنذار. ونص القانون إذا عاد الحدث إلى ارتكاب أمر من الأمور المشار إليها فى المادة الأولى، على عقاب متولى أمره بغرامة لا تتجاوز مائتى قرش. كما نص القانون على أن يحكم القاضى على الحديث الذى تثبت ممارسته أمر من الأمور المبينة فى بعض الحالات من المادة الأولى بعد الإنذار أو وجد فى حالة من الحالات المبينة فى هذه المادة، بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه أو لشخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره. وأنه يترتب على الحكم بتسليم الحدث إلى والدته أو لمن له حق الولاية على نفسه أو إلى الشخص المؤتمن **وضعه تحت إشراف جهة مشتغلة برعاية الأحداث تابعة لوزارة الشئون الاجتماعية أو معترف بها منها وعلى هذه الجهة أن تقدم للنيابة العامة تقارير دورية عن حالة الحدث وما تشير به فى شأنه طبقا للنظام الذى يراه وزير الشئون الاجتماعية.**

وقد نص قانون رقم 124 لعام 1949، أيضا، على أنه "فى حالة الحكم بتسليم الحدث إلى غير الملزمين بنفقته يجوز للقاضى أن يلزم بتكاليفه كلها أو بعضها الشخص الملزم بالإنفاق عليه قانونا، كما يجوز إذا كان الحدث ذا مال أن يأمر بتحصيل هذه التكاليف كلها أو بعضها من ماله". وأجاز هذا القانون **إعادة النظر فى الحكم** الذى أصدرته المحكمة بناء على طلب النيابة العامة. كما أجاز هذا القانون بأمر من النيابة العامة" "**وضع الحدث المشرد مؤقتا فى معهد من المعاهد المخصصة لإصلاح الأحداث حتى يفصل فى أمره**".

وفى ضوء الخبرة الإنجليزية الجديدة التى اكتسبتها من دراستى العلمية والعملية فى المملكة المتحدة، اهتم مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة بوضع نظام جديد وافقت عليه هيئة المكتب التنفيذية بجلستها المنعقدة فى 3 نوفمبر عام 1948. وبدا العمل بهذا النظام منذ أول عام 1949. وتتلخص الخطوط العريضة لهذا النظام فيما يلى:

(أ) قبل اختيار أية حالة يعمل لها بحث أولى بقصد التعرف على البيئة الاجتماعية وشخصية الحدث. فإذا كانت البيئة تبدى روح التعاون وتصلح لكى يعيش الحدث فيها حياته العادية، وإذا كان الحدث عادى الذكاء وليس به شذوذ عقلى أو نفسى يقتضى مراقبته مراقبة دقيقة أو إيداعه فى مؤسسة خاصة، وإذا بدا أن الأمل فى إصلاحه كبير لصغر سنه وعدم كونه عريقا فى ارتكاب المخالفات القانونية – إذا اتضح كل ذلك، فأن المكتب يوضح للمحكمة إمكانية وضع مثل هذا الحدث تحت المراقبة الاجتماعية، ويلتمس منها التفضل بالموافقة على الحكم بالتسليم.

أما فى الحالات التى لا تتوافر فيها مثل هذه الشروط فوضع الحدث تحت المراقبة الاجتماعية يكون غير مجد ومضيعة للوقت.

(ب) ومن حيث مدة الوضع تحت المراقبة الاجتماعية فأنه يرى أن تكون من عام إلى عـامين حسب ظروف كل حالة. ولا تزيد هذه المدة على ذلك. فإذا استجاب الحدث المراقب اجتماعيا لنصائح الأخصائى الاجتماعى الذى يشرف على حالته وسار فى طريقه عاديا طـوال مـدة المراقبة الاجتماعية، ولم يرتكب مخالفة قانونية فى أثناء مدة مراقبته اجتماعيا – فتحفظ حالته بنجاح فى نهاية المدة. أما إذا حدث وخالف القانون وعرضت حالته على المحكمة فى أثناء مدة المراقبة الاجتماعية، فعند حفظ حالته تعتبر حالته فاشلة.

وفى عام 1950 صدر قانون الإجراءات الجنائية رقم 150 عام 1950 وقد اعتـرف هذا القانون **بدور الملاحظة فى إيجابية واضحة**. وأكد على أنه فى مواد الجنح والجنايات قبـل الحكم على المتهم الصغير **التحقق** من **حالته الاجتماعية والبيئة التى نشا فيها والأسباب التى دفعته إلى ارتكاب الجريمـة**. ويجوز الاستعانة فى ذلك بموظفى وزارة الشـئون الاجتماعيـة وغيرهم من الأطباء والخبراء، وقد نص هذا القانون على أن "**يراقب قاضى محكمة** الأحـداث تنفيذ الأحكام الصادرة على المتهمين الصغار فى دائرة محكمته:. كما نص هذا القانون على أن "للمحكمة التى أصدرت الحكم على الصغير أن تعيد النظر فى أى وقت فى الحكـم الصـادر منها". كما نص كذلك على إنشاء محاكم الأحداث فى جميع أنحاء الدولة المصرية، وعلى جعل جلسات محاكم الأحداث سرية لا يحضرها سوى أقـارب المـتهم ومنـدوبى وزارة الشـئون الاجتماعية والجمعيات الخيرية المشتغلة بشئون الأحداث (أى المراقبين الاجتماعيين).

وإذا كنت قد بدأت العمل فى مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة فـى أول يناير عام 1944. فأنه عندما عقدت العزم على أن استكمل دراساتى العليا فى الخارج لكى أحصل على درجة الدكتوراه فى علم الاجتماع: تخصص علم الإجرام فى أوائل شهر فبرايـر عام 1951، رأى المسئولين على المكتب فى ذلك الحين أن أتركه. وتركـت العمـل بمكتـب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث على الرغم من الظروف الاجتماعية والاقتصـادية التـى كانت تواجهنى وتواجه أسرتى فى ذلك الحين واثقا فى نفسى ومؤمنا بـالعلم وبحـق مصـرنا الخالدة على. ولم أكن نادما عندما تركت العمل بالمكتب، ولست نادما الآن. فعندما فعلت ذلـك كان العمل فى مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة يسير على قدم وساق وعلى هدى سياسية واضحة المعالم. وقد تضمن آخر تقرير عن أعمال المكتب لعام 1950 الذى كتبته قبل سفرى إلى الخارج كل هذا. ففى مقدمة هذا التقرير أذكر ما يلى:

"يعتبر عام 1950 بدء مرحلة جديدة فى تطور أعمال المكتب. فقـد اسـتجابت وزارة العدل مشكورة لاقتراحات اللجنة الوزارية لدعم مكاتب الخدمة الاجتماعية لمحاكم الأحداث فى مصر وآرائها. وأدرجت فى ميزانيتها عام 1950 وعام 1951 المبالغ المطلوبة لدعم المكتـب وإنشاء دار الملاحظة الملحقة به. وقامت الهيئة التنفيذية للمكتب باتخاذ القرارات اللازمة فيمـا يختص بتعيين الموظفين الجدد وتأثيث المكتب بعد نقله من مكانه إلى مكان أوسع وأشمل إلـى غير ذلك من القرارات لمواجهة عبء القيام بالواجبات الجديدة.

وابتدأ يسير دولاب العمل بالمكتب فى وضعه الجديد فـى أول إبريـل عـام 1950. وانتهى العام وصار عدد الحالات الجديدة التى قام المكتب ببحثها ودراستها والإشراف عليهـا فى السنة ثلاثة أضعاف ما كان يقوم به فى سنة واحدة. أى أن المكتب فى ضوء قدرته الحالية استطاع أن يشرف على 400 حالة جديدة سنويا. وذلك بخلاف الحالات المرحلة من الأعـوام الماضية. مع العلم بأن ميزانيته قد ازدادت أقل من الضعف.

وفى ضوء هذا التجربة ستقوم الهيئة التنفيذية للمكتب بإعداد مشروع جديد ليزيد عـدد الحالات التى يمكن للمكتب أن يشرف عليها إلى حوالى 1000 حالة سنويا، أى إلى ما يقرب

من ربع عدد الحالات التى تفصل فيها محكمة الأحداث بالقاهرة فى كل عام. ومما هو جـــدير بالذكر أن المكتب بوضعه الحالى يمكن أن يستوعب هذه الحالات كلها إذا زادت ميزانيته مبلغ 2500 جنيه، أى ما يقرب من نصف ميزانيته الحالية وهى 4500 جنيـــه. والمرجـــو أن تـــتم الموافقة على هذا المشروع فى خلال العام المقبل أن شاء الله.

أما دار الملاحظة فقد فتحت أبوابها فى أواخر شهر مايو عام 1950. بعد انتهاء بنائها وتسلمها من المقاول، وتأثيثها وتعيين موظفيها، ووضع أسس برامجها الاجتماعيـــة المختلفـــة. وهى الآن تتسع لـــ 360 حدثا سنويا. ويمكن زيادة هذا العدد إلى الضعف وأكثر من الضعف إذا تم بناء الدور الثانى. ويقترح بناء هذا الدور فى خلال العام المقبل، وتبلغ التكاليف حـــوالى 2000 جنيه. ولأول مرة فى تاريخ محافظة القاهرة يستطيع فى الوقت الحاضر عدد لا بأس به من الأحداث الذين يحجزون على ذمة التحقيق إلا يزج بهم فى أعماق السجون كما كان يحدث ذلك قبل إنشاء دار الملاحظة.

"والمأمول أن يسير المكتب والدار فى العام المقبل نحو تحقيق أهدافهما، وأن يســـاهما بتأدية رسالتهما الإنسانية فى رعاية الأحداث المنحرفين". [23]

المراجع والتعليقات

1- يعتبر اتحاد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية بالقاهرة أول تنظيم سعى لإدخال مهنة الخدمة الاجتماعية فى محيط المصريات والمصريين فى مصر، وقد تكون هذا الاتحاد فى يناير عام 1937 لتحقيق هذا الغرض. وقد تفرغت السيدة الزا ثابت للعمل كسكرتيرة لهذا الاتحاد. وعندما تكونت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى 28 مايو عام 1937. وانتخب أول مجلس إدارة لها ضم أهم أعضاء هذا الاتحاد أعضاء إلى المجلس وهم السيدة الزا ثابت والآنسة مارى ديفونشير والسيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى والدكتور ويندل كليلاند. وقد رأى مجلس إدارة الجمعية فى فبراير عام 1938 ضم هيئة هذا الاتحاد وإنشاء "قسم الأخصائيين الاجتماعيين" لأن أكثر أعضاء هيئة الاتحاد عملوا على تأسيس الجمعية وعلى إنشاء مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة. ووجد من الأفضل أن تضم جهود الاتحاد إلى جهود الجمعية معا نظرا لاتحادهما فى الغرض ومنعا لإيجاد أى لبس لدى الجمهور وبهذا الضم أصبح الاتحاد المذكور جزءا من الجمعية وقد جعل فعلا قسما خاصا سمى "قسم الأخصائيين الاجتماعيين". وقد شكلت له لجنة طبقا للمادة 15 من القانون الأساسى للجمعية برئاسة الآنسة مارى ديفونشير وقامت بأعمال سكرتارية هذا القسم السيدة الزا ثابت، وهما من أعضاء مجلس إدارة الجمعية.

2- أنظر صورة هذه البطاقة باللغة العربية فى الملحق.

3- سافر الدكتور ويندل كليلاند فى أوائل عام 1947 ليعمل خبيرا فى وزارة الخارجية بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وقد وافق مجلس إدارة الجمعية على اختيار الدكتور جون بادو مدير الجامعة الأمريكية بدلا من الدكتور كليلاند فى جلسته المنعقدة فى 7 إبريل عام 1947.

4- الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية: مشكلة الفقر فى مصر فى عام 1938، تقرير باللغة الإنجليزية، غير منشور.

5- اتحاد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية بالقاهرة: تقرير غير منشور عن أولاد الشوارع المشردين فى مدينة القاهرة، باللغة الإنجليزية، يونيو عام 1937.

6- سيد عويس: بيوت الملاحظة للأولاد المحرومين: دراسة غير منشورة، عام 1940.

7- يعقوب فام: أطفالنا وكيف نسوسهم، القاهرة مطبعة ومكتبة وديع أبو فاضل وولده بمصر.

8- تكونت اللجنة الأولى من السادة: الدكتور ويندل كيلاند، والدكتور محمد خليل عبد الخالق. والسيدة زاهية مرزوق، والدكتور محمد عبد المنعم رياض. ثم أضيف إلى هذه اللجنة، بعد تعديلها، السادة محمد طاهر (رئيسا)، والدكتور عبد الواحد الوكيل، والدكتور أحمد حسين، والأستاذ مريت بطرس غالى، والآنسة عائشة عبد الرحمن، والأستاذ يعقوب فام، والدكتور محمد رياض الشنوانى. والأستاذ عبد الرحمن خضير.

9- محمد محمد شلبى: تجاربى فى إصلاح قرية المنايل، محاضرة غير منشورة ألقيت بقسم الأخصائيين الاجتماعيين فى مساء يوم الجمعة 22 مايو عام 1942.

10- سيد عويس: تطبيق نظام الاختبار القضائى على الأحداث فى مصر. المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة، القاهرة، يناير 1963 (صفحات 151 - 2309.

11- يرجع الفضل الأول فى الاهتمام بهذا التشريع إلى المغفور له الدكتور محمد عبد المنعم رياض. فقد كان أول من أهتم به ووضع مشروعا له بعد إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية فى عام 1939 مباشرة. وقد كان هذا المشروع أساسا للمرسوم بقانون رقم 118 عام 1952 الخاص بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس.

12- تكونت أول هيئة تنفيذية لمكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة من السادة الأستاذ محمد عبد الخالق حسونة (وكيل وزارة الشئون الاجتماعية)، والسيدة عميدة مدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، والمستشار محمد فتحى، والأستاذ إسماعيل القبانى، والسيدة الزا ثابت (مديرة المكتب).

13- تم إنشاء مكتب للأبحاث الاجتماعية فى الإسكندرية على غرار مكتب القاهرة فى عام 1943.

14- أرسلت وزارة الشئون الاجتماعية كتابها رقم 3 - 2 - 7187 المؤرخ فى 19 يونيو عام 1940 بهذا الشأن فى ضوء مذكرة قدمها السيد المستشار محمد فتحى عضو الهيئة التنفيذية للمكتب ضمنها دراسة وافية عن الموضوع. وقد أجابت وزارة العدل بكتابها رقم 74 - 36 - 9 - (93) المؤرخ فى 22 مارس عام 1941 بالموافقة على:

أولا - يكون رأى الأخصائى الاجتماعى استشاريا وعليه أن يقدم رأيه للنيابة وهى تعرضه على المحكمة لترى رأيها فيه. وللمحكمة طبعا الحق فى استدعاء الأخصائى الاجتماعى إذا رأت ذلك. وعلى الأخصائى الاجتماعى أن يقدم تقريره عن حالة الحدث وما يقترحه لإصلاحه فى مدى شهر من تاريخ إحالة الأوراق إليه من النيابة.

ثانيا - تزاد جلسة بمحكمة أحداث القاهرة ليكون عدد الجلسات ثلاثة أسبوعيا.

ثالثا - إذا عرض الأخصائى الاجتماعى أن تجرى المحاكمة بجلسة غير علنية تفاديا من إخراج الحدث من الناحية الخلقية أو لتفادى جرح شعوره وكرامته فيعرض الأمر على القاضى ليفصل فيه.

رابعا - تعتبر مؤسسة الزفاف الملكى وملجأ السيوفية بمثابة معهدى إصلاح للمجرمين الأحداث الأول للذكور والثانى للإناث ويخصص فى كل منهما قسم للحبس الاحتياطى.

15- بدا مكتب الآداب بمحافظة القاهرة فى عام 1957 بتخصيص بعض موظفيه لأعمال الشرطة الخاصة بالأحداث، وذلك بقصد السهر على تنفيذ القوانين المتعلقة بهم. وفى عام 1962 أنشئ جهاز مستقل لهذه الأغراض.

16- تم إنشاء هذه الدار فعلا فى 22 مايو 1950 بحارة عبد الباقى بقسم السيدة زينب. ويلاحظ أن أول دار للملاحظة قد إنشائها مبرة الإسكندرية لرعاية الأطفال فى عام 1945.

17- اقتراح هذا التعديل مكتب البحوث الفنية بوزارة الشئون الاجتماعية وأرسلت نسخة من التعديل إلى مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة لأخذ رأيه فيه. وفى 5 مايو عام 1941 تولى كل من المستشار محمد فتحى والدكتور محمد عبد المنعم رياض والأستاذ حسن جلال (قاضى محكمة الأحداث بالقاهرة فى ذلك الحين) دراسة التعديل وإعداد الرد المزمع إرساله إلى وزارة الشئون الاجتماعية. وكان صدور قانون رقم 124 لعام 1949 بشأن الأحداث المشردين معدلا لأحكام القانون رقم 2 لعام 1908 ومعالجا بعض النقص فيه، نتيجة لكل هذه الجهود.

18- تم إنشاء أول مؤسسة لضعاف العقول وذوى العاهات من الأحداث فى عام 1958.

19- تم إنشاء الاتحاد العام لرعاية الأحداث فى ضوء القانون رقم 193 عام 1954.

20- شكلت لجنة لهذا الغرض فى 15 مايو عام 1948 من السادة الأستاذ محمد حسن العشماوى والدكتور محمد عوض والأستاذ محمد فهيم مدير مصلحة الخدمات الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية والأستاذ حمدى حافظ قاضى محكمة الأحداث بالقاهرة فى ذلك الحين، وقد اشترك فى أعمال هذه اللجنة مؤلف الكتاب، بعد عودته من المملكة المتحدة، بوصفه مديرا لمكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث فى ذلك الحين. وقد اهتمت اللجنة ببحث حالة كل من مكتبى القاهرة والإسكندرية، وانتهت من دراستها ورفعت تقريرها إلى وزير العدل وطلبت اعتماد مبلغ 8000 جنيه سنويا لمكتب القاهرة وتمت الموافقة على هذا المبلغ على أن يصرف للمكتب مبلغ 4500 جنيه تدعيما له ويصرف مبلغ 3500 جنيه لإنشاء دار للملاحظة تلحق بالمكتب.

21- محمد صلاح الدين: الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية، بيروت، عام 1949، صفحات 441 - 454.

22- تنص المادة الأولى من قانون رقم 124 لعام 1949 على ما يأتى:

يعتبر الحدث ذكرا كان أو أنثى الذى لم تبلغ سنه 18 سنة ميلادية كاملة متشردا فى الحالات الآتية:

(أ) إذا وجد متسولا: ومن أعمال التسول عرض سلع تافهة أو القيام بأعمال بهلوانية.

(ب) إذا مارس جمع أعقاب السجاير أو غيرها من الفضلات أو المهملات.

(ج) إذا قام بعملية تتصل بالدعارة أو الفسق أو إفساد الأخلاق أو خدمة من يقومون بهذه الأعمال.

(د) إذا خالط المتشردين أو المشتبة فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة.

(هـ) إذا كان سيئ السلوك أو مارقا من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه إذا كان هذا الولى متوفيا أو غائبا أو عديم الأهلية.

(و) إذا لم يكن له محل إقامة مستمرة أو كان يبيت عادة فى الطرقات.

(ز) إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن وكان أبواه متوفيين أو مسجونين أو غائبين.

23- مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة: تقرير عن أعمال المكتب لعام 1950.

الخاتمة

فى ضوء فصول الكتاب السابقة يلاحظ القارئ أن مهنة الخدمة الاجتماعية قد سعى إلى إنشائها فى مصر بعض الأجانب منهم السيدة الزا ثابت، والسيدة حرم الأستاذ كمال الدين فهمى، والآنسة مارى ديفونشير، والدكتور ويندل كليلاند. ويلاحظ أن السيدتين الأوليين كانتا من الأخصائيين الاجتماعيين المحترفين، وكانت الثالثة مولدة بحكم المهنة وعضوا فى الاتحاد الدولى لرعاية المرأة والطفل، وكان الأخير أستاذا فى علم الاجتماع. وأحبت السيدة الزا مصرنا الخالدة وبقيت فيها حتى الآن فى حين أن الأشخاص الآخرين قد رحلوا إلى بلادهم. وإذا كانت السيدة الزا قد أحبت المصريين وتجنست بالجنسية المصرية، فقد أحبها المصريون كذلك.

ويلاحظ القارئ، أيضا، أن الظروف الاجتماعية الثقافية والسياسية والاقتصادية عند إنشاء مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر فى عام 1937 **كانت تدعو إلى وجود هذه المهنة وتلح فى ذلك إلحاحا كبيرا**. ومن ثم رحب بها بعض المصريين والأجانب وسعوا بنفوذهم الكبير إلى إرساء دعائمها فى مجتمعنا المصرى فى ذلك الحين.

وفى ضوء تكوين أول جهاز للأشراف على تدريس مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر، بقصد أعداد أخصائيين اجتماعيين من المصريين أنفسهم، تلاحظ أنه لم يكن يضم أشخاصا من الذين تهادنوا مع الاستعمار ومن ممثلى الإقطاع والرجعية من الوزراء والمستوزرين فى ذلك الحين فحسب، بل كان يضم العديد من المصريين الشرفاء كذلك. **ومع ذلك فلم يكن هذا الجهاز فريدا فى نوعه فى ضوء الظروف الاجتماعية الثقافية والسياسية والاقتصادية فى المجتمع المصرى فى ذلك الحين**. أى أن القيادة الأولى لمهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر كانت إلى حد ما قيادة رجعية تهدف أحيانا إلى الحلول المبسطة، لا الجذرية، للمشاكل الاجتماعية العديدة التى اضطرتها، مرغمة، إلى مواجهتها.

وإذا كانت قيادة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر، فى مستهل وجودها فى مجتمعنا قد قدرت أمورا، فأن مهنة الخدمة الاجتماعية، وهى مهنة إنسانية أولا وقبل كل شئ، قد حققت أهدافها فى العاملين فى ميادينها وفى مجالات تطبيقها العديدة سواء كان ذلك فى **البحث العلمى الاجتماعى أو فى مؤسسات الأحداث الجانحين أو فى القرية أو فى المصنع أو فى المستشفى أو فى المدرسة**. الخ، أى سواء كانت هذه المجالات تطبق أساليب التنمية الاجتماعية أو أساليب الوقاية أو الأساليب العلاجية جميعا.

والنظرة نحو العاملين فى ميادين الخدمة الاجتماعية فى مصر الأوائل تجدهم من بنات وأبناء الشعب المصرى الطيب. ومعظمهم، أو كلهم، كانوا من أبناء الطبقة المتوسطة الدنيا والطبقة الدنيا. أى أنهم بحكم ظروفهم الاجتماعية الثقافية وظروف تنشئتهم الاجتماعية ومصالحهم الاجتماعية، كانوا أشخاصا ثوريين. فما أن أتيحت لهم فرص الدراسة العلمية المنتظمة التى نؤهلهم ليكونوا قادة اجتماعيين حتى بادروا إلى تنفيذ خطط التغيير إلى الفضل، وإلى مواجهة الأدوار الاجتماعية الهدامة الراسخة فى المجتمع فى ذلك الحين، فى إيمان وشرف. وانتشروا فى الأرض الطيبة يعملون مع أهليهم وقرنائهم من العمال والفلاحين وغيرهم من المطحونين فى ذلك الحين.

ففى ضوء الدراسة التى يضمها الكتاب الحالى نلاحظ أنه على الرغم من نوعية القيادة وبعض الهداف المسكنة، كان الأخصائيون الاجتماعيون الأوائل يؤدون أدوارهم الاجتماعية الجديدة من أجل مصرنا الخالدة والرغبة فى النهوض بها. فواجهوا الأدوار الاجتماعية القديمة وحدهم، وصارعوها وصرعوها. ونحوا بإيمان أدوارا اجتماعية بالية، وكانوا الطلائع الثورية

فى الحقل الاجتماعى فى كل مكان كانوا يعملون فيه. **قام هؤلاء الأخصائيون بأول دراسة اجتماعية علمية لمشكلة الفقر فى مجتمعنا فى عام 1938. واقتحموا مجال الأحداث الجانحين فى عام 1938 أيضا فأنشاوا أول مؤسسة تربوية لهم. وذهبوا إلى القرية المصرية فى عام 1939 يعيشون تجارب حية فى قريتى المنايل وشطانوف. وفى عام 1940 وضع أساس نظام المراقبة الاجتماعية فى محيط الأحداث الجانحين فى مصر. وبذا فرضوا أنفسهم لأول مرة على مجال محاكمة الأحداث.** أى الأخصائيين الاجتماعيين الأوائل كانوا، منذ اللحظة الأولى، وعلى الرغم من قيادتهم، قاعدة ثورية اجتماعية واعية.

وإذا كانت مهنة الخدمة الاجتماعية قد أنبتها المجتمع الرأسمالى فى الولايات المتحدة فى أول الأمر، ثم انتشرت فى المجتمعات الرأسمالية بعد ذلك **فهى الآن ملء السمع والبصر فى منظمة الأمم المتحدة التى تضم دول المجتمعات الرأسمالية ودول المجتمعات الاشتراكية فضلا عن دول العالم الثالث.** وإذا كانت مهنة الخدمة الاجتماعية قد اتخذت عند إنشائها سياسية "التوقيع" منهجا لها، فقد كانت مثل العديد من المهن والفنون والعلوم الطبيعية والإنسانية وحتى الدين التى استغلتها، ولا تزال تستغلها، المجتمعات الرأسمالية وتلك التى تدور فى فلكها لخدمة مصالحها غير الإنسانية.

وفى ضوء ظروف مجتمعنا المصرى المعاصر تلاحظ إذ نعيش، فى الواقع، فى ثورة اجتماعية عارمة ونحيا تجربة إنسانية عظيمة، أن الحاجة ماسة إلى أدوار اجتماعية عديدة يقوم أصحابها بدراسة نتائج هذه الثورة وفهمها وتوجيهها، أى يقومون مستخدمين المنهج العلمى بمعالجتها ومقاومة التحلل الاجتماعى الناتج عنها. أى أن الحاجة ماسة، فى ضوء ظروفنا التاريخية الحالية، إلى قادة اجتماعيين ثوريين، قادة متخصصين بحكم تدريبهم العلمى وخبراتهم الثقافية، قادة ثوريين بحكم ظروفهم الاجتماعية وتنشئتهم الاجتماعية مصالحهم الاجتماعية، أى قادة تكون صناعتهم الثورية الواعية التى تهدف إلى مواجهة نتائج الثورة الاجتماعية التى نعيشها فى الوقت الحاضر حينما تكون هذه النتائج وحيثما تكون.

ومما هو جدير بالذكر نجد أن ثورة عام 1952 قد استبقت مع من استبقت بعض الأدوار الاجتماعية القيادة التقليدية (كرجل الدين والمدرس وضابط الشرطة .. .. الخ مثلا). ومن هذه الأدوار، أيان بعض الأدوار القيادية القديمة التى كانت فى الواقع تمثل الطلائع الثورية فى الحقل الاجتماعى فى عهود ما قبل الثورة. وتذكر من هؤلاء، على وجه الخصوص، الأخصائيين الاجتماعيين.

والأخصائيون الاجتماعيون، اليوم، وهم فى أحضان ثورة عام 1952، وقد توحدت الأهداف الثورية للقيادة والقاعدة، يؤدون رسالتهم الاجتماعين، مع غيرهم من المتخصصين، فى كل المجالات. ولهم من خبراتهم المتراكمة، وكلها خبرات ثورية، ما يؤهلهم للقيام بدورهم الاجتماعى الإيجابى لمواجهة نتائج الثورة الاجتماعية التى نعيشها فى الوقت الحاضر حينما تكون هذه النتائج وحيثما تكون: فى الأسرة، وفى المدرسة، وفى المؤسسة الدينية، وفى النادى الاجتماعى، وفى المعسكر، وفى المستشفى، وفى المؤسسات العقابية، وفى المؤسسات الإنتاجية، وفى المجتمع المحلى، وفى القرية، وفى المدينة، وفى ميادين أجهزة الإعلام، وفى ميادين البحوث العلمية الاجتماعية .. الخ. أى مواجهة هذه النتائج بقصد القضاء على التحلل الاجتماعى الناتج عنها ومقاومته أو الحد منهن أو بقصد إرساء معالم التنمية الاجتماعية فى المجالات وفى محيط كل الأشخاص والجماعات والتنظيمات الجماهيرية.

وإذا كان من حق الذين أنشئوا مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر وأرسوا دعائمها ووطدوا أركانها من بنات مصرنا الخالدة وأبنائها أن ترى أسماؤهم النور وأن يذكروا، وإذا كان هذا من حقهم الذى لأمراء فيهن فأن من حق مصرنا الخالدة أيضا أن تقلب صفحات جهود

بناتها وأبنائها من حين إلى حين، فمصرنا الخالدة، وحدها، تستطيع أن تحكم على كل جهد يبذل فى سبيلها وعلى كل عمل يوهب من أجلها. وهى، وحدها، تستطيع أن تضع معايير هذا الحكم وقد تكون هذه المعايير فى صالح الجهد المبذول أو العمل الموهوب فتسجل رضاءها عنه وتخلد فضائله. أو لا تكون هذه المعايير كذلك فنسجل سخطها عليه وتخلد عبرته.

فما أيسر أن يهز أحدهم كتفيه أمام العمل الإنسانى الجاد، وما أصعب أن يؤدى واجبه بالقيام بهذا العمل الإنسانى الجاد. ما أيسر أن يقول الناقد كلاما براقا ثم يصمت، وما أجل الذى يقول لكى يعمل ويعمل لكى يقول. أن بريق الكلام الزائف يطفئه بالضرورة عرق العاملين الجادين، كل العاملين الجادين. فالعمل الجاد كما يعلم القارئ هو شرط الوجود الإنسانى.

"المراجع"

1- إبراهيم رشاد: مذكرات مجاهد تعاونى، القاهرة، دار التضامن للطباعة والنشر، 1970.
2- أبو المعاطى أبو النجا: حياة عبد الله النديم، روايات الهلال، القاهرة، فبراير 1969.
3- اتحاد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية بالقاهرة: تقرير غير منشور عن أولاد الشوارع المشردين فى مدينة القاهرة، باللغة الإنجليزية، يونيو عام 1937.
4- الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية: مشكلة الفقر فى مصر فى عام 1938، تقرير باللغة الإنجليزية غير منشور.
5- أحمد نجيب الهلالى: تعبئة الشباب المصرى للإصلاح الاجتماعى فى مختلف نواحيه، جريدة الأهرام، 5 ديسمبر 1936.
6- ذكية عصمت: العادات المستهجنة، مجلة فتاة الشرق، الجزء السابع، السنة الأولى، 15 إبريل 1907.
7- سيد عويس: بيوت الملاحظة للأولاد المحرومين: دراسة غير منشورة، عام 1940.
8- سيد عويس: تطبيق نظام الاختيار القضائى على الأحداث فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، أعمال الحلقة الثانية لمكافحة الجريمة، القاهرة، يناير 1963.
9- سيد عويس: هتاف الصامتين: ظاهرة الكتابة على هياكل المركبات فى المجتمع المصرى المعاصر، القاهرة، دار الطباعة الحديثة، 1971.
10- شهدى عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية المصرية 1882 - 1956، القاهرة، الدار المصرية للكتب، 1957.
11- عبد الرحمن الرافعى: ثورة 1919: تاريخ مصر القومى من سنة 1914 إلى سنة 1921، الجزء الأول، القاهرة، كتاب الشعب، 1968.
12- عبد الرحمن الرافعى: ثورة 1919: تاريخ مصر القومى من سنة 1914 إلى سنة 1921، الجزء الثانى، القاهرة، كتاب الشعب، 1968.
13- عبد الرحمن الرافعى: فى أعقاب الثورة المصرية، الجزء الثالث، القاهرة مكتبة النهضة المصرية، 1951.
14- محمد السوادى: البرلمان فى الميزان، القاهرة، مطبعة الاعتماد، 1942.
15- محمد صلاح الدين: الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين، حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية، بيروت، عام 1949.
16- محمد محمد شلبى: تجاربى فى إصلاح قرية المنايل، محاضرة غير منشورة ألقيت بقسم الأخصائيين الاجتماعيين فى مساء يوم الجمعة 22 مايو عام 1942.
17- مكتب الخدمة الاجتماعية لمحكمة الأحداث بالقاهرة: تقرير عن أعمال المكتب لعام 1950.
18- يعقوب فام: أطفالنا وكيف نسوسهم، القاهرة، مطبعة ومكتبة وديع أبو فاضل وولده.

"أحدث مؤلفات المؤلف"

1- مذكرات يوغسلافية: انطباعات وحقائق وآراء، مكتبة القاهرة الحديثة، عام 1964.
2- من ملامح المجتمع المصرى المعاصر، ظاهرة إرسال الرسائل إلى ضريح الأمام الشافعى، دار مطابع الشعب، القاهرة، عام 1965.
3- الخلود فى التراث الثقافى المصرى، دار المعارف بمصر، 1966.
4- الخدمة الاجتماعية ودورها القيادى فى مجتمعنا الاشتراكى المعاصر، دار المعارف بمصر، عام 1966.
5- محاولة فى تفسير الشعور بالعداوة، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر بالقاهرة عام 1968.
6- حديث عن الثقافة: بعض الحقائق الثقافية المصرية المعاصرة، مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة، عام 1970.
7- هتاف الصامتين: ظاهرة الكتابة على هياكل المركبات فى المجتمع المصرى المعاصر، دار الطباعة الحديثة بالقاهرة، عام 1971.
8- الخلود فى حياة المصريين المعاصرين: نظرة القادة الثقافيين المصريين نحو ظاهرة الموت ونحو الموتى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1972.
9- نشأة مهنة الخدمة الاجتماعية فى مصر: تاريخ شخصى.

الملاحـــق

المسكن : عدد الغرف (عدا المطبخ والحمام) ــ هل يوجد مطبخ ؟ ــ حمام ؟ ــ مرحاض ؟ ــ حديقة للبناء ؟

مورد المياه* : الترعة أو النهر ــ الحنفية العمومية ــ طلمبة خصوصية ــ بركة ــ خزان ــ

هل بناء المنزل من الطين ــ أو الطوب المحروق ــ أو الحجر ــ أو القش ــ أو الخشب ــ أو الصفيح ــ وما طريقة تدفئته أو تهويته ــ

المدة التي قضتها العائلة في هذا المنزل سنة شهر الحي الموجود به المنزل ــ عرض الشارع ــ متر ــ هل يوجد بركة ؟ ــ هل يكنس الشارع ؟ ــ

حالة المنزل (منير أو متوسط الانارة أو مظلم) : (نظيف أو متوسط أو قذر) : (الغرف ــ صغيرة أو متوسطة أو كبيرة)

المواشي والحيوانات التي تدخل المنزل بين نوعها وعددها) ــ

الحالة الصحية : عدد المرضى في تاريخه ــ أعمى ــ فاقد بصر عين واحدة ــ عدد الذين يستعملون النظارات ــ

ضعف القوى العقلية ــ أو الجسمانية ــ

عدد الذين يلبسون أحذية أو مراكيب ــ

الخسائر في الاملاك : أسبابها (الحوادث ، التلاعب ، القضايا ، سوء التصرف في استغلالها)

المصروفات : بين المبلغ بالقروش* في الشهر أو في العام (وضح أيهما)

الغـذاء*	الكمية	القيمة	المسكن	القيمة	وسائل التسليـة				القيمة	الديـون	المجموع بالقروش
البقول	—	—	الايجار*	—	سينما	—	المطالعة	—	—	مجموع الديون لتاريخه	—
اللحوم والأسماك والزيوت	—	—	النور	—	مقاهي	—	الصابون	—	—	[illegible] فوائد	—
الخضروات والفواكه	—	—	الاثاث	—	مباريات	—	الحلاق	—	—	أسباب الديون :	—
الالبان ومنتجاتها والبيض	—	—	التصليحات	—	أوراق اليانصيب	—	التدخين	—	—	[illegible]	—
السكر والحلويات	—	—	المجموع	—	احتفالات	—				الاسـراف	—
وقود الطعـام	—	—								الاحتفالات الدينية	—
المشروبـات	—	—	الملبس		المجموع	—	المجموع	—	—	المـرض	—
متفرقـات	—	—	الزوج	—	أدوية	—	حوادث	—	—	البطالـة	—
			الزوجة	—	العلاج الطبي	—	تعويضات أو غرامات	—	—	البنـاء	—
			الاطفال	—	الهدايا	—	مصاريف قضائية	—	—	تأثيث المنزل	—
			آخرون	—	الاضحية	—				الاعمـال	—
										القضايـا	—
المجموع	—	—	المجموع	—	المجموع	—	المجموع	—			

مجموع الفوائد المدفوعة

مصاريف

ملاحظات

المجموع الكلي للمصروفات (٩ مجاميع)

التاريخ اسم الباحث

* اذكر القيمة التقديرية للايجار حتى اذا كان المنزل ملكا أو مسكونا بغير أجر .